

الجوانب القانونية لترخيص البنوك الرقمية

(دراسة تحليلية مقارنة)

The Legal Aspects of Licensing Digital Banks

دكتور

محمود عبد الحليم

مدرس قسم القانون التجاري

كلية الحقوق - جامعة مدينة السادات

مستخلص

مر تطور المجتمعات البشرية بمراحل متتالية، حتى وصلت لعصر التطور التقني المتنامي، ولعل أبرز المجالات التي شهدت ثورة تكنولوجية على نحو ملحوظ هو عالم المال والأعمال الذي يحتاج إلى الثقة والائتمان والسرعة في انجاز الأعمال. وسيراً على ذات المنوال، فقد تأثر القطاع المصرفي وتفاعل مع التقنيات الحديثة والتي أصبحت ميزة هذا العصر، والذي أدى بدوره إلى انتقال البنوك من عالم البنوك التقليدية التي لها فروع عقارية ثابتة إلى البنوك الرقمية التي تقدم خدماتها عبر شبكة الأنترنت وبوسائل الكترونية تتسم بالسرعة التي هي السمة الغالبة في المعاملات التجارية والتي لا تحتاج ولا يشترط أن تمارس معاملاتها المصرفية من خلال فروع عقارية ثابتة، فالبنوك الرقمية تلعب دوراً هاماً في تحسين المعاملات المصرفية.

وفي ضوء ما سبق، فقد عنيت هذه الدراسة بتحديد مفهوم البنوك الرقمية، لتمييزها عن البنوك التقليدية، وكذلك وضع الضوابط القانونية للترخيص للبنوك الرقمية بممارسة العمليات المصرفية، بالإضافة لحصر المخاطر القانونية المترتبة على المعاملات المصرفية التي تقوم بها البنوك الرقمية وكيفية إثباتها، وتحديد المسؤولية القانونية لتلك البنوك، وأيضاً تحديد آليات الإشراف والرقابة عليها من الجهات الحكومية المختصة كالبنوك المركزية من أجل ضمان الودائع البنكية للمودعين، وضمان سير المعاملات المصرفية من خلالها دون معوقات.

بالإضافة لبيان اشتراطات ترخيص البنوك الرقمية من خلال الشروط الموضوعية مثل رأس المال والشكل القانوني، هيكل الملكية، الإفصاح، وقواعد الحوكمة. بالإضافة إلى أنه قد تم بيان الشروط الإجرائية للترخيص من خلال بيان إجراءات الموافقة المبدئية والموافقة النهائية والإجراءات والمستندات الواجب تقديمها عند تقديم طلب الترخيص، وختاماً بيان القواعد المتعلقة بتسجيل البنوك الرقمية، وأيضاً الحالات المقررة قانوناً لإلغاء ترخيص البنوك الرقمية.

الكلمات الدلالية: البنوك الرقمية - البنوك الافتراضية - البنوك الالكترونية - البنك المركزي - الفرع الأجنبي للبنك الرقمي - اشتراطات الترخيص.

Abstract

This study explores the emergence and legal framework of digital banks as a response to rapid technological advancement in the financial sector. Unlike traditional banks with physical branches, digital banks operate exclusively through the internet and electronic platforms, offering faster and more accessible services aligned with the evolving nature of commercial transactions. The study first distinguishes digital banks from conventional ones by focusing on their operational structure and technological foundation. It then examines the legal prerequisites for licensing digital banks, highlighting both substantive conditions—such as minimum capital requirements, legal form, ownership transparency, disclosure obligations, and corporate governance rules and procedural conditions, including the steps for obtaining initial and final approval from regulatory authorities.

Furthermore, the study investigates the legal risks inherent in digital banking, particularly those concerning cybersecurity, data protection, and the evidentiary challenges in proving digital transactions. It emphasizes the importance of establishing a robust regulatory oversight mechanism by central banks and competent authorities to safeguard depositors' funds and ensure the soundness of digital financial operations. The analysis also outlines supervisory tools necessary to monitor compliance and mitigate potential risks.

Finally, the study discusses the registration of digital banks and enumerates the legal grounds for license revocation. By addressing both the opportunities and regulatory challenges posed by digital banks, the study contributes to a clearer understanding of how legal systems can adapt to innovation while maintaining financial stability and protecting public interest.

Keywords: Digital Bank - Virtual Bank – E-Bank – Internet Bank - Central Bank – Foreign Branch of Digital Bank - Licensing Requirements.

مقدمة

من الجدير بالذكر أن البنوك المصرفية تعد أهم الركائز الأساسية التي تعتمد عليها كافة الاقتصادات الوطنية في كافة الدول، بل أيضاً يعتمد عليها النظام الاقتصادي الدولي ككل، وذلك نظراً لمساهمتها الرائدة والتي لا غني عنها في دعم التنمية الاقتصادية، إلا أنه نتيجة للتطورات التكنولوجية التي يشهدها العالم دائماً، والتي أوجدت تغيرات كبيرة في كافة الأنشطة الاقتصادية، والتي من أبرزها تلك الأنشطة المتعلقة بالنظام المصرفي، حيث أن مفهوم البنك قد تطور من بنك عادي تقليدي له كيان مادي وموقع جغرافي وعنوان مراسلات، يتم من خلاله إجراء كافة المعاملات المصرفية، إلى بنك رقمي أو إلكتروني ليس له كيان مادي ملموس ويقوم بكافة العمليات المصرفية التي يقوم بها البنك التقليدي ذو الكيان المادي، وذلك عن طريق استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة مثل شبكة الانترنت، والحواشيب ووسائل الاتصال المتطورة... وغيرها، والتي لجأت كافة الدول إليها من أجل التحول الرقمي ومواكبة متطلبات العصر الحديث والتي من بينها تطوير قطاعها المالي، ومما لا شك فيه أن سبب ذلك هو ما تحظي به البنوك الرقمية من خصائص مثل توفير الوقت والجهد والنفقات.

أهمية وأهداف الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة في إلقاء الضوء على تحديد مفهوم البنوك الرقمية، وكذلك بيان الإطار القانوني لها وشروط ترخيصها، وفقاً للضوابط والتعليمات الصادرة عن الجهات التنظيمية كالبنوك المركزية، بالإضافة لبيان العمليات المصرفية التي تقوم بها تلك البنوك.

إشكالية الدراسة:

تجدر الإشارة إلى أنه نظراً لحدثة البنوك الرقمية بسبب تاريخ تشغيلها القصير فإن البيانات الصادرة عنها محدودة للغاية، مما دفع ذلك بعض الفقه إلى التركيز على الخصائص العامة للبنوك الرقمية فقط ودراسة أمثلة من أنظمة قانونية محددة.^١ كما أنه نادراً ما توجد أية

¹S.H. Ok and K.T. Hwang, *A study on the development of the Korean Internet Banks*, 12 J. Digital Convergence 15: 111–126 (2017).

تطبيقات عملية للعمليات المصرفية الرقمية التي تقوم بها تلك البنوك، ومن ثم ندرة السوابق القضائية التي تتناول أحكام البنوك الرقمية والمنازعات الناجمة عنها والتي يتم من خلالها توضيح مفهومها وبيان أحكامها.

منهج الدراسة:

اعتمدت تلك الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، وذلك بتحليل النصوص القانونية ذات الصلة، وذلك من خلال تحليل قواعد لائحة البنوك الرقمية المصرية ومقارنتها مع القواعد المنظمة في القوانين الأخرى مثل القانون الكويتي والبريطاني والأمريكي.

خطة الدراسة:

وفي سبيل بيان الجوانب القانونية لترخيص البنوك الرقمية ستكون خطة الدراسة على كالاتي:

الفصل الأول: ماهية البنوك الرقمية.

الفصل الثاني: اشتراطات ترخيص البنوك الرقمية.

الفصل الثالث: إلغاء ترخيص البنوك الرقمية.

الفصل الأول: ماهية البنوك الرقمية

نتيجة للثورة المعلوماتية التي شهدتها العالم في مختلف المجالات، ومن بينها مجال الحواسيب والاتصالات، مما تسبب بدوره في إحداث طفرة في مجال الأعمال المصرفية،^٢ حيث أصبح يتم إجراء المعاملات البنكية من خلال الوسائل التكنولوجية من أجل مواكبة التطور الجاري والمستمر في مجال التكنولوجيا المصرفية، مما أدى في نهاية المطاف إلى ظهور البنوك الرقمية التي أصبحت الوسيلة المفضلة لمعظم عملاء البنوك، فأصبحت عمليات التحويل والسحب والإيداع وإجراء المقاصات المالية يتم عبر شبكة الانترنت، بسبب ما تحققه هذه الوسائل التكنولوجية الحديثة من مزايا عديدة.

فالبنوك الرقمية واحدة من أبرز التحولات في القطاع المصرفي، إذ تشكل نموذجاً مبتكراً يعتمد على التكنولوجيا لتقديم الخدمات المصرفية عبر منصات إلكترونية دون الحاجة لوجود فروع مادية. يعكس هذا المفهوم تطوراً جذرياً في كيفية تعامل الأفراد والشركات مع الخدمات المالية، مستفيداً من الابتكارات التكنولوجية مثل التطبيقات المحمولة، الذكاء الاصطناعي، وسلاسل الكتل (Blockchain). فبفضلها أصبح بإمكان العملاء تنفيذ مجموعة واسعة من العمليات المصرفية مثل فتح الحسابات، تحويل الأموال، وإدارة الاستثمارات بشكل فوري وآمن. وفي هذا الصدد، سيتم الحديث عن تعريف البنوك الرقمية في المبحث الأول، ثم بيان الطبيعة القانونية للبنوك الرقمية في المبحث الثاني، وذلك وفقاً لما يلي:

المبحث الأول: تعريف البنوك الرقمية

يعتمد تعريف البنك الرقمي على التحول الرقمي في القطاع المالي، فقد توسع هذا المفهوم ليشمل المؤسسات التي لا تقدم خدمات مصرفية تقليدية، مثل الودائع والقروض، فقط،

^٢ الأعمال المصرفية: هي تسلم النقود كودائع جارية، أو ثابتة، وفتح الحسابات الجارية، وفتح الاعتمادات النقدية، وإصدار خطابات الضمان، ودفع وتحويل الشيكات، وخصم السندات والكمبيالات، وغيرها.

بل تتجاوز ذلك لتقديم خدمات إضافية تشمل الاستشارات المالية الرقمية وخدمات إدارة الأصول. ويُنظر إلى هذه البنوك الرقمية كأحد أهم مكونات الاقتصاد الرقمي الحديث، الأمر الذي يتطلب إطاراً قانونياً واضحاً يتعامل مع التحديات الخاصة بالأمن السيبراني والخصوصية وحماية البيانات. وقد تناول الفقه هذا التحول في دراسة البنوك الرقمية من خلال تحليل أثر التقنية الحديثة وضروريات التنظيم القانوني لضمان أمن المعاملات الإلكترونية.^٣ ومن الجدير بالذكر أنه تطلق العديد من المصطلحات اللغوية على البنوك الإلكترونية ومنها "بنوك الانترنت، البنك المنزلي، بنوك الويب، البنك على الخط المباشر، بنوك الخدمة الذاتية"، وبالرغم من اختلاف تلك المصطلحات لغوياً إلا أنها تؤدي نفس الوظيفة وتقدم ذات الخدمة والمتمثلة في قيام العميل بإدارة حساباته البنكية ومعاملاته المالية وأعماله المتصلة بالبنك عبر الانترنت.^٤

فذهب جانب من الفقه لتعريف البنك الرقمي بأنه العمل المصرفي الذي يكون فيه الانترنت وسيلة الاتصال بين المصرف وعملائه، وبمساعدة أنظمة أخرى يقوم عميل البنك بإجراء معاملاته المصرفية والحصول على الخدمات المالية المختلفة التي يقدمها البنك من خلال استخدام أجهزته الإلكترونية كالحاسب الآلي، والذي يسمى بالمضيف Host أو من خلال استخدام أي مضيف آخر وذلك عن بعد دون الحاجة للاتصال المباشر بالبنك.^٥

وذهب جانب آخر من الفقه لتعريف البنك الإلكتروني بأنه البنك الذي له وجود كامل على شبكة الانترنت كما أن موقعه الإلكتروني يحتوي على كافة البرمجيات والتطبيقات اللازمة للقيام بأعماله المصرفية، ومن خلال ذلك يوفر البنك للعميل إمكانية القيام بكافة معاملاته المصرفية لدى البنك في أي مكان موجود به، وذلك بواسطة الوسائل التي يوفرها له البنك والتي تمكنه من إنجاز معاملاته البنكية دون الذهاب إلى مقرات وفروع البنك.^٦

^٣ د. مروة فتحي البغدادي، الأمن السيبراني في البنوك الرقمية: الإطار القانوني والاقتصادي، ١١ مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ٢٠٢٢، ص ١٤٤٦، ١٤٥٢، ١٤٥٠.

^٤ عامر إبراهيم قنديلجي، التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٥. ص ١٧٢: ١٧١.

^٥ حسنية زايد، أهمية البنوك الإلكترونية في تحسين العمليات المصرفية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ٢٠١٣، ص ٤.

^٦ وسيم محمد الحداد، الخدمات المصرفية الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، ٢٠١٢، ص ٦.

وذهب جانب إلى أن البنوك الإلكترونية هي "قيام العميل بمختلف المعاملات المالية المتصلة بالبنك عبر الإنترنت، وأنه نظام يتيح للعميل الوصول إلى حسابه أو أية معلومة يريدها عن طريق شبكة معلومات يرتبط به جهاز الحاسوب الخاص به المزود بحزمة من البرمجيات سواء مجاناً، أو بمقابل مالي تمكّنه من تنفيذ عمليات مصرفية معينة عن بعد".^٧ وعرف بعض آخر البنوك الإلكترونية بمعناها الحديث بأنها "ليست مجرد فرع افتراضي لبنك قائم له كيان مادي وموقع جغرافي، يقدم من خلاله خدمات مالية ومصرفية فحسب، بل يعد موقعاً تجارياً ومالياً وإدارياً واستشارياً شاملاً، له وجود مستقل على شبكة الانترنت، فإذا عجز البنك نفسه عن أداء أيّاً من الخدمات التي يقدمها فإنه يتم الاعتماد على المواقع المرتبطة بنفس البنك".^٨

وأخيراً ذهب فريق آخر إلى تعريف البنوك الرقمية بمعناها الحديث بأنها "المؤسسات المصرفية التي تقدم خدمات مصرفية إلكترونية، دون وجود فروع مادية أو مقرات جغرافية".^٩ حيث تبني المشرع المصري ذات التعريف بموجب المادة الأولى من القانون المصرفي المصري،^{١٠} بأن عرف البنوك الرقمية بأنها "بنوك تقدم الخدمات المصرفية عبر القنوات أو المنصات الرقمية باستخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة"، وكذلك تم النص على ذات التعريف بموجب لائحة البنوك الرقمية المصرية.^{١١} وتجدر الإشارة لتوافق تعريف اللائحة مع تعريف هيئة الرقابة المالية في هونج كونج والذي نص على أن البنوك الافتراضية هي "تلك البنوك التي تمارس الخدمات المصرفية من خلال شبكة الانترنت أو من خلال الوسائل أو المنصات

^٧ بدوي بلال عبد المطلب، البنوك الإلكترونية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦، ص ٧.

^٨ عبد الله خبانة، الاقتصاد المصرفي (البنوك الإلكترونية: البنوك التجارية، السياسة النقدية)، دون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، ٢٠٠٨، ص ٩٥.

^٩ أحمد عبد العليم العجمي، نظم الدفع الإلكترونية وانعكاساتها على سلطات البنك المركزي، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية مصر، ٢٠١٣، ص ٨.

^{١٠} القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي، الجريدة الرسمية، العدد ٣٧ مكرر (و)، ١٥/٩/٢٠٢٠. يشار إليه فيما يلي بـ ("القانون المصرفي المصري").

^{١١} قرار مجلس إدارة البنك المركزي بإصدار قواعد ترخيص البنوك الرقمية والرقابة والإشراف عليها بجلسته المنعقدة في ١٢ يوليو ٢٠٢٣. يشار إليه فيما يلي بـ ("لائحة البنوك الرقمية المصرية / اللائحة").

الإلكترونية الأخرى بدلاً من الفروع المادية".^{١٢}

"a bank which primarily delivers retail banking services through the internet or other forms of electronic channels instead of physical branches."

فباستعراض التعريفات السالفة للبنوك الرقمية يمكن القول أن البنوك الرقمية تتماثل مع البنوك التقليدية من خلال ممارسة كافة الوظائف وتقديم ذات الخدمات المصرفية، غير أنها تختلف عنها في الوسائل المستخدمة في كلاً منها لممارسة تلك الوظائف وتقديم ذات الخدمات، ففي البنوك التقليدية تمارس وظائفها وخدماتها مادياً باستخدام فروعها ومقراتها الجغرافية، وكذلك افتراضياً من خلال استخدام الوسائل التكنولوجية كشبكة الانترنت. وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أن المشرع الكويتي قد وضع تنظيمياً للبنوك الرقمية، من خلال اللائحة الصادرة عن بنك الكويت المركزي لسنة ٢٠٢٢،^{١٣} والتي عرفت البنك الرقمي بأنه "البنك (سواء التقليدي أو الإسلامي) الذي يزول المهنة المصرفية عن طريق القنوات الرقمية". وأيضاً فقد وضع المشرع السعودي تنظيمياً للبنوك الرقمية، حيث عرفها بأنها "البنوك التي تزاول الأعمال المصرفية بشكل أساسي عن طريق القنوات الرقمية كشبكة الانترنت وتطبيقات الجوال".^{١٤} إلا أن صياغة هذان التعريفان لم تحظر على البنك الرقمي فتح فروع لممارسة نشاطه المصرفي، على نحو ما جاء به المشرع المصري والذي حظر ذلك على البنوك الرقمية.

ومن الجدير بالذكر أن المشرع السعودي اتخذ موقفاً وسطاً بين المشرع المصري الذي حظر إنشاء الفروع العقارية للبنوك الرقمية، وبين المشرع الكويتي الذي لم يحظر على البنوك الرقمية إنشاء فروع لها، حيث أجاز المشرع السعودي للبنوك الرقمية مراعاة بعض الحالات الاستثنائية التي قد تتطلب قيام البنك الرقمي بتأسيس مراكز لتسهيل الوصول للعملاء للتعامل

¹² H.K. Monetary Auth., Banking Ordinance, Authorization Of Virtual Banks: A Guideline Issued By The Monetary Authority Under Section 16(10), At 1 (2018)

¹³ قرار بنك الكويت المركزي لسنة ٢٠٢٢ بإصدار دليل متطلبات تأسيس البنوك الرقمية في دولة الكويت. يشار إليه فيما يلي بـ ("لائحة البنوك الرقمية الكويتية")

¹⁴ قرار البنك المركزي السعودي رقم ١ لسنة ٢٠٢٠ بشأن الإرشادات والمعايير الإضافية لطلبات منح التراخيص لإنشاء بنوك رقمية في المملكة العربية السعودية، يشار إليها فيما يلي بـ ("لائحة البنوك الرقمية السعودية")

مع الاستفسارات والشكاوى.^{١٥} ومما لا شك فيه أن موقف المشرع السعودي يتناسب مع طبيعة عمل البنوك الرقمية، كما يراعي مصلحة العملاء حيث أنه قد تحدث بعض المشكلات التقنية والتي لا يمكن حلها إلا بعد التعامل المباشر الواقعي بين العميل والبنك الرقمي.

كما عرفها القانون الإنجليزي بأنها المؤسسات التي تقدم خدمات مالية بشكل حصري عبر الإنترنت، ويتم إدارتها بشكل كامل من خلال منصات رقمية. وفي المملكة المتحدة، تمثل اللوائح التنظيمية الصادرة عن هيئة الإدارة المالية (FCA) والهيئة التنظيمية العليا (PRA) الأساس القانوني للبنوك الرقمية. وتعد البنوك الرقمية جزءاً من مفهوم التكنولوجيا المالية (Fintech)، حيث يولي القانون الإنجليزي أهمية كبيرة لتحديد القواعد والإجراءات الخاصة بحماية بيانات العملاء، وتطبيق أنظمة مكافحة غسل الأموال والامتثال الضريبي، بالإضافة إلى الالتزام بضوابط الأمن السيبراني.^{١٦}

ومن جماع ما سبق فإنه يمكن تعريف البنوك الرقمية بأنها البنوك التي تقدم خدماتها المصرفية باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة فقط، دون أن يكون لها حق ممارسة ذات الخدمات من خلال المقرات العقارية، بحيث يستطيع عملاؤها الوصول لحساباتهم، وإجراء معاملاتهم المصرفية رقمياً، وكذلك الحصول على المعلومات بسهولة أكبر، وبطرق أسرع، دون الحاجة للذهاب لمقرات البنك.

المبحث الثاني: الطبيعة القانونية للبنوك الرقمية

تختلف الأطر التنظيمية للبنوك الرقمية باختلاف الأنظمة القانونية لكل دولة. ففي التشريعات العربية، تركز القوانين على حماية المستهلك ومكافحة الجرائم الإلكترونية، بينما في النظم الأنجلوسكسونية تتبنى التشريعات، الأمريكية والبريطانية، نهجاً شاملاً يتضمن متطلبات صارمة للتكنولوجيا المالية (Fintech)، وحماية البيانات، وإدارة المخاطر. ومن بين هذه المتطلبات الامتثال لقوانين مثل قانون حماية المستهلك المالي الأمريكي (CFPB) ولوائح هيئة

^{١٥} لائحة البنوك الرقمية السعودية، القسم الأول.

^{١٦} Walden, Ian, E-commerce Law and Practice in Europe, 150-162, Oxford University Press, 2011.

الإدارة المالية (FCA) في المملكة المتحدة. ويتم التعامل مع البنوك الرقمية على أنها جزء من النظام المالي الشامل، مما يتطلب استيفاء معايير صارمة للشفافية والامتثال القانوني.^{١٧}

فالبنوك الرقمية تعتمد على الإنترنت لتقديم خدماتها والقيام بوظائفها، ما يكسبها طبيعة خاصة تختلف بها عن البنوك التقليدية، حيث أنه يتم تحديد هذه الطبيعة من خلال بيان مدى سريان القواعد القانونية للبنوك التقليدية على الرقمية، وكذلك بيان الجهات الرقابية والاشرفية، وأيضاً بيان أنواع العمليات المصرفية التي تقوم بها، بالإضافة لبيان التكييف القانوني للعقد المبرمة بين البنك والعميل والتي محلها تقديم الخدمات المصرفية الرقمية، وذلك وفقاً لما يلي:

المطلب الأول: العلاقة بين البنوك التقليدية والبنوك الرقمية

مما لا شك فيه أن البنوك التقليدية تتميز عن البنوك الرقمية، من حيث كيانها القانوني؛ حيث أن البنوك الرقمية أو الافتراضية ليس لها وجود مادي ملموس لكونها تقدم خدماتها بالاعتماد على شبكة الإنترنت، ما يتيح لعملائها فرصة الدخول إليها في أي وقت وفي أي موقع جغرافي يتواجد به، إضافة إلى أن هذه البنوك الرقمية تستطيع إجراء كافة المعاملات المصرفية التي تقوم بإجرائها البنوك التقليدية ذات الكيان المادي، وبأقل عدد ممكن من العاملين على خلاف البنوك التقليدية، التي لها وجود وكيان مادي على نطاق جغرافي مثل مقراتها وفروعها، وكذلك لديها العديد من العاملين.^{١٨}

وينظم القانون الإنجليزي البنوك الرقمية من خلال جهتين رئيسيتين هما هيئة الإدارة المالية (FCA) والهيئة التنظيمية العليا (PRA) يسمح النظام البريطاني بإنشاء البنوك الرقمية شريطة التزامها بمعايير الأمان، حماية المستهلك، والالتزامها بأحكام قانون حماية البيانات لعام ٢٠١٨ لضمان خصوصية العملاء في الخدمات الرقمية. علاوةً على ذلك، يتم تطبيق القواعد

¹⁷ Heidi Mandanis Schooner & Michael W. Taylor, *Global Bank Regulation: Principles and Policies* 210–215 (Academic Press 2010).

¹⁸ زايدي بشري، الخدمات المصرفية الالكترونية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ٢٠١٦، ص ١١.

Chris Skinner, *Digital Bank: Strategies to Launch or Become a Digital Bank* 45–48 (Marshall Cavendish Int'l Asia Pte Ltd 2014).

المطبقة على البنوك التقليدية، مع فرض معايير إضافية تتعلق بالجوانب الفنية للأنظمة الرقمية، وخصوصية البيانات، وحماية المستهلك.^{١٩} كما يتفق الفقه على أهمية توفير إطار تنظيمي مرن يلائم طبيعة الخدمات المصرفية الرقمية، حيث تسمح السلطات الرقابية للبنوك الرقمية بتقديم خدماتها ضمن ضوابط مشددة لحماية العملاء وضمان الالتزام بمعايير الأمان، حيث يتم توجيه هذه البنوك نحو استخدام تقنيات متقدمة لتحسين الخدمات وضمان حماية البيانات.^{٢٠}

أما في الولايات المتحدة، نجد أن هناك بنية قانونية مرنة تُتيح إنشاء وتشغيل البنوك الرقمية، مع فرض ذات القواعد التي تطبق على البنوك التقليدية، وذلك عبر جهات رقابية مثل هيئة الرقابة النقدية (OCC) و"المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع (FDIC)". ففي السنوات الأخيرة، أصدرت هيئة الرقابة النقدية توجيهات تُشدد على البنوك الرقمية الالتزام بمتطلبات الحوكمة، ومعايير مكافحة غسيل الأموال، وقواعد الامتثال لحماية المستهلك.^{٢١}

ويتضح مما سبق أن السلطات الرقابية تسمح للبنوك الرقمية بتقديم خدمات تقنية مبتكرة مثل التعاملات بالعملة الرقمية، مع الالتزام بتلك المعايير القانونية من خلال مراعاة القوانين الفيدرالية والمحلية لحماية العملاء، ويرى بعض الفقه أن هذا الإطار التشريعي المرن يدعم الابتكار الرقمي مع الحفاظ على الأمن المالي.^{٢٢} فالبنوك الرقمية تمارس الوظائف والمعاملات المصرفية التي تمارسها البنوك التقليدية وبطريقة إلكترونية توفيراً للوقت والجهد والنفقات سواء للبنك أو لعملائه، ومن ثم فإنه لا بد من خضوع تلك البنوك لذات القواعد والاشتراطات والرقابة السارية على البنوك التقليدية، حتى يتوفر للعملاء الثقة والأمان عند التعامل معها.^{٢٣}

¹⁹ Simon Gleeson, *The Legal Concept of Money* 120–125 (Oxford Univ. Press 2018).

²⁰ John Armour & Eilis Ferran, *Principles of Financial Regulation* 350–355 (Oxford Univ. Press 2016).

²¹ Michael S. Barr et al., *Financial Regulation: Law and Policy* 600–605 (Found. Press 2016).

²² Peter Conti-Brown, *The Power and Independence of the Federal Reserve* 220–225 (Princeton Univ. Press 2016).

^{٢٣} شفارة عبد النور، حماية المستهلك في الخدمات المصرفية الإلكترونية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، تخصص حماية المستهلك والمنافسة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة،

المطلب الثاني: الرقابة والإشراف على البنوك الرقمية

يعد خضوع البنوك الرقمية لإشراف البنوك المركزية وغيرها من الجهات التنظيمية يوفر لعملائها الثقة والائتمان في التعامل معها، حيث أن هذه الرقابة توفر الضمان لهم بأن ودائعهم على اختلاف أنواعها لدى البنوك تخضع لحماية الجهات الإدارية الحكومية مثل البنك المركزي، ويتم ذلك عن طريق إخضاع كافة المعاملات البنكية لإشراف ورقابة البنك المركزي من خلال قيامه بوضع القواعد والضوابط اللازمة لممارسة هذه الرقابة،^{٢٤} ومن ثم فإن الأمر يتطلب مجموعة خاصة من الخبراء لتطبيق هذه القواعد والتأكد من التزام المصرفيين بها.^{٢٥} وعلى هذا فقد أنشأ الكونجرس الأمريكي، على سبيل المثال، الهيئات المصرفية ومنحها صلاحيات الرقابة والإشراف. حيث أن غياب تلك الرقابة تعرض الودائع لمخاطر الضياع والانتقاص.^{٢٦}

وحيث أن تلك البنوك تسري عليها القواعد المنظمة للبنوك التقليدية، كما أنها تقدم ذات الخدمات المصرفية، فهذا يؤدي بالضرورة لإخضاعها لرقابة الجهات التنظيمية كالبنك المركزي.^{٢٧} كما أن مدى إشراف ورقابة البنك المركزي على البنوك على اختلاف أنواعها وأنشطتها التقليدية منها أو الرقمية تختلف ضيقاً واتساعاً من نظام قانوني آخر، ففي بعض الأنظمة القانونية قد لا يتم إخضاع البنوك لإشراف البنك المركزي سواء عند تقديمها خدمات تقليدية أو افتراضية، وهذا ما يعرضها لعدة مخاطر كغسيل الأموال بالنسبة للودائع النقدية، وعلى الجانب الآخر تقوم أنظمة قانونية كثيرة بإخضاع البنوك لرقابة وإشراف البنك المركزي،^{٢٨}

الجزائر، ٢٠١٥، ص ١٤.

انظر، Schooner & Taylor، مرجع سابق، ص ١٨٠-١٨٥.

^{٢٤} انظر المرجع السابق، زايدي بشري، ص ١٢.

^{٢٥} Rory Van Loo, *Regulatory Monitors: Policing Firms in the Compliance Era*, 119 COLUM. L. REV. 369, 384-86 (2019).

^{٢٦} Adam J. Levitin, *The Consumer Financial Protection Bureau: An Introduction*, 32 REV. BANKING & FIN. L. 321 (2013); Kern Alexander et al., *Principles of Banking Regulation* 214-218 (Cambridge Univ. Press 2019).

^{٢٧} انظر المرجع السابق، شفارة عبد النور، ص ١٥.

^{٢٨} أطريش لبنى، طمحي أمال، الخدمات البنكية الالكترونية، رسالة ماجستير، تخصص القانون الخاص للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، ٢٠١٥، ص ٤٩.

حيث نص القانون المصرفي المصري، على اختصاص البنك المركزي بوضع قواعد عامة تلتزم بها جميع البنوك عند ممارسة أعمالها.^{٢٩}

فوفقاً لهذه المبادئ فإنه يتعين على البنوك الالتزام بأحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية وسياساتها الداخلية، وكذلك الالتزام بإبلاغ البنك المركزي عن أي مخالفات جسيمة لها، بالإضافة للالتزام بضع الاستراتيجيات والنظم الفعالة لإدارة المخاطر، والحفاظ على أصولها، وكفاية مواردها المالية وغير المالية، ووضع الخطط اللازمة للحفاظ على كيانها واستمراره.^{٣٠}

كما ألزم القانون المصرفي المصري البنوك بمبادئ الحوكمة ومنها التزامها بمباشرة أعمالها بشفافية وبنزاهة تامة، وبذل العناية الواجبة طبقاً للأصول والأعراف المصرفية، وحماية حقوق العملاء، كما تلتزم أيضاً بتطبيق قواعد الحوكمة والرقابة الداخلية، وخطط التعاقب الوظيفي وتعزيز المنافسة، وتطوير نظم العمل وبيئته، والتعامل مع البنك المركزي بمصادقية وشفافية، كما أنه يتعين على البنك العمل على منع تعارض المصالح، ووضع الأطر الفعالة لإدارتها. حيث أن الإشراف يعد شكلاً من أشكال الحوكمة يختلف عن وضع القواعد والفصل في المنازعات والتوجيه، كما أنه يستمر من خلال ممارسته بصفة متكررة ومستمرة ووفقاً لقواعد محددة.^{٣١}

لذا فقد أشار بعض الفقه، إلى أن أهم ما يميز الرقابة الفيدرالية على الأعمال المصرفية هي السلطة الإشرافية، وليس الفصل في المنازعات أو وضع القواعد المنظمة.^{٣٢} كما أنط القانون بالبنك المركزي وضع القواعد المنظمة للرقابة والإشراف على البنوك والضوابط المرتبطة بأنشطتها،^{٣٣} وله في سبيل ذلك وضع معايير أو ضوابط أو قواعد ملزمة محددة على أي بنك شريطة توافر ظروف تستدعي ذلك، وذلك طبقاً لأحكام القانون المصرفي المصري. فمن الجدير

^{٢٩} القانون المصرفي المصري، المادة ٨٣.

^{٣٠} Richard Scott Carnell, Jonathan R. Macey & Geoffrey P. Miller, The Law of Financial Institutions 465-470 (6th ed. Wolters Kluwer 2017).

^{٣١} Leonard D. White, The Jacksonians: A Study In Administrative History 1829-1861, At 475 (1954).

^{٣٢} Kenneth Culp Davis, Administrative Law § 44, At 157 (1951).

انظر، Schooner & Taylor، مرجع سابق، ص ١٨٠-١٨٥.

^{٣٣} القانون المصرفي المصري، المادة ٨٤.

بالذكر أنه قد تم إدراج الإشراف المصرفي ضمن الممارسة الإدارية العادية للجهة الإدارية المختصة من خلال تسليط الضوء على أوجه التشابه بينه وبين الرقابة التنظيمية المتخصصة.^{٣٤}

وفي سبيل ذلك فإن البنك المركزي المصري هو المختص بوضع الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال ومكوناته وطرق حسابه، وكذا نسبة الحد الأدنى للرافعة المالية ومكوناتها، وقواعد نسبة الاحتياطي ومكوناتها، وكذلك وضع الحدود القصوى لـ؛ أ) تركيز توظيفات البنوك ولمديونية البنك للخارج والضمانات المقدمة عن تمويل يؤدي في الخارج؛ ب) النسبة التسليفية للضمانات المقدمة مقابل التمويل والتسهيلات الائتمانية وتحديد آجال الاستحقاق، ج) استثمارات البنك في الأوراق والأدوات المالية وفي التمويل العقاري والائتمان لأغراض استهلاكية؛ د) تركيز العملات؛ هـ) التوظيف لدى العميل الواحد والأطراف المرتبطة به؛ و) القواعد الخاصة بالحد الأقصى للسندات التي يجوز لكل بنك إصدارها أو ضمانها، وشروط الإصدار أو الضمان.^{٣٥}

كما أنط القانون المصرفي المصري بالبنك المركزي وضع قواعد حوكمة البنوك، وعلى الأخص القواعد المتعلقة بتحديد مسئوليات والتزامات مجلس إدارة البنك ولجانه، وتعزيز استقلالية أعضائه، وتحديد آلية تقييم الأداء، ونظام المكافآت، وخطط التعاقب الوظيفي، بالإضافة لوضع ميثاق سلوك العمل المصرفي، وقواعد الأصول المهنية، ونظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، ووضع معايير تطبيق الرقابة المجمع، بالإضافة لوضع قواعد الإفصاح، وإعداد القوائم المالية المستقلة والمجمعة، والبيانات الواجب نشرها وكيفية النشر ووسائله، وشروط الجدارة والصلاحيات الفنية الواجب توافرها في المسؤولين الرئيسيين، وكذلك وضع ضوابط تعامل البنوك مع أطرافها المرتبطة، بالإضافة لوضع نظام الإبلاغ عن المخالفات وحماية المبلغين. ومما لا شك فيه أن الغرض من وضع هذه القواعد الاشرافية والرقابية تجد أساسها في أن البنوك يتعين أن تخضع لرقابة واسعة النطاق لأنها قد تماطل في أداء التزاماتها تجاه المودعين والذين يجب حمايتهم من قبل الجهات الحكومية المختصة.^{٣٦}

^{٣٤} انظر Rory Van Loo، مرجع سابق، ص ٣٨٤-٣٨٦.

^{٣٥} انظر، Schooner & Taylor، مرجع سابق، ص ١٥٠-١٥٥.

^{٣٦} Douglas Diamond & Philip Dybvig, *Bank Runs, Deposit Insurance, and Liquidity*, 91 J. POL. ECON. 401, 401 (1983); Ross Cranston et al., *Principles of Banking Law* 200-05 (3d ed. Oxford Univ. Press 2018).

كما أن القانون المصرفي المصري منح البنك المركزي سلطة وضع القواعد المتعلقة بانتقال حصص الملكية من المساهم للغير أو لمساهم آخر، وقواعد تقييم طلبات تملك أسهم البنوك، واشترط القانون موافقة البنك المركزي على تملك أي شخص طبيعي أو اعتباري لما يزيد عن ١٠٪ من رأس مال البنك أو حقوق التصويت أو أي نسبة تضمن السيطرة الفعلية عليه،^{٣٧} وأيضاً وضع المعايير التي تتبع في تقييم كل أصل من أصول البنك.^{٣٨} وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن المشرع المصري قد أناط بالبنك المركزي وضع الضوابط المتعلقة بالعمليات المصرفية المالية كفتح الحسابات، وتقديم المنتجات المصرفية كعمليات التحويل المصرفي، وكذلك قواعد إصدار البنوك لشهادات الإيداع الأجنبية، ولأوراق والأدوات المالية وإبرام العقود المالية والتعامل عليهما.^{٣٩} وقد أكدت لائحة البنوك الرقمية المصرية على إخضاع البنك الرقمي أو فرع البنك الأجنبي الرقمي لكافة القواعد والتعليمات الرقابية المنظمة والصادرة عن البنك المركزي للبنوك التقليدية، بالإضافة إلى وضع قواعد رقابية خاصة بالبنوك الرقمية لا تخضع لها البنوك التقليدية، حيث ألزمت اللائحة البنوك الرقمية:

- ١- ألا يتجاوز الحد الأقصى للودائع من العميل الواحد وأطرافه المرتبطة نسبة ١٪ من إجمالي محفظة الودائع، وبحد أقصى مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصري،
 - ٢- الالتزام بعدم منح تسهيلات ائتمانية للشركات الكبرى باستثناء العملاء القائمين من الشركات المتوسطة، حال تخطي حجم الأعمال السنوي القيمة المحددة وفقاً للتعريف الصادر عن البنك المركزي لحين انتهاء أجل التسهيلات القائمة، على ألا تتعدى قيمة إجمالي تلك التسهيلات المستتاة نسبة ٢٠٪ من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك.
- كما قيدت اللائحة سريان النسبتان أعلاه خلال العام الأول لمزاولة النشاط، كما لا تسري عند السماح بمنح تسهيلات ائتمانية للشركات الكبرى شريطة الحصول على موافقة البنك المركزي وزيادة رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل إلى أربعة مليارات جنيه أو ما

^{٣٧} القانون المصرفي المصري، المادة ٧٤.

^{٣٨} انظر Michael S. Barr et al، مرجع سابق، ص ٦٠٠-٦٠٥.

^{٣٩} انظر Schooner & Taylor، مرجع سابق، ص ١٥٠-١٥٥.

يعادلها بالعملات الحرة للبنك الرقمي المتخذ شكل شركة مساهمة مصرية، وكذا رأس المال المخصص لنشاط الفرع الرقمي للبنك الأجنبي إلى مائة وعشرين مليون دولار أو ما يعادلها بالعملات الحرة. كما أجازت اللائحة سريان كافة التعليمات والقواعد الصادرة عن وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتضمن قواعد وإجراءات العناية الواجبة للبنوك.^{٤٠}

المطلب الثالث: مدى قيام البنوك الرقمية بالعمليات المصرفية

في البداية كان يتم استخدام التكنولوجيا الحديثة في الأعمال المصرفية كأداة تعريفية للبنك وبمختلف العمليات المصرفية التي يجريها إلى عملائه بالطرق التقليدية أي كان بغرض دعائي وتسويقي للبنك، وبعد تطور الوسائل التكنولوجية ووسائل الاتصال أصبحت هذه البنوك التقليدية تقوم بعملياتها المصرفية إلكترونياً، من خلال برمجياتها وتطبيقاتها الرقمية وموقعها الإلكتروني على شبكة الانترنت.^{٤١} ولاحقاً أدى استخدام الوسائل الإلكترونية في البنوك، إلى توسيع نطاق عملياتها المصرفية وسهولة نقل البيانات والمعلومات إلى عملائها.^{٤٢}

وفي ضوء ما سبق، فقد يثور الخلاف حول ما إذا كان يحق لهذه البنوك الرقمية القيام بالعمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك التقليدية، إلا أن الراجح أن تلك البنوك الرقمية تتمتع بنفس الشكل القانوني الذي تتمتع به البنوك التقليدية إلا أن الاختلاف بينهما يتمثل في وسيلة تقديم الخدمات المصرفية، فالبنوك التقليدية تقوم بإجراء خدماتها المصرفية بشكل تقليدي مادي وفي موقع جغرافي ومكاني محدد، بينما البنوك الرقمية تقوم بإجراء خدماتها المصرفية على شبكة الانترنت دون أي وجود لفروع عقارية لها على الأرض لممارسة هذه الأنشطة والمعاملات،

^{٤٠} انظر Michael S. Barr et al.، مرجع سابق، ص ٦٠٠-٦٠٥، وانظر أيضاً Kern Alexander et al.، مرجع سابق ١٧٣-١٧٥.

^{٤١} شراديد محمد الحاج، مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في الحقوق، تخصص القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ٢٠١٤، ص ٢٠.

^{٤٢} أبو فروة محمود محمد، الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الانترنت، ط ٢، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٢، ص ١١٥؛ انظر Chris Skinner، مرجع سابق، ص ٢٥-٣٠.

بل يتم ممارسة هذه الأعمال رقمياً فقط عبر التطبيقات والبرمجيات.^{٤٣}

وقد حظرت اللائحة إنشاء فروع للبنوك الرقمية،^{٤٤} إلا أنها اشترطت إنشاء مركز رئيسي بالنسبة للبنك الرقمي المتخذ شكل شركة مساهمة مصرية، وكذلك مقرر رئيسي بالنسبة لفرع البنك الأجنبي الرقمي. إلا أنه يؤخذ على المشرع المصري عدم دقة الصياغة القانونية بشأن الحظر السابق، حيث أنه لا يتصور إنشاء الفروع إلكترونياً، كما أنه لو تم القول بأن المقصود هو إنشاء أكثر من موقع إلكتروني باعتبارها فروعاً إلكترونية، فإن ذلك قد يؤدي لإيقاع العملاء في إلتباس حول المنصة التي يتعين عليهم ممارسة أعمالهم المصرفية والتعامل مع البنك الرقمي من خلالها، مما يزيد من مخاطر ممارسة تلك الأعمال إلكترونياً ويؤدي لتسهيل الممارسات الاحتيالية التي يتعرض لها العملاء من حين لآخر. لذا فإنه كان من الأصوب أن تتضمن الصياغة إضافة كلمة عقارية إلى كلمة فروع لتجنب هذا الخلط والالتباس. وإضافة لما سبق، فإن البنوك الرقمية تخضع لنفس جهات الرقابة التي تخضع لها البنوك التقليدية كما يقدمان ذات الخدمات المصرفية، بل إن البنوك الرقمية تقوم بتقديم خدمات لم تتمكن البنوك التقليدية من تقديمها، فهي توفر الوقت والنفقات والتنقلات سواء لعملائها أو نفسها، لذا فإنها تتمتع بحق تقديم الخدمات المصرفية لعملائها كسائر البنوك التقليدية.^{٤٥}

وتجدر الإشارة لصعوبة معالجة الإطار القانوني للبنوك الرقمية لممارسة الخدمات المصرفية في بعض التشريعات، وذلك بسبب عدم الاستيعاب السريع لتلك التشريعات للتطورات التكنولوجية وعدم ملاءمة القانون القائم لما توصلت إليه التكنولوجيا المصرفية الحديثة، مما قد يؤدي للإضرار بمصالح العملاء، وعلى الجانب الآخر فإن تنظيم البنوك الرقمية قد يؤدي لانتساع دائرة المخاطر أكثر من المخاطر القائمة في ظل البنوك التقليدية، وقد أدى ذلك لامتداد مسؤولية البنك لمعالجة الأضرار الناجمة عن استخدام الأنظمة الرقمية في المعاملات المصرفية،

^{٤٣} انظر المرجع السابق Simon Gleeson، ص ٩٨-١٠٥؛ انظر، Schooner & Taylor، مرجع سابق، ص ١١٠-١١٥.

^{٤٤} لائحة البنوك الرقمية المصرية، القسم الأول، تعريف البنوك الرقمية، البند ٢.

^{٤٥} شراديد محمد الحاج، مرجع سابق، ص ٢١.

وعلى العكس يرى بعض الفقه أن البنوك الرقمية أكثر أماناً، حيث أنها تمارس أعمالها المصرفية بموجب ترخيص يتطلب توافر العديد من الضوابط والاشتراطات، وبالتالي فهي لا تشكل مخاطر كما هو الحال مع منصات P2P (نظير إلى نظير) أو شركات التكنولوجيا المالية.^{٤٦}

الفصل الثاني: اشتراطات ترخيص البنوك الرقمية

مما لا شك فيه أن البنوك الرقمية كغيرها من الخدمات المالية الالكترونية تعد بمثابة حافز للتنمية الاقتصادية والنمو في العديد من البلدان النامية^{٤٧}، لذا فقد عني المشرع في هذه الأنظمة القانونية بوضع قواعد منظمة لمنح الترخيص للبنوك الرقمية. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال يخضع تأسيس البنوك الرقمية إلى نظام قانوني وتنظيمي صارم، حيث تعمل الجهات الرقابية، مثل هيئة الرقابة النقدية (OCC) ومجلس الاحتياطي الفيدرالي (FED.)، على تطبيق متطلبات صارمة مشابهة لتلك المفروضة على البنوك التقليدية لضمان حماية أموال العملاء وسلامة الأنظمة المالية الرقمية. ويشمل الإطار التنظيمي متطلبات رأس المال، والسياسات الأمنية لحماية البيانات، ومكافحة غسل الأموال، والتزام إجراءات التحقق من هوية العملاء (KYC)، لذا فقد أشار بعض الفقه إلى وجود فارق بين متطلبات تأسيس البنوك الرقمية ونظيراتها التقليدية، كما أظهر وجود بعض التحديات القانونية التي تواجه المؤسسات الرقمية، خاصة فيما يتعلق بالأمان والخصوصية وحماية المستهلك.^{٤٨}

وبناء على ما سبق فإنه يشترط لترخيص وتأسيس البنوك الرقمية - أو إنشاء فروع

^{٤٦} انظر Michael S. Barr et al.، مرجع سابق، ص ٦٥٠-٦٦٠؛ Kern Alexander et al.، مرجع سابق ١٧٣-١٨٠، وانظر،

V. Bavoso, *The Promise and Perils of Alternative Market Based Finance: The Case of P2P Lending in the UK*, BANK. REG. J. 21: 395-409 (2020). <https://doi.org/10.1057/s41261-019-00118-9>.

^{٤٧} انظر Chris Skinner، مرجع سابق، ص ١٠-٥؛ وانظر أيضاً، Claire Alexandre & Lynn Chang Eisenhart, *Mobile Money as an Engine of Financial Inclusion and Lynchpin of Financial Integrity*, 8 Washington J. L., TECH & Ar. 285 (2013).

^{٤٨} انظر Michael S. Barr et al.، مرجع سابق، ص ٤٠٠-٤١٠.

رقمية لبنوك أجنبية - توافر عدة شروط واتباع مجموعة من الإجراءات اللازمة، وقد نظمت العديد من الأنظمة القانونية مثل لائحة البنوك الرقمية المصرية والكويتية، هذه الشروط والإجراءات والتي تختلف عن شروط وإجراءات تأسيس البنوك التجارية التقليدية، والتي تنقسم بدورها إلى شروط موضوعية (المبحث الأول)، وشروط إجرائية (المبحث الثاني)، بالإضافة لبيان إجراءات التسجيل (المبحث الثالث)، وذلك وفقاً لما يلي:

المبحث الأول: الشروط الموضوعية لترخيص البنوك الرقمية

توجد العديد من الاشتراطات الموضوعية الواجب توافرها في طالب الترخيص، حتى يتم الموافقة على طلب ترخيص البنك الرقمي والتي تختلف من نظام قانوني لآخر، فهناك بعض الأنظمة تتطلب ذات الاشتراطات الواجب توافرها في البنوك التقليدية وبعضها استحدثت اشتراطات جديدة تتلاءم مع المتغيرات التكنولوجية في النشاط المصرفي ليتناسب مع ما تقدمه البنوك الرقمية من خدمات، حيث تتعلق هذه الاشتراطات بالشكل القانوني للبنك الرقمي، والحد الأدنى لرأس المال، وكذلك طبيعة المساهم المسيطر، بالإضافة لاشتراطات تتعلق بتحديد الأنشطة المصرفية التي يمارسها، وتقديم دراسة جدوى لنشاط البنك الرقمي، وبيان قواعد الشفافية والإفصاح، بالإضافة للالتزام بعدم التعارض مع المصلحة العامة للدولة وحماية المنافسة، وأيضاً اشتراطات تتعلق بتأسيس الفرع الرقمي للبنك الأجنبي ، وهذا ما سيتم بيانه فيما يلي:

المطلب الأول: الشكل القانوني

اشترط المشرع شكل قانوني الذي يتعين توافره في المؤسسة التي ترغب في الترخيص بمزاولة نشاط البنوك الرقمية، ففي المملكة المتحدة، تتخذ البنوك الرقمية شكل شركة مساهمة عامة (Public Limited Company – PLC)، لضمان التزامها بالمعايير الصارمة التي تفرضها السلطات التنظيمية، مثل متطلبات رأس المال وقواعد الامتثال.^{٤٩} لذا، تتطلب قواعد هيئة الإدارة المالية (FCA) والهيئة التنظيمية العليا (PRA) أن يكون للبنك الرقمي هيكل رأس مالي يسمح بحماية أموال المودعين. إذ تشترط على البنوك الرقمية الالتزام بتكوين رأس مال

^{٤٩} انظر المرجع السابق Simon Gleeson، ص ١٢٣-١٣٠.

كافٍ وتوفير ضمانات مالية كافية قبل الحصول على الترخيص. ورغم أن شركة الشخص الواحد تعتبر شكلاً قانونياً مقبولاً لبعض الأعمال، إلا أنها ليست مناسبة للنشاطات المصرفية في المملكة المتحدة نظراً لمتطلبات رأس المال والمسؤوليات المالية.^{٥٠} فمثلاً، كان ترخيص بنك "Monzo" الرقمي، يتطلب أن يكون كياناً محدداً كشركة مساهمة عامة لضمان التزامه بكافة الاشتراطات التنظيمية. كما أن PRA تتطلب أن تكون الشركات المصرفية ذات هيكل تنظيمي متماسك مع مجلس إدارة مستقل وإطار حوكمة فاعل لضمان الشفافية والمساءلة.^{٥١}

أما في الولايات المتحدة، تخضع البنوك الرقمية لمجموعة من القوانين واللوائح التي تختلف حسب الولاية ونوع الخدمات التي تقدمها، حيث يتعين على البنوك الرقمية الرغبة في العمل كشركة مصرفية أن تمتثل لمتطلبات هيئة الرقابة النقدية (Office of the Comptroller of the Currency – OCC)، حيث تختلف الاشتراطات القانونية للبنوك الرقمية وفقاً لنوع الترخيص المصرفي المطلوب. لذا فإنه يمكن تأسيس البنك الرقمي كـ "بنك وطني" (National Bank) عبر الحصول على ترخيص مصرفي وطني من هيئة الرقابة النقدية، أو كـ "بنك بترخيص ولاية" (State-Chartered Bank) تحت إشراف الجهة التنظيمية للولاية المختارة، كما أن هناك أيضاً خيارات أخرى مثل تأسيس شركة قابضة مصرفية (Bank Holding Company – BHC) بموجب قانون الشركات القابضة المصرفية (Bank Holding Company Act of 1956)، أو تأسيس شركة قروض صناعية (Industrial Loan Company – ILC) والتي تخضع لإشراف الهيئات التنظيمية المصرفية الفيدرالية.^{٥٢} فالشركة القابضة المصرفية (BHC) هي كيان قانوني يتم تأسيسه لغرض امتلاك وإدارة بنك واحد أو أكثر، مع الامتثال للوائح الفيدرالية الأمريكية، حيث يُنظَّم هذا النوع من الشركات بموجب قانون الشركات القابضة المصرفية لعام ١٩٥٦ (Bank Holding Company Act of 1956 – BHC Act) ويشرف عليه الاحتياطي الفيدرالي (Federal Reserve). فتكون

^{٥٠} انظر Kern Alexander et al.، مرجع سابق ١٨٠-١٨٥.

^{٥١} انظر Michael S. Barr et al.، مرجع سابق، ص ٦٠٠-٦٠٥.

Wood, Philip R. *The Law and Practice of International Finance*. Sweet & Maxwell, 2008, pp. 145-150.

^{٥٢} انظر Peter Conti-Brown، مرجع سابق، ص ٢٢٠-٢٢٥.

الشركة القابضة المصرفية شركة مساهمة (Corporation - Inc.) مسجلة بموجب قوانين إحدى الولايات الأمريكية. كما يمكن أن تكون شركة مساهمة عامة (Publicly Traded Corporation) إذا كانت مدرجة في البورصة، أو شركة مساهمة خاصة (Privately Held Corporation) إذا لم تكن مدرجة.^{٥٣} وعلى الرغم من أن الغرض الأساسي من الشركة القابضة المصرفية هو امتلاك بنك واحد على الأقل، لكنها يمكن أن تمتلك شركات مالية أخرى تقدم خدمات مرتبطة بالصناعة المصرفية مثل التمويل، التأمين، وإدارة الأصول.

ومن أمثلة ذلك JPMorgan Chase & Co. وهي شركة قابضة مصرفية تمتلك JPMorgan Chase Bank, N.A.، كما أنها مدرجة في بورصة نيويورك (NYSE: JPM) حيث تخضع لتنظيم الاحتياطي الفيدرالي. ومثال آخر Bank of America Corporation، وهي شركة قابضة تمتلك Bank of America, N.A. ومسجلة في ولاية ديلاوير كـ Corporation - Inc. وأيضاً، Citigroup Inc. والتي تمتلك Citibank, N.A.، والتي توفر خدمات مالية عالمية من خلال كيانات تابعة أخرى.^{٥٤} حيث تشترط OCC أيضاً أن تمتلك هذه الشركات رأس مال ضخم ليفي بالمتطلبات المحددة لعمليات البنوك الرقمية. كما أن شركة الشخص الواحد ليست مناسبة كبنك رقمي نظراً لحجم الالتزامات المالية التي تلتزم بها المؤسسات المصرفية.^{٥٥} ومن أمثلة ذلك، بنك "Varo Bank"، الذي أصبح أول بنك رقمي يحصل على ترخيص من هيئة الرقابة النقدية OCC، ويتخذ شكل "شركة مساهمة" تلتزم بجميع المتطلبات الفيدرالية لرأس المال والسيولة.^{٥٦}

⁵³ Jonathan R. Macey, Geoffrey P. Miller & Richard Scott Carnell, *Banking Law and Regulation* 345 (3rd ed. 2001); 12 U.S.C. § 1841 et seq. (Bank Holding Company Act of 1956).

⁵⁴ Federal Reserve Board, "Bank Holding Companies and Financial Holding Companies," FRB Report (2023), at 15-22.

⁵⁵ U.S. Office of the Comptroller of the Currency, *Licensing Manual: Charters* 12-18 (2020).

⁵⁶ Looney, William J., *Special Purpose National Banking Charters for Fintech Companies*, 40 Rev. Banking & Fin. L. 1, 12-15 (2020); Omarova, Saule T., *New Tech v. New Deal: Fintech as a Systemic Phenomenon*, 36 Yale J. on Reg. 735, 750-755 (2019).

وعلى الجانب الآخر، نجد في بعض التشريعات العربية مثل لائحة البنوك الرقمية الكويتية قد حددت الشكل القانوني للبنوك الرقمية كسائر المؤسسات التي تمارس المهنة المصرفية والتي يتعين أن تتخذ تلك المؤسسات شكل شركات مساهمة تطرح أسهمها للاكتتاب العام وفق قانون الشركات رقم (١) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته،^{٥٧} لكن المشرع الكويتي لم ينظم حق البنوك الأجنبية في إنشاز فرع رقمي لها في الكويت على غرار المشرع المصري الذي وسع في الأشكال القانونية لتلك البنوك الرقمية، حيث أن لائحة البنوك الرقمية المصرية حددت الشكل القانوني الواجب توافره في تلك البنوك ضمن العديد من الشروط الموضوعية الواجب توافرها لمنح ترخيص للبنوك الرقمية لتقديم الخدمات المصرفية كسائر البنوك التقليدية بأن يتخذ مقدم الطلب إما شكل الشركة المساهمة أو شكل فرع رقمي لبنك أجنبي، ومن ثم فإن المشرع قد استبعد الأشخاص الطبيعية من التقدم بتأسيس البنوك الرقمية وقصره فقط على الأشخاص الاعتبارية،^{٥٨} والذي سيتم بيانه على النحو التالي:

١ - شركة مساهمة:

حدد المشرع المصري شكل الشركة المساهمة التي يتم تأسيسها وفقاً للقانون المصري كشكل قانوني يتعين توافره في المؤسسة التجارية حتى يمكن الترخيص لها بمزاولة نشاط البنوك الرقمية، فمما لا شك فيه أن الغاية من اختيار المشرع لمثل هذا الشكل القانوني من الشركات التجارية هو اعتمادها على العنصر والاعتبار المالي، فهي تجذب أكبر عدد ممكن من الأموال، كما أنها تساهم في تطور الاقتصاد الوطني.^{٥٩} فإذا ما اتخذت الشركة طالبة الترخيص بممارسة نشاط البنوك الرقمية أي شكل قانون آخر كشركة الشخص الواحد أو

^{٥٧} المادة (٥٦) من القسم الأول، والمادة (٩٠) من القسم العاشر من الباب الثالث "تنظيم المهنة المصرفية" الخاص بتأسيس البنوك التقليدية والإسلامية من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته.

^{٥٨} مبروك نور الهدى وعطوب زينب، تقييد تأسيس البنوك والمؤسسات المالية في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، ٢٠١٨/٢٠١٩، ص ١٢.

^{٥٩} د. علاء التميمي، التنظيم القانوني للبنك الإلكتروني على شبكة الانترنت، دار الجامعة الجديد، مصر، ٢٠١٢، ص ٢٦٢.

ذات المسؤولية المحدودة فإنه سيتم رفض طلب الترخيص من قبل البنك المركزي.

كما اشترط المشرع أيضاً أن تكون جميع أسهم الشركة اسمية، وذلك بغرض تعيين شخصية مساهميها لما لها من اعتبارات قانونية تتمثل في تحديد جنسية المساهمين في الشركة طالبة الترخيص والتي قد يترتب على وجود جنسيات معينة رفض طلب الترخيص لأن القطاع المصرفي من ضمن القطاعات الاستثمارية الاستراتيجية، وبالتالي فإنه ينبغي تحديد الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يقومون بالاستثمار في هذا القطاع الهام، فعلى الجانب الآخر، فلو أجاز القانون للشركة المساهمة الرغبة في ترخيص البنك الرقمي أن تصدر أسهماً لحاملها فإنه لن يمكن للجهات التنظيمية كالبنك المركزي تحديد الأشخاص المساهمين في هذه الشركة طالبة الترخيص، مما قد يسبب أضراراً اقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي للدولة.

ويتبين مما سبق أن أهمية وجود الشكل القانوني المناسب للشركة التي يحق لها ممارسة نشاط البنوك الرقمية، ففي المملكة المتحدة والولايات المتحدة تفرض معايير تنظيمية متشابهة إلى حد ما على البنوك الرقمية، حيث تشترط وجود هيكل قوي وراسخ مثل "شركة المساهمة" أو "الشركة ذات المسؤولية المحدودة" لضمان حماية أموال العملاء والامتثال للقواعد المالية. ومع ذلك، تختلف المتطلبات التفصيلية حسب النظام القانوني لكل دولة والجهات الرقابية، حيث تركز المملكة المتحدة على الإشراف الثنائي من خلال FCA و PRA، بينما تعتمد الولايات المتحدة على هيئة الرقابة النقدية (OCC) الذي يقدم إرشادات وترخيصاً شاملاً للبنوك الرقمية.

٢- فرع بنك أجنبي:

اشترطت لائحة البنوك الرقمية المصرية في طالب الترخيص للبنك الرقمي أن يكون فرع لبنك أجنبي يتمتع مركزه الرئيسي بجنسية دولة ما، كما أنه يشترط خضوع هذا البنك الأجنبي لرقابة وإشراف جهة تنظيمية في الدولة التي يقع فيها مركزه الرئيسي، ومن الجدير بالذكر أنه في بعض الأحيان قد يتم إدارة فروع البنوك الأجنبية بشكل مستقل عن البنك الرئيسي حيث كانت العديد من الفروع الدولية التابعة لسيتي جروب تعمل على أساس لا مركزي وشبه مستقل،

وباستخدام أنظمة معالجة بيانات متعددة لم تكن متوافقة ولم تتواصل مع بعضها البعض.⁶⁰ وقد أجازت العديد من الأنظمة القانونية حق فروع البنوك الأجنبية من ممارسة نشاط البنوك الرقمية، ففي المملكة المتحدة، يمكن لفروع البنوك الأجنبية ممارسة الأعمال المصرفية الرقمية وفقاً لقواعد هيئة الإدارة المالية (FCA) والهيئة التنظيمية العليا حيث يتعين على هذه الفروع الحصول على ترخيص وتسجيل لدى الهيئتين قبل مباشرة أي أعمال مصرفية رقمية. ويشمل ذلك الامتثال لمعايير الحوكمة والمخاطر ومعايير الأمان الرقمي. كما أن FCA تشترط على البنوك الأجنبية التي ترغب في تقديم الخدمات المصرفية الرقمية أن تلتزم بتدابير مكافحة غسيل الأموال، وحماية البيانات، وتطبيق الإجراءات الوقائية لضمان أمان الخدمات. كما يتعين عليها الالتزام بتعليمات الأمان الإلكتروني وفقاً لقوانين حماية البيانات، كقانون حماية البيانات لعام ٢٠١٨ وقواعد GDPR للاتحاد الأوروبي. فالتشريعات البريطانية تفرض على البنوك الأجنبية التي تقدم خدمات رقمية أن توفر قدر من الحماية مكافئة للأنظمة الأمنية المتبعة محلياً لضمان حماية العملاء وخصوصية البيانات.⁶¹

فقد أجاز المشرع الأمريكي أيضاً لفروع البنوك الأجنبية تقديم خدمات مصرفية رقمية، لكن القواعد تختلف بحسب الولاية ونوع النشاط المصرفي، إلا أنه يُشترط على البنوك الأجنبية التي ترغب في تقديم خدمات مصرفية رقمية الحصول على ترخيص من هيئة الرقابة النقدية (OCC) أو التسجيل في نظام الاحتياطي الفيدرالي. حيث يتطلب قانون Gramm-Leach-Bliley Act من البنوك الأجنبية الالتزام بمتطلبات صارمة تتعلق بسرية وأمان المعلومات، خاصة عند تقديم خدمات مصرفية رقمية. كما يشترط القانون أن تلتزم الفروع الأجنبية بمعايير حماية البيانات وأمان الأنظمة لضمان حماية العملاء. كما أن قانون باتريوت (Patriot Act) وقوانين مكافحة غسيل الأموال تفرض مزيداً من الالتزامات على البنوك الأجنبية، بما في ذلك

⁶⁰ Arthur E. Wilmarth, Jr., *Citigroup: A Case Study in Managerial and Regulatory Failures*, 47 IND. L. REV. 69, 119 (2013).

⁶¹ Thomas Spencer, *Banking Regulation in the United Kingdom: Foreign Branches and Digital Services*, 4 J. Int'l Banking L. 112 (2022).

تقديم تقارير دورية والتزام بمتطلبات الإفصاح وحماية البيانات عند تقديم الخدمات الرقمية.^{٦٢}

المطلب الثاني: رأس المال وحدود السيطرة

أولاً - رأس المال:

اشتراط المشرع في العديد من الأنظمة القانونية وضع حد أدنى لرأس المال للشركة طالبة الترخيص بمزاولة النشاط المصرفي بما يضمن سرعة التأسيس وأيضاً لضمان توافر الأموال اللازمة لممارسة النشاط المصرفي ولضمان الودائع،^{٦٣} وفتح العديد من الفروع التقليدية والتي ليس لها مجال في البنوك الرقمية، حيث أن عدم وجود فروع تابعة يعني أن البنوك الرقمية فقط لديها تكاليف تشغيل أقل مقارنة بالبنوك التقليدية. ولا تحتاج البنوك الرقمية فقط إلى مساحة مكتبية كبيرة مثل البنوك التقليدية، ولا تحتاج لتوظيف عدد كبير من الموظفين. كما أنها لا تتطلب الكثير من المعدات أو الأصول الأخرى التي تعد مجالاً للخدمات المصرفية التقليدية.^{٦٤} وفي هذا السياق، بعض الأنظمة القانونية كالولايات المتحدة، تضع مؤسسة التأمين الفيدرالي على الودائع (FDIC) وهيئة الرقابة النقدية (OCC) اشتراطات رأس المال للمؤسسات المالية، بما في ذلك البنوك الرقمية. وفي الحالات التي يكون فيها البنك الرقمي شركة مستقلة أو فرعاً لبنك أجنبي، يتم تحديد الحد الأدنى لرأس المال بناءً على فئات رأس المال المصرفي المتعارف عليها وفقاً لمتطلبات رأس المال التنظيمية مثل قانون دود-فرانك، مع تدرجات مختلفة على حسب المخاطر وطبيعة المعاملات المصرفية. وبشكل عام، قد تلتزم البنوك الرقمية بوضع حد أدنى لرأس المال يبلغ حوالي ٢٠ مليون دولار أو أكثر، بناءً على حجم العمليات ومخاطرها.^{٦٥} أما في المملكة المتحدة، تتطلب هيئة الإدارة المالية (FCA) والهيئة التنظيمية

⁶² Edward Johnson, *Regulation of Foreign Banks' Digital Activities in the United States*, 5 Am. Banking L.J. 98 (2021).

⁶³ U.S. Shadow Fin. Regulatory Comm., *International Bank Capital Regulation: A Flawed System in Need of Reform* 29 (Sept. 15, 1999).

⁶⁴ L. Lu, *Challenger Banks in the UK: Gap fillers or Real Challengers?*, J. INT'L Bank. L. & REG. 7: 273–282 (2017).

⁶⁵ OCC, *Guidelines Establishing Standards for Capital Adequacy*, 12 C.F.R. § 3.10 (2023); Saule T. Omarova, *The Merchants of Wall Street: Banking, Commerce, and Commodities*, 98 Minn. L. Rev. 265, 270–278 (2013).

العليا (PRA) من البنوك الرقمية، سواء كانت شركات جديدة أو فروعاً لبنوك أجنبية، الالتزام بحد أدنى لرأس المال الذي يتم تحديده بناءً على عدة عوامل، منها مستوى المخاطر ونوع العمليات. فغالبًا، يجب أن يكون الحد الأدنى لرأس المال البنك الرقمي ٥ ملايين جنيه إسترليني، لكن قد تزيد الاشتراطات إذا كان البنك يقوم بأنشطة ذات مخاطر مصرفية عالية.^{٦٦}

واتفق المشرع الكويتي مع ذلك فلم يضع حداً أدنى لرأس المال البنك الرقمي، لذا فإن الحد الأدنى لرأس المال الواجب توافره لتأسيس البنك التقليدي هو ذات الحد الأدنى الواجب توافره لتأسيس البنك الرقمي، فالمشرع الكويتي اشترط ألا يقل رأس مال أي بنك عن خمسة وسبعين مليون دينار،^{٦٧} ومن ثم فإن الحد الأدنى لرأس مال البنك الرقمي يجب ألا يقل أيضاً عن خمسة وسبعين مليون دينار. بالإضافة إلى أن هيئة نقد هونج كونج HKMA في ٣٠ مايو ٢٠١٨ نظمت قواعد ترخيص البنوك الافتراضية واشترطت أن يكون رأس المال المدفوع مماثلاً للبنوك التجارية الأخرى بقيمة ٣٠٠ مليون دولار هونج كونجي (٣٩ مليون دولار أمريكي).^{٦٨}

وعلى عكس ما سبق، فإن المشرع المصري وضع حد أدنى لرأس مال البنوك الرقمية يختلف عن الحد الأدنى لرأس مال البنك التقليدي، حيث نصت اللائحة على أن الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع بالكامل ملياري جنيه مصري أو ما يعادلها بالعملات الحرة، كما اشترطت اللائحة ألا يقل رأس المال المخصص لنشاط الفرع الرقمي للبنك الأجنبي في مصر عن ستين مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الحرة.^{٦٩} ولذلك اشترطت اللائحة تقديم شهادة إيداع بنكي لرأس المال المصدر والمدفوع وحده الأدنى ملياري جنيه مصري أو ما

⁶⁶ Prudential Regulation Authority, *Capital Requirements for Digital Banks*, PRA Rulebook (2023);

انظر أيضاً، L. Lu، المرجع السابق.

⁶⁷ القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، المادة ٥٧.

⁶⁸ H.K. MONETARY AUTH., GUIDELINE ON AUTHORIZATION OF VIRTUAL BANKS CONSULTATION CONCLUSIONS 7, 9 (2018); Hejian Ma & Simon Wang, Letter to the Editor, *For Virtual Banking to Thrive in Hong Kong, Regulators Must Encourage Small Players and Innovation*, S. CHINA MORNING POST (Aug. 5, 2019)

⁶⁹ لائحة البنوك الرقمية المصرية، القسم الثاني، قواعد الترخيص والتسجيل، البند ١/١، ٦/١.

يعادلها بالعملات الحرة للشركة المساهمة، أما فرع البنك الأجنبي الرقمي فيتم تقديم شهادة إيداع بنكي بتحويل مبلغ لا يقل عن ستين مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بالعملات الحرة لحساب رأس المال المخصص لمباشرة نشاط الفرع الرقمي. وكذلك تقديم إيصال سداد رسم معاينة ومقداره خمسمائة ألف جنيه مصري عن المركز الرئيسي بالنسبة لشركة المساهمة، أما بالنسبة للفرع الرقمي مبلغ ٢٥٠٠٠ دولار أمريكي.^{٧٠}

فما لا شك فيه أن تلك الشهادة وسيلة لإثبات إيداع رأس المال ورسوم الترخيص للبنك الرقمي، وتعتبر هذه الشهادة عنصراً هاماً في عملية الترخيص لضمان الملاءة المالية للبنك وتوفير الحماية الكافية للمودعين، حيث تتفق العديد من الأنظمة القانونية على ضرورة وجود رأس مال كافٍ يغطي المخاطر التشغيلية، وإن كانت هناك فروق في مقداره وكيفية تحديده.

وفي الولايات المتحدة، يُطلب من البنوك الرقمية طالبة الترخيص من "هيئة الرقابة النقدية (Office of the Comptroller of the Currency – OCC) أو من "الاحتياطي الفيدرالي" تقديم إثبات بوجود رأس المال الكافي لتغطية المخاطر التشغيلية والالتزامات المستقبلية المحتملة. وفقاً لقانون البنوك الوطنية، والذي يشترط على البنك المتقدم بطلب الترخيص تقديم "شهادة إيداع" من مؤسسة مالية معتمدة تفيد بإيداع رأس المال المطلوب، كما يجب أن يفي رأس المال المدفوع بمتطلبات الحد الأدنى الذي تحدده الجهات التنظيمية.^{٧١} فمثلاً، في حالة ترخيص بنك "Varo Bank"، كان يجب تقديم شهادة بإيداع المبلغ الكامل لرأس المال المدفوع قبل الموافقة النهائية على الترخيص. فرأس المال المطلوب للبنوك الرقمية غالباً ما يحدد بناءً على حجم النشاط المخطط له ومستوى المخاطر المرتبطة بالعمليات. كما أنه يختلف بحسب حالة البنك، لكن في العموم يتراوح بين ١٠ ملايين و ٢٠ مليون دولار كحد أدنى للبنوك الناشئة، ويتعين على البنك إثبات أن هذا المبلغ موجود بشكل نقدي في حساب مصرفي معتمد.^{٧٢}

وفي المملكة المتحدة، تشترط الهيئات التنظيمية تقديم شهادة إيداع رأس المال المدفوع

^{٧٠} لائحة البنوك الرقمية المصرية، القسم الرابع، اجراءات الترخيص، البند ٨/٢/٤، ٨/٢/٤.

^{٧١} National Bank Act, 12 U.S.C. §§ 21–216d.

^{٧٢} انظر Richard Scott Carnell et al، مرجع سابق، ١٩١-١٩٥.

في حساب مصرفي معتمد. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على البنك تقديم ما يُعرف بـ "تأكيد رأس المال Capital Confirmation" كجزء من عملية الترخيص، وهو مستند يثبت التزام المساهمين أو المساهم المؤسس بإيداع رأس المال المدفوع في حساب مصرفي معتمد قبل منح الترخيص النهائي. حيث يشترط ضمن ملف الطلب تقديم خطة رأسمالية مفصلة، وتعهد من الممولين يوضح القدرة على الامتثال للحد الأدنى لرأس المال المطلوب بموجب معايير رأس المال في اتفاقية بازل الثالثة (Basel III).^{٧٣} ففي حالة Starling Bank، اشترطت PRA و FCA تقديم شهادة إيداع تُظهر إيداع رأس المال الذي يبلغ عادةً بين ٥ إلى ١٠ ملايين جنيه إسترليني للبنوك الرقمية الجديدة. تهدف هذه المتطلبات إلى ضمان أن البنك لديه القدرة المالية الكافية لتغطية التكاليف الأولية وتشغيل أعماله بشكل مستدام قبل الحصول على الترخيص النهائي PRA و FCA تعتمد هذا الإجراء لضمان حماية مصالح المودعين وتعزيز الاستقرار المالي.^{٧٤} بالإضافة لما سبق، فإنه يتعين على طالب الترخيص تقديم صورة من البطاقة الضريبية والسجل التجاري، حيث نص قانون الشركات المصري على أن الشركة تكتسب الشخصية الاعتبارية بعد مضي ١٥ يوماً من تاريخ قيدها في السجل التجاري.^{٧٥} كما ألزمت اللائحة مقدم الطلب بتقديم نسخة من العقد الابتدائي والنظام الأساسي، وصحيفة نشر قرار التأسيس، وذلك للتأكد من إتمام إجراءات التأسيس، حتى تتمكن من ممارسة النشاط المصرفي.

ثانياً - المساهم المسيطر:

مما لا شك فيه ضرورة سيطرة أحد المساهمين أو أطرافه المرتبطة على نسبة معينة من رأس مال البنك الرقمي، بشكل يمكنه من التحكم في القرارات الصادرة عن البنك الرقمي وتوجيه نشاطه، حتى يمكن منح الترخيص، لذا اشترط المشرع ذلك في عديد الأنظمة القانونية. فقد اشترطت لائحة البنوك الرقمية المصرية على أن يكون من ضمن مساهمي الشركة مؤسسة

⁷³ UK CRR (Retained EU Law), Articles 92–96.

⁷⁴ FCA & PRA New Bank Start-up Unit Guidance, FCA Reports (2016).

انظر Kern Alexander et al.، مرجع سابق، ص ٣٠١-٣٠٥.
^{٧٥} القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد، الجريدة الرسمية، ١ أكتوبر ١٩٨١، العدد ٤٠، المادة ١٧، يشار إليه فيما يلي بـ("قانون الشركات المصري").

مالية لها خبرة في مجال الأعمال المصرفية أو الأنشطة المماثلة، بحيث تمتلك النسبة الأكبر من بين المساهمين وأطرافهم المرتبطة شريطة ألا تقل تلك النسبة عن ٣٠٪ من حجم رأس مال الشركة مقدمة طلب الترخيص، ولا شك أن اشتراط هذه النسبة من الملكية بغرض تمكين تلك المؤسسة المتخصصة من السيطرة على القرارات التي يتم اتخاذها في البنك وتوجيه نشاطه المصرفي.^{٧٦} إلا أن اللائحة قد أجازت للبنك المركزي الاستثناء من هذا الشرط.^{٧٧} واشترط المشرع الكويتي ألا تزيد حصة أي مساهم في البنك الرقمي عن ٥٪ دون اشتراط ممارسة نشاط مالي أو مصرفي لأي مساهم من المساهمين.

وقد وضع المشرع الأمريكي والإنجليزي شروطاً للمساهم المسيطر في الشركات التي تطلب ترخيصاً لمزاولة نشاط البنوك الرقمية، والتي تهدف لضمان نزاهة واستقرار النظام المالي، ومنع سيطرة الكيانات التي قد تؤثر سلباً على نشاطها أو تعرض النظام المصرفي للخطر. ففي الولايات المتحدة، تُشرف عدة هيئات تنظيمية، مثل هيئة النقدية ومجلس الاحتياطي الفيدرالي ومؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية، على من يسيطر على الأسهم في المؤسسات المصرفية، بما في ذلك البنوك الرقمية. فيشترط قانون الشركات القابضة المصرفية Bank Holding Company Act موافقة الجهات التنظيمية المختصة لأي شخص يرغب في السيطرة على ١٠٪ أو أكثر من حقوق التصويت في بنك، حيث يتم تحليل مصادر تمويل المساهم المسيطر

⁷⁶ Michael C. Jensen & William H. Meckling, *Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure*, 44(4) J. FIN. ECON., 111–124 (1976). [https://doi.org/10.1016/0304-405X\(76\)90026-X](https://doi.org/10.1016/0304-405X(76)90026-X); Omran M. M., Bolbol A., & Fatheldin A., *Corporate Governance and Firm Performance in Arab Equity Markets: Does Ownership Concentration Matter?* 28(1) INT'L REV. L. & ECON., 32–45 (2008). <https://doi.org/10.1016/j.irle.2007.12.001>; Demsetz H. *The Structure of Ownership and the Theory of the Firm*, 26(2) J. L. & ECON. 375–390 (1983). <https://www.jstor.org/stable/725108>; Fama E., & Jensen M. *Separation of Ownership and Control*, 26 (2) J. L. & ECON., 301–325 (1983). <https://doi.org/10.1086/467037Field>; Claessens, S. & Jansen, M. *THE INTERNATIONALIZATION OF FINANCIAL SERVICES: ISSUES AND LESSONS FOR DEVELOPING COUNTRIES*. Kluwer Law International, London. 2000.

^{٧٧} لائحة البنوك الرقمية المصرية، القسم الثاني، قواعد الترخيص والتسجيل، البند ٢/١.

ونشاطه المالي، للتحقق من نزاهته واستعداده للالتزام بمتطلبات السلامة المالية.

فتعتبر الشركة قابضة المصرفية ذات "حصة ميطرة (Controlling Interest)" في بنك إذا كانت تمتلك ٢٥٪ أو أكثر من حقوق التصويت أو تمارس سيطرة فعلية (Effective Control) على سياساته المالية والإدارية، حتى لو كانت نسبة الملكية أقل من ٢٥٪^{٧٨}. لذا فإن أي شركة قابضة مصرفية تمتلك ٢٥٪ أو أكثر من أسهم التصويت في بنك وطني تُعتبر مسؤولة عن إدارته وتخضع لتنظيم الاحتياطي الفيدرالي. ويهدف هذا الشرط لضمان أن الشركة القابضة المصرفية لها سيطرة كافية على البنك لضمان الامتثال للقوانين المصرفية. في بعض الحالات، يمكن للشركة القابضة المصرفية امتلاك أقل من ٢٥٪، ولكن لا تزال تُعتبر "شركة قابضة مصرفية" إذا كان لها تأثير إداري مباشر على البنك.^{٧٩} لكن هذا لا يعني أن جميع البنوك الوطنية يجب أن تمتلكها شركة قابضة بنسبة ٢٥٪، فهذا الشرط ينطبق فقط إذا كان البنك مملوكًا لشركة قابضة مصرفية، أما إذا كان البنك الوطني سيتم تأسيسه بشكل مستقل، فلا يوجد شرط قانوني لامتلاك شركة بنسبة ٢٥٪.^{٨٠} فالقانون يتطلب أن يتمتع المساهم المسيطر بسجل مالي نظيف وألا يكون لديه سوابق مالية أو جنائية قد تؤثر سلبًا على أعمال البنك. وتولي الجهات الرقابية اهتمامًا خاصًا للمستثمرين الأجانب الراغبين في السيطرة على البنوك الرقمية، حيث يتم فحصهم للتحقق من الامتثال لقوانين مكافحة غسيل الأموال والامتثال للضرائب^{٨١}.

أما في المملكة المتحدة، لا يوجد شرط محدد بأن يكون هناك "مساهم مسيطر" (Controlling Shareholder) في جميع الشركات، ولكن يتم الاعتراف بمفهوم "السيطرة الفعلية (De Facto Control)" في بعض الحالات، خاصة في القطاع المصرفي والأسواق المالية. حيث تشرف هيئة الإدارة المالية (FCA) والهيئة التنظيمية العليا (PRA) على المتطلبات الخاصة بالمساهم المسيطر في البنوك، بما في ذلك البنوك الرقمية. حيث تتطلب

⁷⁸ 12 CFR Part 225 (Regulation Y - Federal Reserve Regulations on Bank Holding Companies).

⁷⁹ Federal Reserve Board, "Supervision of Bank Holding Companies," FRB (2023), at 20-25.

⁸⁰ 12 U.S.C. § 21-30 (National Bank Act - Incorporation of National Banks).

⁸¹ Macey, Jonathan R., *The Bank Holding Company Act's Anti-Tying Provision: An Antitrust Perspective*, 66 Yale L.J. 1 (1999).

التشريعات البريطانية، بموجب قانون الخدمات المالية والأسواق لعام ٢٠٠٠، أن يكون كل من يسعى إلى السيطرة على ١٠٪ أو أكثر من أسهم البنك حاصلاً على موافقة الجهات الرقابية.^{٨٢} فالمساهم المسيطر يتعين عليه تقديم تقارير مالية وشخصية شاملة تثبت كفاءته المالية واستقامته المهنية. فيشترط على المساهمين المحتملين تقديم بيانات حول خلفيتهم، ومصادر تمويلهم، وهيكمل شركاتهم، للتحقق من قدرتهم على إدارة مخاطر الاستثمار في البنوك الرقمية. حيث تراقب الهيئة التنظيمية العليا (PRA) أي تغييرات في هيكل الملكية لضمان استمرار امتثال المساهمين للمعايير المطلوبة، كما يتم التدقيق بشكل أكبر على المساهمين ذوي الحصص الكبيرة لضمان عدم وجود تضارب في المصالح.^{٨٣}

وقد شهدت البنوك الأمريكية في تسعينيات القرن الماضي تحولاً جذرياً في أنشطتها الدولية، فتراجعت تدريجياً عن دورها التقليدي في تمويل التجارة والصادرات، لتدخل في مجالات استثمارية أكثر تعقيداً كالمشتقات والأوراق المالية وتداولها. وأكمل قانون تحديث الخدمات المالية لعام ١٩٩٩، هذا التحول من خلال السماح لتلك البنوك للقيام بمجموعة واسعة من الأنشطة المالية، بما في ذلك الاكتتاب في الأوراق المالية والتعامل بها، والتأمين،^{٨٤} وبذلك فقد تم السماح لها أيضاً بالمشاركة في الأنشطة التجارية التي قرر بنك الاحتياطي الفيدرالي أنها مرتبطة بالعمل المصرفي من خلال القيام باستثمارات مصرفية تجارية سلبية في الأسهم.^{٨٥}

وفي سبيل ذلك، يتعين على طالب الترخيص تقديم بيان بهيكل ملكية الجهة طالبة الترخيص - شاملاً الأطراف المرتبطة - للتعرف على المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owner - UBO) وللتأكد من مشروعية مصدر رأسمال البنك الرقمي وبيان نسبة الأسهم التي ستطرح في اكتتاب عام إن كان له مقتضى. حيث أن إخفاء بعض المستثمرين لمليكتهم للأسهم قد أصبح ظاهرة تسترعي انتباه الفقه القانوني بشكل متزايد، والتي تتجلى في

⁸² Financial Services and Markets Act 2000, c. 8, §§ 178-189 (UK).

^{٨٣} انظر Armour & Ferran، مرجع سابق، ص ٢٠٨-٢١١.

⁸⁴ Dafna Avraham, Patricia Selvaggi & James Vickery, *A Structural View of U.S. Bank Holding Companies*, 7 ECON. POLICY REV. 65, 67 (2012).

^{٨٥} انظر Saule T. Omarova، مرجع سابق، ص ٢٩٠-٢٩٥.

مباشرة بعض الأشخاص لحقوق التصويت دون وجود مصلحة في المقابل ("التصويت الفارغ"). لذا فقد اتجه المشرع إلى وضع قواعد للإفصاح عن ملكية رأس المال.^{٨٦} فلا شك أن هذه المتطلبات تهدف لمنع أي أنشطة غير قانونية مثل غسل الأموال أو تمويل الإرهاب كما أنها تتوافق مع المعايير الدولية التي وضعتها مجموعة العمل المالي (FATF).^{٨٧}

كما أن الولايات المتحدة اعتمدت هذا المبدأ، فتشترط الجهات التنظيمية مثل هيئة الرقابة النقدية تقديم بيانات هيكل الملكية كجزء من متطلبات الترخيص للبنوك الرقمية، فتركز القوانين الأمريكية على تحديد المستفيد النهائي لضمان الامتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT)، فمثلاً، تشترط اللوائح الفيدرالية تقديم قائمة بجميع المساهمين بأكثر من ٥٪ من رأس المال، مع توضيح علاقتهم المالية بأي أطراف أخرى.^{٨٨} أما في المملكة المتحدة، تلتزم هيئة الإدارة المالية (FCA) وبنك إنجلترا باشتراطات صارمة لتقديم بيانات هيكل الملكية عند طلب ترخيص بنك رقمي، حيث يشترط القانون تقديم بيان يوضح جميع المساهمين بشكل مباشر وغير مباشر، مع التركيز على تحديد المستفيد النهائي، حيث تهدف هذه المتطلبات لضمان الشفافية، والحد من المخاطر المالية، ومنع أي تداخل بين المصالح المالية.^{٨٩}

⁸⁶ Henry T. Hu & Bernard S. Black, *The New Vote Buying: Empty Voting and Hidden (Morphable) Ownership*, 79 S. CAL. L. REV. 811, 815, 816 (2006).

^{٨٧} انظر Saule T. Omarova، مرجع سابق، ص ٢٨٠-٢٨٥؛ Hu & Black، مرجع سابق، ص ٨١٥-٨١٦؛ وانظر أيضاً،

Financial Action Task Force (FATF), *International Standards on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism & Proliferation*, FATF Recommendations, 2012 (updated 2022), Recommendation 24.

Lanier Saperstein, Geoffrey Sant & Michelle Ng, *The Failure of Anti-Money Laundering Regulation: Where Is the Cost-Benefit Analysis?*, 89 Notre Dame L. Rev. Online 1, 1-2 (2014).

Joseph J. Norton, *Banking Regulation and Financial Integrity* 165 (2020); Sarah Paterson, *Ownership Transparency in Financial Institutions*, 52 AM. J. BANK REG. 330, 340 (2021).

⁸⁸ Basel Committee on Banking Supervision, *Guidance on Sound Management of Risks Related to Money Laundering and Financing of Terrorism*, Bank for International Settlements, 2014, pp. 25-30.

^{٨٩} انظر Armour & Ferran، مرجع سابق، ص ٢١٠-٢١٥؛ وانظر أيضاً Louise Gullifer & Jennifer Payne, *Corporate Finance Law: Principles and Policy*

وتطبيقاً لذلك، أصدرت هيئة الرقابة النقدية (OCC) عقوبات ضد خمسة من كبار التنفيذيين السابقين في بنك Wells Fargo بسبب انتهاكات تتعلق بمعاملات غير قانونية. حيث تم الكشف عن أن البنك فتح ملايين الحسابات غير المصرح بها للعملاء لزيادة الإيرادات بشكل غير قانوني، وشملت المخالفات الأخرى فرض رسوم غير مبررة على العملاء، وسوء إدارة بوالص التأمين على السيارات، ومخالفات في الإقراض العقاري. وفي أبريل ٢٠١٨، فرضت هيئة الرقابة النقدية غرامة مالية قدرها ٥٠٠ مليون دولار على البنك كجزء من تسوية شاملة بالتنسيق مع مكتب حماية المستهلك (CFPB)، وهي إحدى أكبر الغرامات في التاريخ المصرفي الأمريكي على خلفية انتهاكات لقوانين حماية المستهلك. وقد تضمنت الإجراءات إلزام البنك بإصلاحات هيكلية جوهرية، وقيوداً على التوسع حتى الالتزام الكامل بقواعد الامتثال والإفصاح. فقد أكدت هيئة الرقابة النقدية من هذه الإجراءات على أهمية الإفصاح الكامل، وضرورة التزام جميع المؤسسات المصرفية، بما في ذلك البنوك الرقمية، بالمعايير ذاتها في مجالات مكافحة غسل الأموال، والإفصاح عن هيكل الملكية، وحماية المستهلك.^{٩٠}

وأكد القضاء البريطاني ذلك في قضية 2020 Avacade Ltd v. FCA، اتخذت هيئة الإدارة المالية إجراءات قانونية ضد شركة Avacade Ltd وشركائها بسبب تقديم استشارات مالية غير مرخصة، والتي تضمنت الترويج لاستثمارات بديلة دون الحصول على الترخيص اللازم مثل خطط التقاعد الذاتي (SIPPs) فقدمت معلومات مضللة بتوجيه العملاء لاستثمارات عالية المخاطر، مثل مزارع الأخشاب ووقود الطحالب، دون الإفصاح الكافي، كما أخفقت في الكشف عن الملاك المستفيدين، مما تسبب في خسائر مالية كبيرة للعملاء. حيث قضت المحكمة بأن الشركة خالفت القوانين، وأمرت بتعويضات للعملاء المتضررين. ففي أغسطس ٢٠٢٠، قضت المحكمة العليا بأن Avacade Ltd انتهكت القوانين التنظيمية المالية، لذا ألزمت الشركة بدفع تعويضات تصل إلى ١٠٧١٥٠٠٠ جنيه إسترليني للعملاء المتضررين،

410-412 (3d ed. Hart Publishing 2019); Financial Conduct Authority, *Handbook: Systems and Controls* (SYSC) 4.1.8R (2023); Companies Act 2006, c. 46, §§ 790M-790ZG; Prudential Regulation Authority, *Rulebook: Internal Governance* (2023).

⁹⁰ Office of the Comptroller of the Currency, *OCC Assesses \$500 Million Civil Money Penalty Against Wells Fargo*, NR 2018-41 (Apr. 20, 2018).

وفي أغسطس ٢٠٢١، أيدت محكمة الاستئناف هذا الحكم، مؤكدةً أن Avacade Ltd وشركاءها قدموا استشارات مالية غير مرخصة وضلّلوا العملاء. فقد أكدت المحكمة بهذا الحكم أهمية الإفصاح عن البيانات المالية والمستفيدين النهائيين لضمان الشفافية ومنع الغش.^{٩١}

ولتحقيق الشروط الواجب توافرها في المساهم المسيطر، اشترطت اللائحة تقديم طالب الترخيص تعهد من المؤسسة المالية كأحد مساهمي الشركة المساهمة بألا تقل حصتها في رأسمال الشركة المساهمة طالبة الترخيص عن ٣٠٪. ولا شك أن هذا الشرط يهدف لضمان وجود مساهم رئيسي يمتلك الخبرة والكفاءة المالية لدعم البنك الرقمي وتوفير الاستقرار اللازم له في مراحل التأسيس والتشغيل. فهذا الشرط ضمن الجهود التنظيمية لضمان التزام المؤسسات المالية المساهمة بمعايير الشفافية المالية والحوكمة الرشيدة. كما يُساهم هذا الإجراء في تقليل مخاطر التمويل وضمان استمرارية رأس المال اللازم لتغطية الالتزامات المالية للبنك الرقمي.^{٩٢}

فمن الجدير بالذكر أنه في الشركات مشتتة الملكية، لا يوجد لدى أي مساهم دوافع قوية لمراقبة الإدارة للتحقق من أنها تعمل لصالح المساهمين.^{٩٣} ومن ثم فإن السيطرة الفعلية على الشركة في يد الإدارة وليس المساهمين، مما قد يؤدي إلى خطر التراخي الإداري، وهو ما يعد أساساً لتكاليف الوكالة.^{٩٤} وعلى النقيض من ذلك، في الشركات مركزة الملكية، يكون لدى المساهمين المسيطرين حافز قوي لمراقبة الإدارة.^{٩٥} فقد ذهب بعض الفقه إلى أن هيكل الملكية

^{٩١} انظر Hu & Black، مرجع سابق، ص ٨١٥-٨١٦.

^{٩٢} انظر Hu & Black، مرجع سابق، ص ٨١٥-٨٢٠، وانظر أيضاً،

Eilis Ferran, *Principles of Corporate Finance Law*, 2nd ed., 115-120 (Oxford Univ. Press 2014); Prudential Regulation Authority, *Rulebook: Internal Governance* (2023).

^{٩٣} Sanford J. Grossman & Oliver D. Hart, *Takeover Bids, the Free-Rider Problem, and the Theory of the Corporation*, 11 BELL J. ECON. 42 (1980).

^{٩٤} انظر Jensen & Meckling، مرجع سابق، ص ٣٠٨-٣١٠.

ADOLPH A. BERLE & GARDINER C. MEANS, *THE MODERN CORPORATION AND PRIVATE PROPERTY* 112-16 (New York, Harcourt, Brace & World Inc. 1967)

^{٩٥} Anat R. Admati, Paul Pfleiderer & Josef Zechner, *Large Shareholder Activism, Risk Sharing, and Financial Market Equilibrium*, 102 J. POL. ECON. 1103 (1994).

له تأثير على قيمة الأسهم من خلال تأثيره على احتمالية التنافس على السيطرة.^{٩٦} يتضح مما سبق، أن التشريع المصري يفرض شرطاً محدداً بنسبة ٣٠٪ كحد أدنى لمساهمة المؤسسات المالية في رأس مال البنوك الرقمية، وهو ما يميزه عن القواعد الأمريكية والبريطانية التي لا تحدد نسبة معينة، ولكنها تركز على الشفافية والكفاءة المالية للمساهمين. كما أن التطبيقات القضائية تؤكد على أهمية هذا الشرط لضمان استقرار رأس المال وحماية النظام المالي وتعزيز معايير الحوكمة المالية.

ففي الولايات المتحدة، لا يتم تحديد نسبة معينة لملكية المؤسسات المالية المساهمة في رأس مال البنوك الرقمية. ومع ذلك، يتطلب القانون من المساهمين الرئيسيين تقديم إثبات الملاءة المالية والخبرة الكافية لإدارة البنك الرقمي، حيث تشرف هيئة الرقابة النقدية (OCC) على ضمان وجود هيكل ملكية قوي ومستقر يدعم الاستدامة المالية للبنك الرقمي.^{٩٧} وتطبيقاً لذلك، في عام ١٩٩٠، قام مكتب الرقابة على الادخار (OTS)، الذي تم دمج لاحقاً مع OCC، بالحجز على بنك "فرانكلين سيفينغز أسوسييشن" في كانساس بسبب ممارسات مالية محظورة. حيث أشارت الجهات التنظيمية إلى أن المساهمين الرئيسيين لم يتمكنوا من تقديم الدعم المالي والإداري اللازمين، مما أدى إلى تعثر البنك. وعلى الرغم من الطعون القانونية، أيدت المحكمة قرار الحجز، مؤكدة على أهمية الملاءة المالية والخبرة الإدارية للمساهمين الرئيسيين في الحفاظ على استقرار البنوك.^{٩٨} وفي عام ٢٠٢١، ادعى بنك "كونفرنس أوف ستيت بانك سوبيرفايزرز" في دعوى قضائية ضد OCC، أن منح تراخيص البنوك ذات الأغراض الخاصة لشركات التكنولوجيا المالية يتجاوز صلاحيات OCC. حيث أشارت الدعوى إلى أن هذه الشركات قد تنقر إلى الملاءة المالية والخبرة الإدارية المطلوبة، وقد رفضت المحكمة الدعوى، وأكدت أن

⁹⁶ Luigi Zingales, *What Determines the Value of Corporate Votes?*, 110 Q. J. ECON. 1048 (1995).

⁹⁷ انظر Saule T. Omarova، مرجع سابق، ص ٢٨٠-٢٨٥.

⁹⁸ *Franklin Savings Ass'n v. Director of OTS*, 934 F.2d 1127 (10th Cir. 1991); Martin Lowy, *High Rollers: Inside the Savings and Loan Debacle* 172 (Greenwood Pub. Grp. 1991); Victor F. Zonana, *L. F. Rothschild, Jolted by Losses, to Merge With Kansas S&L Unit*, L.A. Times (Feb. 23, 1988).

OCC لديها السلطة لتحديد المتطلبات المناسبة لضمان استقرار المؤسسات المالية.^{٩٩} لذا اشترطت اللائحة المصرية إرفاق صورة من مشروع النظام الأساسي تشتمل على بيان بأسماء المساهمين سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين وكذلك بيان وجنسياتهم وعناوينهم وحصّة كل منهم في رأس المال الشركة المساهمة طالبة الترخيص، بالإضافة لتقديم صور النظم الأساسية للمساهمين المؤسسين من الأشخاص الاعتبارية، وأيضاً بيان نسبة مساهمة كل مؤسس من المؤسسين وكذلك بيان الأطراف المرتبطة به في مؤسسات مالية أخرى سواء داخل أو خارج مصر. كما أنه يتعين الإفادة بعدم إدراج أي من المؤسسين، أو المساهمين الرئيسيين، أو المستفيدين النهائيين، أو أعضاء مجلس الإدارة في القوائم المتعلقة بالعقوبات محلية كانت أو دولية.^{١٠٠} فلا شك أن هذا الشرط يهدف لتعزيز الشفافية ومنع تعارض المصالح، وضمان استقرار النظام المالي من خلال التحقق من الجدارة المالية للمساهمين المؤسسين.^{١٠١} أما في الولايات المتحدة، فإن الجهات التنظيمية مثل هيئة الرقابة النقدية (OCC) تشترط تقديم بيانات مماثلة، ولكنها تُركز على الحوكمة المالية وشفافية العلاقة بين المساهمين والمصارف الأخرى. كما تُلزم الجهات التنظيمية المتقدمين بالإفصاح عن المساهمين المؤسسين وأي أطراف مرتبطة، خاصةً إذا كانت لديهم حصص ملكية في مؤسسات مالية أخرى. حيث تُعد هذه الاشتراطات ضرورية لضمان الامتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال ومنع التلاعب المالي.^{١٠٢} وفي المملكة المتحدة، تتطلب هيئة الإدارة المالية من طالب الترخيص تقديم تفاصيل شاملة عن المساهمين وهياكلهم المالية. حيث تركز القوانين الإنجليزية على منع تعارض المصالح وضمان الملاءة المالية للمساهمين المؤسسين، فالقانون البريطاني يشترط تقديم إفصاحات إضافية إذا كان المساهمون مرتبطين بمؤسسات مالية أخرى، سواء في الداخل أو

⁹⁹ *Conference of State Bank Supervisors v. OCC*, No. 18-5929 (S.D.N.Y. 2021).

^{١٠٠} لائحة البنوك الرقمية المصرية، القسم الثاني، قواعد الترخيص والتسجيل، البند ٣.

¹⁰¹ Basel Committee on Banking Supervision, *Principles for Sound Management of Operational Risk*, Bank for International Settlements (2011), at 12–15.

^{١٠٢} انظر Saule T. Omarova، مرجع سابق، ص ٢٧٥-٢٨٠؛ وانظر أيضاً

John C. Coffee Jr., *Gatekeepers: The Professions and Corporate Governance*, 41 J. Fin. Econ. 45, 50–55 (2006).

الخارج. ١٠٣

المطلب الثالث: النشاط المصرفي ودراسة الجدوى

أولاً - النشاط المصرفي:

يحدد القانون المصرفي في العديد من الأنظمة القانونية، الأنشطة المصرفية التي يسمح للبنوك بممارستها، لذا فإن البنوك الرقمية قد يسمح لها بممارسة معاملات مصرفية معينة ويحظر عليها ممارسة أعمال أخرى. فمما لا شك، أن النشاط المصرفي الرئيسي لأي بنك يتمثل في جمع الأموال من المودعين عن طريق إصدار التزاماتها بحفظ هذه الأموال في مقابل حصول المودعين على عوائد على هذا الإيداع، وعلى الجانب الآخر تقوم البنوك بإتاحة هذه الأموال المودعة للمقترضين من خلال الحصول على التزامات من المقترض برد قيمة القرض بالإضافة للفوائد المتفق عليها.^{١٠٤} وفي الواقع، فإن البنوك تحصل على أرباحها من خلال الفارق بين فائدة الإيداع الذي تدفعه على الودائع للمودعين وفائدة الإقراض التي تفرضها على المقترضين.^{١٠٥}

يمكن القول أن البنوك الرقمية في كل من الولايات والمملكة المتحدة تواجه قيوداً قانونية في بعض الأنشطة المصرفية التقليدية. إلا أن المملكة المتحدة تتميز بنهج أكثر مرونة في بعض النواحي، حيث يُسمح للبنوك الرقمية بممارسة أنشطة متعددة إذا استوفت المتطلبات التنظيمية. من جهة أخرى، يفرض القانون الأمريكي المزيد من القيود التي تتطلب تراخيص إضافية أو مستويات رأس مال أعلى، خاصة في الأنشطة عالية المخاطر. ففي الولايات المتحدة، لا يجوز للبنوك الرقمية ممارسة كافة الأنشطة المصرفية التقليدية بشكل مطلق، فبعض الأنشطة

¹⁰³ Financial Conduct Authority, *FCA Handbook, SYSC 4.1.1 (Senior Management Arrangements, Systems and Controls)*, available at <https://www.handbook.fca.org.uk>.

¹⁰⁴ Walter I. Conroy, Note, *Risk-Based Capital Adequacy Guidelines: A Sound Regulatory Policy or a Symptom of Regulatory Inadequacy?*, 63 *FORDHAM L. REV.* 2395, 2412- 13 (1995).

¹⁰⁵ Heath P. Tarbert, *Are International Capital Adequacy Rules Adequate, the Basle Accord and Beyond*, 148 *U. PA. L. REV.* 1771, 1774 (2000).

التقليدية مثل الإقراض عالي المخاطر أو التعامل في الأوراق المالية بشكل موسع قد يخضع لقيود صارمة، حيث تتطلب تراخيص خاصة أو حد أعلى من رأس المال. ويجيز قانون الخدمات المالية لعام ١٩٩٩ للمؤسسات بمزاولة مجموعة من الخدمات المالية لكنه يضيف قيوداً تنظيمية على الكيانات الرقمية.^{١٠٦} أما في المملكة المتحدة، يجوز للبنوك الرقمية تقديم العديد من الخدمات المصرفية التقليدية، لكنها قد تواجه قيوداً في بعض الأنشطة التي تتطلب ضوابط أشد، حيث يُطلب من البنوك الرقمية تقديم خطط أعمال متكاملة عند التأسيس توضح أنواع الأنشطة المصرفية التي ستقوم بها، ويتم تقييم هذه الأنشطة بناءً على المخاطر المتعلقة بها. وبذلك، قد تجد البنوك الرقمية قيوداً على التعاملات ذات المخاطر العالية، مثل تمويل الأنشطة العقارية أو الخدمات الاستثمارية الموسعة، ما لم تحصل على تراخيص إضافية تتيح لها ذلك.^{١٠٧}

وعطفاً على ما سبق، فإن اللائحة أجازت للبنوك الرقمية ممارسة كافة الأعمال المصرفية وفقاً لأحكام القانون المصرفي المصري وتعليمات البنك المركزي، باستثناء منح التسهيلات الائتمانية للشركات الكبرى - إلا في حالة الحصول على موافقة البنك المركزي بالإضافة لاشتراط زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل إلى أربعة مليارات جنيه أو ما يعادلها بالعملات الحرة للبنك الرقمي المتخذ شكل الشركة المساهمة، أو زيادته إلى مائة وعشرون مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الحرة في حالة فرع البنك الأجنبي الرقمي.^{١٠٨} ومن الجدير بالذكر أن المشرع المصري لم يوضح تفسير الشركات الكبرى سائلة الذكر، فهل هي كبرى من حيث رأس المال أم حجم الأعمال، أم حجم تعاملاتها مع البنك المعني.

وعلى خلاف ما سبق، فإن لائحة البنوك الرقمية الكويتية أجازت للبنوك الرقمية المرخصة، ممارسة كافة الأعمال المصرفية، وذلك في إطار ما هو مصرح به من أنشطة لهذه البنوك بموجب نظمها الأساسية، وبناءً على ما تتضمنه مجموعة هذه القواعد والضوابط من

¹⁰⁶ Saule T. Omarova, *Banking on the Digital Future: Regulatory Challenges for FinTech*, 86 FORDHAM L. REV. 259 (2017).

¹⁰⁷ Yesha Yadav & Chris Brummer, *Fintech and the Innovation Trilemma*, 107 Geo. L.J. 235, 292 (2019).

^{١٠٨} لائحة البنوك الرقمية المصرية، القسم الثالث، قواعد وضوابط الرقابة والاشراف، البند ٢/١، ٣.

شروط، وما يضعه بنك الكويت المركزي من ضوابط خاصة بعمل البنوك الرقمية، بما يسمح للبنوك الرقمية ممارسة الأنشطة المصرفية التي يسمح بممارستها للبنوك التقليدية.

ثانياً - دراسة الجدوى:

مما لا شك فيه أن هدف المشرع من اشتراط تقديم الجهة طالبة الترخيص بتأسيس البنك الرقمي لدراسة الجدوى، هو التحقق والتعرف على مدى قدرة تلك الجهة على إدارة وتشغيل البنك الرقمي المراد ترخيصه ومدى مساهمته في تطوير الأعمال المصرفية الرقمية عبر القنوات الالكترونية. فقد اشترطت لائحة البنوك الرقمية المصرية ضرورة كفاءة دراسة الجدوى المالية والاقتصادية، متضمنة بيان الهدف من التأسيس، وخطة عمله، وطبيعة الأنشطة والخدمات التي سيؤديها، ودراسة للسوق توضح قدرته على تعبئة المدخرات وتوظيفها، بالإضافة إلى الخطط العامة لتكنولوجيا المعلومات ونظم الدفع والأمن السيبراني.^{١٠٩}

فقد اشترطت اللائحة تقديم دراسة مالية واقتصادية للبنك الرقمي لمدة لا تقل عن ٥ سنوات تتضمن هدف التأسيس، والخدمات المصرفية والمالية التي سيؤديها، بالإضافة لتقديم دراسة حالة للسوق توضح القدرة على تعبئة المدخرات وتوظيفها وكذا الفئات والأعداد المستهدفة من العملاء، وبيان الموازنة التقديرية والأسس والتوقعات التي تم الاستناد إليها في إعدادها، وخطة العمل وخطة التوسع في الأنشطة، والهيكل التنظيمي المقترح للبنك إدارياً ومالياً، وخطة تنمية الموارد البشرية وسبل تنمية المسارات الوظيفية، وكذلك بيان سياسات البنك الرقمي شاملة السياسات الائتمانية والاستثمارية كحد أدنى، وسياسات مكافحة الاحتيال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك من أجل ضمان انتظام البنك الرقمي في تقديم خدماته المصرفية للعملاء دون توقف عن طريق التأكد من قدرة البنك الرقمي - من خلال دراسة الجدوى وخطة العمل المقدمة - على تقديم تلك الخدمات بكفاءة واطراد.^{١١٠}

أما المشرع الكويتي فقد اشترط على طالب الترخيص تقديم استراتيجية عمل البنك

^{١٠٩} لائحة البنوك الرقمية المصرية، القسم الثاني، قواعد الترخيص والتسجيل، البند ٨/١.

^{١١٠} لائحة البنوك الرقمية المصرية، القسم الثاني، قواعد الترخيص والتسجيل، البند ٩/٣.

- الرقمي وخطته التنفيذية لمدة ٥ سنوات،^{١١١} على أن تتضمن ما يلي:
- خطط بالأعمال المقترحة وخطوط العمل الرئيسية للبنك، والتي تشمل الهدف العام، الاستراتيجية وخطة أعمال البنك والمخاطر المقابلة لها.
 - القيمة المضافة التي سيقدمها البنك، والتي تشمل دراسة الجدوى الاقتصادية لإنشاء البنك الرقمي، وتحليل السوق المستهدف، أخذاً في الحسبان فئة العملاء، والخدمات والمنتجات، وصف الميزة التنافسية للبنك الرقمي، ومدى الاستفادة من الأعمال والقدرات الحالية لمقدمي الطلب، وكذلك تقييم الاحتياج من القوى العاملة، وبشكل خاص خطط البنك في مجال بناء المواهب والقدرات الكويتية المتخصصة، وتقديم تفاصيل حول كيفية مساهمة البنك الرقمي في تنمية الاقتصاد.
 - الخطط الرأسمالية والتوقعات المالية، وتتضمن تقديم خطط لمواجهة انخفاض رأس المال عن الحد الأدنى لخسائر تشغيلية أو لأسباب أخرى، ومدة تغطية النقص، بالإضافة للتوقعات المالية المستقبلية.
- وفي الولايات المتحدة، تشترط هيئة الرقابة النقدية تقديم دراسة جدوى كجزء من طلب الترخيص. تشمل هذه الدراسة تحليلاً مالياً يشمل توقعات الأداء المالي للبنك الرقمي خلال السنوات الأولى من العمل، وتقديراً لحجم رأس المال المطلوب لضمان الاستمرارية. يُشترط أيضاً تقديم بيانات حول نماذج الحوكمة وإدارة المخاطر لضمان أن تكون عمليات البنك الرقمي متماشية مع معايير الاستقرار المالي التي وضعتها الجهات التنظيمية. وتعتبر هذه المتطلبات جزءاً من الإطار التنظيمي لضمان استقرار القطاع المصرفي ومنع المخاطر المالية التي قد تنجم عن التحولات الرقمية في العمليات المصرفية.^{١١٢} حيث تُركز اللوائح الأمريكية على تحليل السوق المستهدف وتحديد توقعات الأداء المالي على مدى خمس سنوات. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتضمن الخطة المقدمة السياسات المتبعة لمكافحة غسل الأموال والاحتيال، بما

^{١١١} لائحة البنوك الرقمية الكويتية، رابعاً، المرحلة الأولى، القسم الثالث.

^{١١٢} Julie Andersen Hill, *Banking on Blockchain*, 18 U. PA. J. BUS. L. 1045, 1061-62 (2016)

يتماشى مع قوانين مثل قانون باتريوت الأمريكي.^{١١٣}

في المقابل، تفرض هيئة الإدارة المالية والهيئة التنظيمية العليا في المملكة المتحدة اشتراطات مماثلة، حيث تلزم مقدمي طلبات الترخيص بتقديم دراسة جدوى تتضمن تفاصيل عن الخطة التشغيلية للبنك، واستراتيجيات الامتثال ومتطلبات الحوكمة المؤسسية، بالإضافة إلى توضيح نموذج الأعمال وتأثيره المتوقع على السوق المالي. فيُنظر في بريطانيا إلى دراسة الجدوى كأداة أساسية لتقييم قدرة البنك الرقمي على تحقيق متطلبات رأس المال، ويميل القانون البريطاني إلى التركيز على مدى كفاءة الشركة في تطبيق نظم الحوكمة وتقييم المخاطر.^{١١٤} حيث تُركز اللوائح البريطانية على اختبارات الضغط المالي، والخطط المستقبلية، والامتثال للمعايير الدولية مثل قانون المرونة التشغيلية الرقمية (DORA). علاوة على ذلك، تتطلب اللوائح تحديد سياسات مكافحة غسل الأموال والاحتياط ل ضمان سلامة العمليات المصرفية.^{١١٥} إلا أنه من الملاحظ، أنه بالرغم تشابه الاشتراطات التنظيمية بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، توجد بعض الفروقات الجوهرية. ففي الولايات المتحدة، هدف المشرع هو التأكد من قدرة البنك الرقمي على تحقيق استقرار مالي يمتد إلى سنوات التشغيل الأولى، بالإضافة إلى ضمان الحماية المالية للعملاء وتجنب المخاطر الناجمة عن العمليات الرقمية. أما في المملكة المتحدة، فإن هدف المشرع ينصب على التزام البنك الرقمي بقواعد الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر، حيث يُتوقع من البنك توفير دراسة جدوى شاملة تتضمن نماذج

^{١١٣} انظر Michael S. Barr et al، مرجع سابق، ص ٢٥٣-٢٧٠.

^{١١٤} Eilís Ferran, Examining the UK's Experience in Adopting the Single Supervisory Mechanism, 16 Eur. Co. & Fin. L. Rev. 1, 15–30 (2019); Simon Gleeson, *The Regulation of Fintech in the UK*, 34 J. Int'l Banking L. & Reg. 1, 10–25 (2019); Emiliós Avgouleas, *The Mechanics and Regulation of Market Abuse: A Legal and Economic Analysis*, 68 Cambridge L.J. 1, 20–35 (2009); Julia Black, *Paradoxes and Failures: 'New' Governance Techniques and the Financial Crisis*, 75 Mod. L. Rev. 1037, 1045–1060 (2012); John Armour & Jeffrey N. Gordon, *Systemic Harms and Shareholder Value*, 6 J. Legal Analysis 35, 40–55 (2014); Eilís Ferran, *Examining the UK's Experience in Adopting the Single Supervisory Mechanism*, 16 Eur. Co. & Fin. L. Rev. 1, 15–30 (2019).

^{١١٥} Gullifer & Payne، مرجع سابق، ص ٣٥٦-٣٦٠؛ انظر أيضاً

R v. NatWest (2021)

تشغيلية توضح الكيفية التي سيتعامل بها البنك مع التحديات الرقمية.^{١١٦}

المطلب الرابع: قواعد الشفافية والإفصاح

حتى يتم منح ترخيص البنوك الرقمية، فقد اشترط المشرع وضوح هيكل ملكية رأس مال الشركة طالبة الترخيص، حيث تهدف الجهة التنظيمية من وراء هذا الشرط من التعرف على المستفيد النهائي من وراء الشركة، والتأكد من مشروعية مصدر رأس المال، وذلك تعزيزاً لمبادئ الشفافية باعتبارها من أهم مبادئ حوكمة الشركات،^{١١٧} هذا فضلاً عن وضوح هيكل الملكية بالنسبة للأطراف المرتبطة لتحقيق ذات الهدف، فالأطراف المرتبطة تتمثل في الشركات التابعة أو الشقيقة التي تكون للشركة طالبة الترخيص حصة مسيطرة في رأس مالها تمكنها من السيطرة على القرارات التي تصدرها الشركة وتوجهها لممارسة أنشطة تجارية محددة.^{١١٨} كما يراعى أن يتضمن الإفصاح عن حالات التحالف القائم بين المؤسس وأي طرف سواء كان هذا التحالف معلناً أو غير معلن.^{١١٩} كما تضمنت اللائحة نصاً بضرورة الإفصاح المالي عن موقف المؤسسين بأن يتم تقديم بيانات معتمدة من مراقب الحسابات عن الوضع المالي لآخر خمس سنوات وذلك بعد إقرارها من الجهة الرقابية.

فبالإضافة لما سبق، فقد اشترطت اللائحة تقديم بيان بالمساهمين في حالة الشركة المساهمة أو مساهمي البنك الأجنبي في حالة الفرع الرقمي، شاملاً الأطراف المرتبطة، للتعرف على المستفيد النهائي والتأكد من مشروعية مصدر الأموال، وكذلك بيان بأسماء وبيانات المسؤولين الرئيسيين (أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الرئيسيين المسؤولين عن الأنشطة

¹¹⁶ Andrew Godwin, Timothy Howse & Ian Ramsay, *Banking on Change: The Transformation of Banking and the Role of Financial Regulation*, 41 J. Corp. L. 577, 582-584 (2016).

¹¹⁷ EILIS FERRAN, BUILDING AN EU SECURITIES MARKET 127, 130 (Cambridge University Press 2004) 130; Merritt B. Fox, *Civil Liability and Mandatory Disclosure*, 109 COLUM. L. REV. 237 (2009). Available at: https://scholarship.law.columbia.edu/faculty_scholarship/48

¹¹⁸ القانون المصرفي المصري، المادة الأولى، تعريفات، الشركات التابعة، الشركات الشقيقة، الشركة الأم.

¹¹⁹ Allen Ferrell, *The Case for Mandatory Disclosure in Securities Regulation around the World*, 2 Brook. J. Corp., FIN. & COM. L. 81, 93 (2007).

الرئيسية والرقابية) والمدير المسئول عن فرع البنك الأجنبي الرقمي وفقاً للنماذج المعدة في هذا الشأن وبشرط استيفاء شروط الجدارة والصلاحية الفنية الواجب توافرها في المسؤولين الرئيسيين. ولا شك أن تقديم هذا البيان يتوافق مع أفضل الممارسات التنظيمية للقطاع المصرفي. وفي الولايات المتحدة، ألزم المشرع الأمريكي الشركات بالكشف عن هيكل الملكية التفصيلي، بما في ذلك نسبة الملكية لكل مساهم رئيسي (١٠٪ أو أكثر من الأسهم) وفقاً لمتطلبات الجهات التنظيمية مثل هيئة الرقابة النقدية (OCC) ومؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية (FDIC). حيث يتعين على الشركات تقديم سجل كامل لأصحاب الأسهم الرئيسيين وأي تغيير محتمل في الملكية قد يؤثر على هيكل البنك أو يعرض مصالح العملاء والمستثمرين للخطر.^{١٢٠} كما أنه ألزم البنوك الرقمية بالإفصاح عن الأطراف المرتبطة من أفراد أو شركات ترتبط بعلاقات مالية أو قانونية بالشركة. يشمل ذلك الإفصاح عن أي كيانات تابعة أو شريكة وأي عقود أو التزامات مالية تؤثر على استقرار البنك، حيث يؤدي هذا الإفصاح للحد من المخاطر الناجمة عن تضارب المصالح أو التمويل المستتر.^{١٢١}

وقد نظم القانون الأمريكي متطلبات الإفصاح عن المستفيد النهائي بموجب قانون "شفافية الشركات ٢٠٢١"، ضمن لوائح مكافحة غسل الأموال، حيث يلزم القانون الشركات بتقديم معلومات دقيقة عن جميع المستفيدين النهائيين الذين يمتلكون ٢٥٪ أو أكثر من الأسهم أو يتحكمون في البنية غير مباشرة ويعتبر هذا جزءاً من إجراءات منع الجرائم المالية وضمان الشفافية.^{١٢٢} وكنتيجة لهذه الالتزامات، استندت قضية *FinCEN v. Ripple Labs* إلى عدم الامتثال الكامل بإجراءات الإفصاح عن المالكين والمستفيدين النهائيين، مما أدى إلى فرض غرامات مالية كبيرة على الشركة نتيجة انتهاكها لسياسات مكافحة غسل الأموال. حيث فرضت *FinCEN* غرامة مالية قدرها سبعمائة ألف دولار على *Ripple Labs* بسبب انتهاكات لقانون

^{١٢٠} انظر Michael S. Barr et al.، مرجع سابق، ص ٥٦٣-٥٦٥.

¹²¹ Chris Brummer, *Fintech Law in a Nutshell* 421-23 (West Academic 2019).

¹²² David Zaring, *Modernizing the Bank Charter*, 61 WM. & MARY L. REV. 1391, 1405-06 (2020); 31 C.F.R. § 1010.230 (*Customer Due Diligence Rule - FinCEN*); *Bank Secrecy Act (BSA)*, 31 U.S.C. § 5311-5336; *Financial Crimes Enforcement Network (FinCEN)*, "Beneficial Ownership Information Reporting Requirements," U.S. Department of Treasury (2023).

سرية البنوك، بما في ذلك عدم الامتثال الكامل لإجراءات مكافحة غسل الأموال والفشل في تسجيل الشركة كخدمة تحويل أموال وهذه الانتهاكات تضمنت عدم تنفيذ برنامج فعال لمكافحة غسل الأموال وعدم تقديم تقارير عن الأنشطة المشبوهة.^{١٢٣}

لذا تشترط الجهات التنظيمية على البنوك الرقمية طالبة الترخيص تقديم بيان كامل ومفصل حول المساهمين الرئيسيين في البنك، حيث يشمل هذا البيان معلومات عن نسبة ملكية كل مساهم وأي روابط قد تكون ذات صلة بالأطراف الأخرى، وذلك بهدف تقييم مدى وجود سيطرة غير مناسبة أو مخاطر تداخل المصالح. بالإضافة إلى ذلك، يشترط القانون تقديم بيانات شاملة عن المسؤولين الرئيسيين مثل أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الرئيسيين، بما في ذلك التحقق من كفاءتهم وجدارتهم وفقاً لمعايير "الجدارة والصلاحية (Fit and Proper Requirements) التي تعتمد عليها هيئة الرقابة النقدية ويشمل ذلك التحقق من السجلات المالية والعقابية للمسؤولين. فعلى سبيل المثال، في حالة بنك "SoFi Bank"، تم التأكد من تقديم بيانات كافة المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة إلى هيئة الرقابة النقدية قبل الموافقة على ترخيصه. حيث تمت مراجعة أهلية كل مسؤول وفقاً لمتطلبات الجدارة والصلاحية للتأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح أو انتهاكات قانونية محتملة.^{١٢٤}

وفي المملكة المتحدة يشترط تقديم معلومات مفصلة عن هيكل الملكية، تتضمن المساهمين المسيطرين على القرارات الاستراتيجية للبنك. كما يتعين تقديم إخطاراً مسبقاً بأي تغيير كبير في هيكل الملكية لضمان الاستمرارية التنظيمية.^{١٢٥} بالإضافة إلى أن تلكا الجهتين تفرضان قواعد صارمة للإفصاح عن الأطراف المرتبطة، إذ تشترط الهيئات البريطانية تحديد جميع الأطراف الذين لهم تأثير مباشر أو غير مباشر على البنك الرقمي. وتشمل الأطراف

¹²³ *In re Ripple Labs Inc.*, Consent Order No. 2015-05, U.S. Dep't of Treasury, FinCEN (May, 2015).

¹²⁴ *OCC Licensing Manual*, OCC Guidance (2020).

انظر Richard Scott Carnell et al، مرجع سابق، ٢١٠-٢١٣.
^{١٢٥} انظر Armour & Ferran، مرجع سابق، ص ٣١٠-٣١٢.

المرتبطة عادةً الكيانات التابعة وأي علاقة شراكة تؤثر على الملكية والسيطرة.^{١٢٦}

لذا يتعين على طالب الترخيص تقديم بيان مفصل بالأطراف المرتبطة والمساهمين الرئيسيين، خاصةً في حالة البنك الذي يمثل فرعاً لبنك أجنبي، يتضمن هذا البيان تحديد نسب الملكية والإفصاح عن الأطراف المرتبطة التي قد تؤثر على القرارات المالية والإدارية للبنك. كما يشترط القانون تقديم بيان بأسماء المسؤولين الرئيسيين (Senior Management Functions - SMF) وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين المسؤولين عن الأنشطة الرئيسية. حيث يتعين خضوع هؤلاء المسؤولين لتقييم الجدارة والصلاحية وفقاً لمعايير PRA و FCA، للتأكد من أن المكلفين بمهام قيادية يتمتعون بالخبرة والمهارة اللازمتين لإدارة الأنشطة المصرفية بنجاح ودون تعريض البنك أو السوق للخطر. ففي حالة "Monzo Bank"، على سبيل المثال، اشترطت PRA و FCA تقديم جميع البيانات الخاصة بالمسؤولين الرئيسيين، وتم إخضاعهم لفحص شامل يتضمن مراجعة خلفيتهم المهنية والمالية.^{١٢٧}

كما أن القانون البريطاني بموجب اللائحة التنظيمية للمستفيدين النهائيين لعام ٢٠١٧ يشترط أن تقدم البنوك الرقمية معلومات شاملة حول المستفيدين النهائيين، أي الأفراد الذين يمتلكون أو يتحكمون فعلياً في البنك بنسبة معينة من الأسهم، حتى لو كان هذا التأثير غير مباشر. هذا الإفصاح يهدف إلى تعزيز الشفافية ومنع إساءة استخدام الكيانات الرقمية في أنشطة غير قانونية.^{١٢٨} وقد أكدت قضية FCA v. London Capital & Finance على أهمية الإفصاح عن هيكل الملكية والأطراف المرتبطة والمستفيدين النهائيين، إذ ألزمت المحكمة الشركة بتقديم بيانات مفصلة عن المساهمين الرئيسيين والكيانات المرتبطة لضمان الشفافية ومنع التلاعب.^{١٢٩} حيث انهارت شركة London Capital & Finance (LCF) بسبب

¹²⁶ Emiliós Avgouleas, *The Governance of Financial Regulation: Reform Lessons from the Recent Crisis* 152–53 (Cambridge Univ. Press 2012).

¹²⁷ FCA Fit and Proper Test for Approved Persons, FCA Handbook (2019).

انظر Kern Alexander et al.، مرجع سابق، ص ٢٩٩-٣٠٢.

¹²⁸ Eilis Ferran & Look Chan Ho, *Principles of Corporate Governance: European and US Perspectives* 212–14 (Oxford Univ. Press 2014).

¹²⁹ *Financial Conduct Authority v. London Capital & Finance plc*, [2021] EWHC 69 (Ch) (Eng.).

تقديمها بيانات مضللة حول هيكلها الاستثماري، مما أدى إلى خسائر تجاوزت ٢٣٧ مليون جنيه إسترليني لحوالي ١١٦٠٠ مستثمر. حيث وجدت المحكمة العليا البريطانية أن الشركة لم تمتثل لمتطلبات الإفصاح عن الأطراف المرتبطة والمستفيدين النهائيين، مما عزز الحاجة إلى التقيد الصارم بالإفصاح المالي لحماية المستثمرين ومنع التلاعب بالسوق.^{١٣٠}

واشترطت لائحة البنوك الرقمية في الكويت الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالمؤسسين الطبيعيين أو الاعتباريين، فبالنسبة للشخص الطبيعي فقد اشترطت اللائحة تقديم السير الذاتية والبيانات الخاصة بالمؤسسين مثل (الاسم، العنوان، الجنسية، النشاط، الشكل القانوني، المؤهلات العلمية والخبرة العملية) وبعض المعلومات المتعلقة بالجوانب الشخصية الأخرى. أما بالنسبة للأشخاص الاعتباريين فقد اشترطت اللائحة الإفصاح عن أسماء جميع الأطراف الأخرى التي تمتلك حصصاً في الجهة المقدمة للطلب وكذلك الأطراف المرتبطة مع المؤسس وذلك بالنسبة للشخص الاعتباري، سواء كان هذا الارتباط عن طريق الملكية أو الإدارة المشتركة أو عن طريق المصالح المتداخلة (وفقاً للأسس والقواعد المقررة من قبل مجلس إدارة بنك الكويت المركزي لتحديد مفهوم التملك غير المباشر)، مع إعطاء تفاصيل كاملة عن الأطراف المترابطة مثل (الاسم - العنوان - الجنسية - النشاط).

المطلب الخامس: حماية المصلحة العامة للدولة وحماية المنافسة

أولاً - حماية المصلحة العامة:

اشترطت لائحة البنوك الرقمية المصرية أيضاً عدم وجود تعارض بين الترخيص والمصلحة الاقتصادية العامة للدولة، فإذا ما حدث هذا التعارض أو إذا ما تسبب النشاط المصرفي للبنك الرقمي في الإضرار بالمصالح الاقتصادية للدولة، فيتم إلغاء هذا الترخيص. كما تضمن القانون الأمريكي ذات المبدأ، حيث تشرف هيئة الرقابة النقدية (OCC) ومجلس الاحتياطي الفيدرالي FED. على منح تراخيص البنوك الرقمية لضمان توافيقها مع المصلحة الاقتصادية العامة، حيث يشترط المشرع ضرورة تحقيق إنشاء بنك رقمي جديد مصلحة المجتمع،

¹³⁰ Prudential Regulation Authority, "Control and Ownership in Banks," PRA Rulebook (2023), at 12-18.

ويؤخذ في الاعتبار تأثير البنك على الاقتصاد المحلي وملاءمته للسياسات الاقتصادية، كما نص قانون Community Reinvestment Act. يتم إجراء مراجعة لتأثير البنك الرقمي على الاستقرار المالي وفرص العمل، ويتم تقييم تأثيره على المجتمع والمصلحة الاقتصادية العامة من خلال دراسة آثاره الاقتصادية قبل منحه الترخيص.^{١٣١}

ومثال ذلك، قضية Vullo v. Office of the Comptroller of the Currency، حيث رفعت Maria Vullo، المدعية العامة لولاية نيويورك، دعوى قضائية ضد OCC في الولايات المتحدة بعد أن بدأت الأخيرة في منح تراخيص بنكية وطنية لشركات التكنولوجيا المالية FinTech، بحجة أن هذا ضد المصلحة العامة. فالمحكمة قضت بأن OCC ليس لديها الصلاحية القانونية لإصدار هذه التراخيص دون مراعاة العواقب على السوق المالي المحلي والتأثير على الشمول المالي. ورغم أن القضية لم تكن حول رفض ترخيص بعينه، إلا أنها تعكس المخاوف المتعلقة بمنح التراخيص للبنوك الرقمية وأثرها على المصلحة العامة،^{١٣٢} مما قد يسبب اضطراباً في النظام المالي. ومع ذلك، في هذا الحكم، قضت المحكمة بأن بنك ولاية نيويورك لم يثبت بما يكفي أن لديه سبباً قوياً لرفض تراخيص الـ FinTech التي تصدرها هيئة الرقابة النقدية OCC، وقد تم رفض الدعوى بناءً على ذلك. ولكن المحكمة لم تؤكد بشكل قاطع صلاحية هذه التراخيص لجميع شركات FinTech، ما يعني أنه لا يزال هناك مجال لمنازعات قانونية مستقبلية بناءً على الوقائع التي قد تدفع بها بنوك أخرى.

أما في المملكة المتحدة، فتركز الجهات التنظيمية (FCA) و (PRA) على "الملاءمة الاقتصادية" لأي بنك جديد، سواء كان تقليدياً أو رقمياً، لضمان أن البنك الرقمي لن يضر بالمصلحة الاقتصادية العامة. لذا يتم تقييم الترخيص بناءً على قدرة البنك على تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنافسية في السوق المالي. كما يُشترط أن يسهم البنك الرقمي في تقديم خدمات مصرفية مبتكرة دون المساس باستقرار السوق أو الإضرار بالاقتصاد الوطني. وأيضاً،

¹³¹ Saule T. Omarova, *The Future of Banking: Institutional Resilience and the Community Reinvestment Act*, 88 N.C. L. Rev. 963, 970-973 (2010).

¹³² *Vullo v. Office of the Comptroller of the Currency*, 378 F. Supp. 3d 271 (S.D.N.Y. 2019).

يُنظر إلى مساهمة البنك الرقمي في تعزيز الشمول المالي وتحقيق أهداف سياسة مالية واسعة.^{١٣٣} وتطبيقاً لذلك، في ٢٠١٩، رفضت هيئة PRA طلبات متعددة لشركات التكنولوجيا المالية لإنشاء بنوك رقمية، بسبب المخاوف من تأثيرها على سوق المال والمصلحة الاقتصادية. جاء الرفض بناءً على أسس تتعلق بافتقارها لاستراتيجيات قوية تضمن دعم الاقتصاد المحلي وتجنب المخاطر الاقتصادية المرتبطة بالابتكار غير المنظم.^{١٣٤}

وبناء على ما تقدم، فيلاحظ أن قوانين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، تشترط أن يراعي ترخيص البنوك الرقمية المصلحة الاقتصادية العامة للدولة، ولكنها تختلف في تفاصيل التطبيق والمراجعة. حيث يكمن الاختلاف الأساسي في المنهجية التي تتبعها كل منها لضمان توافق البنوك الرقمية مع المصلحة الاقتصادية العامة. ففي الولايات المتحدة، يعتبر قانون Community Reinvestment Act جزءاً رئيسياً من عملية تقييم الأثر المجتمعي للبنك الرقمي، حيث ينصب التركيز على تحقيق توازن بين الفوائد الاقتصادية وتأثيره الاجتماعي. بالمقابل، تتبنى المملكة المتحدة مقاربة شاملة تركز على الشمول المالي وأثر البنك الرقمي في تعزيز الابتكار والتنافسية في القطاع المالي. فالقانون الأمريكي يميل إلى التركيز على الأثر الاجتماعي المحلي، في حين تميل المملكة المتحدة إلى اتباع نهج اقتصادي شامل يهدف إلى تعزيز التنافسية والشمول المالي في القطاع المصرفي الرقمي.^{١٣٥}

ثانياً - حماية المنافسة:

اشتطت اللائحة أيضاً ألا يؤدي ترخيص البنك الرقمي للإخلال بقواعد حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، فإذا ما تسبب البنك الرقمي في احتكار الخدمة المصرفية الرقمية، فإنه بذلك يكون قد خالف شروط الترخيص مما يستوجب في هذه الحالة إلغاؤه. حيث أن اشتراط الموافقة قد تؤدي إلى استبعاد بعض الكيانات من مباشرة الأعمال المصرفية مما يؤدي إلى

¹³³ Clive Briault, *The Rationale for a Single National Financial Services Regulator*, 41 Fin. Reg. & Compliance 5, 8-10 (2000).

¹³⁴ انظر Douglas W. Arner et al.، مرجع سابق، ص ١٢٨٥-١٢٩٠.

¹³⁵ David Llewellyn, *The Economic Rationale for Financial Regulation*, in *The Regulation of Financial Markets* 27, 29-31 (2005).

الحد من المنافسة.^{١٣٦} وقد تكون هناك أسباب وجيهة لذلك لتحقيق المصلحة العامة، ولكن قد يكون الغرض الحقيقي من الموافقة المسبقة هو الحد من المنافسة.^{١٣٧} فقد ذهب بعض الفقهاء إلى أن الموافقة المسبقة تحظى بتأييد الكيانات المصرفية القائمة الحاصلة على الترخيص لأنها تحقق مصالحهم الذاتية من خلال زيادة الإجراءات اللازمة للحصول على الترخيص والتي تؤدي بدورها لتأخير الحصول على الترخيص مما يحد من المنافسة التي يحتمل أن يواجهونها في السوق المصرفي من طالبي الترخيص.^{١٣٨}

وفي القانون الأمريكي، تُطبّق قواعد مكافحة الاحتكار على البنوك الرقمية من خلال قوانين اتحادية مثل Sherman Antitrust Act و Clayton Act، التي تهدف لمنع الممارسات الاحتكارية والتكتلات التي قد تؤدي لتقييد المنافسة، حيث تتولى Federal Trade Commission (FTC) و Department of Justice (DOJ) مراقبة عمليات الاندماج والاستحواذ، بما في ذلك البنوك الرقمية، لضمان عدم سيطرة جهة واحدة على السوق بما يضر بالمنافسة. كما تشترط القوانين الأمريكية إجراء دراسة دقيقة لتأثير الترخيص الجديد على السوق المصرفي لضمان عدم وجود تأثيرات سلبية على المنافسة. فالقانون يفرض على الشركة التي تسعى للحصول على الترخيص ضرورة إثبات أن هيكل الملكية وخطط العمل المستقبلية لن تؤدي إلى تكوين احتكارات أو تقييد حرية المنافسة. بمعنى آخر، إذا كانت هناك احتمالية أن يؤدي الترخيص لهيمنة غير عادلة على السوق، فلن تتم الموافقة عليه.^{١٣٩}

وفي المملكة المتحدة، يتم تنظيم المسائل المتعلقة بالمنافسة في القطاع المصرفي من خلال Competition and Markets Authority (CMA)، التي تعمل بالتعاون مع هيئة

¹³⁶ S. BREYER, REGULATION AND ITS REFORM (Harvard University Press, Cambridge 1982) Chapter 4; R. Baldwin & M. Cave, *Franchising as a Tool of Government*, Centre for the Study of Regulated Industries, London.

¹³⁷ انظر S. BREYER، مرجع سابق، ص ٢١٤-٢١٥.

¹³⁸ M. FRIEDMAN, CAPITALISM AND FREEDOM' (University of Chicago Press, 1962) 144-149; A. Maurizi, *Occupational Licensing and the Public Interest*, J. POL. ECON., 399. G. Benston, *Regulating Financial Markets*, Institute of Economic Affairs, London, 80-85 (1998).

¹³⁹ Herbert Hovenkamp, *Antitrust and Platform Monopoly*, 130 YALE L.J. 1952, 1965-72 (2021).

الإدارة المالية والهيئة التنظيمية العليا، حيث تفرض القوانين البريطانية قيوداً على ترخيص البنوك الرقمية إذا كانت تؤدي للإخلال بالمنافسة. فتشترط السلطات البريطانية إجراء تحقيق وافٍ لتأثير دخول البنك الرقمي الجديد على المنافسة، لمنع أي ممارسة احتكارية قد تؤدي إلى تقييد السوق أو تؤثر سلباً على المستهلكين. فالقوانين الإنجليزية تركز على الشفافية والإفصاح، حيث تشترط قيام البنوك الرقمية بتقديم تفاصيل حول هيكل ملكيتها والمستفيدين النهائيين. كما تتضمن قوانين المنافسة البريطانية معايير واضحة لضمان عدم سيطرة أي كيان على الحصة الأكبر من السوق، وتسمح بإجراء تحقيقات دورية لضمان عدم الإضرار بالمنافسة.^{١٤٠}

ولا شك أن أحد أوجه الاختلاف الرئيسية بين القانونين الأمريكي والإنجليزي هو أسلوب التطبيق؛ فبينما يعتمد الأمريكي على نهج تدقيق شامل في عمليات الاندماج والاستحواذ قبل وبعد الترخيص، يميل الإنجليزي إلى التركيز على الشفافية والمتابعة الدورية لضمان استمرارية المنافسة. علاوةً على ذلك، في الولايات المتحدة، يُؤخذ هيكل ملكية البنك الرقمي في الاعتبار للتأكد من عدم تجاوز أي شخص للحصة السوقية المسموح بها، في حين تركز المملكة المتحدة على السياسات التنافسية طويلة المدى وتضع اشتراطات واضحة للإفصاح المالي.^{١٤١}

المطلب السادس: الفرع الأجنبي للبنك الرقمي

مما لا شك فيه أن العديد من البنوك الأجنبية ترغب دائماً في التوسع بإنشاء فروع دولية لها، ولرغبة المشرع الأمريكي في ضمان هيمنة البنوك الأمريكية على النشاط المصرفي الدولي أجاز للبنوك الأمريكية فتح فروع دولية لها، حيث يخضع إنشاء فروع البنوك الأجنبية في الخارج لقانون الاحتياطي الفيدرالي والقانون المصرفي الدولي ١٩٧٨، التي تنظم كيفية إشراف الاحتياطي الفيدرالي على البنوك الأمريكية العاملة دولياً. وهذا يبين المصالح المتعارضة الناتجة عن إصدار التشريعات المالية والمصرفية بين الدول، مما دفع بكل دولة لتنظيم إنشاء

¹⁴⁰ Eilis Ferran, Principles of Corporate Finance Law, 2d ed., 142–44 (Oxford Univ. Press 2014).

¹⁴¹ Einer Elhauge, *U.S. Antitrust Law & Economics*, 235-238 (2nd ed. 2011).

فروع للبنك الأجنبي نتيجة سياسات تحرير الأسواق المالية وتشجيع العولمة المصرفية.^{١٤٢} فالمشرع في عديد الأنظمة القانونية، طالما أجاز لفروع الشركات الأجنبية ممارسة النشاط التجاري الذي تمارسه الشركة في الدولة التي تتمتع بجنسيتها، لذا أجاز المشرع أيضاً لفروع البنوك الأجنبية التقليدية ممارسة الأعمال المصرفية التي يمارسها البنك في الدول التي تم تأسيسه وفقاً لقانونها، ولا شك في تمتع فروع البنوك الرقمية الأجنبية بذات الحق، فالسماح لفروع البنوك الرقمية الأجنبية بممارسة نشاطها المصرفي خطوة استراتيجية تجمع بين الفوائد الاقتصادية والتنظيمية. فالإطار القانوني يهدف إلى الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية لتعزيز الابتكار والمنافسة والاستقرار المالي، وفي الوقت نفسه، ضمان التزام هذه البنوك بالمعايير المحلية والدولية لحماية المستهلكين وتحقيق التكامل المالي، ويمكن إيجاز هذه الأهداف في:

أ. تشجيع الابتكار المالي وتحديث الخدمات المصرفية:

إن السماح للبنوك الرقمية الأجنبية بدخول السوق المحلي يعزز من الابتكار المالي ويساهم في تحديث الخدمات المصرفية، مما يُمكن الدول من مواكبة التطورات التقنية المتسارعة. ومن المنظور القانوني، تدعم التشريعات دخول هذه البنوك عبر توفير إطار تنظيمي يراعي طبيعة التكنولوجيا الحديثة، ويشترط الامتثال لمعايير الحماية المالية والتقنية، وبالتالي يحمي المستهلكين ويعزز جودة الخدمات المصرفية.^{١٤٣}

ب. تعزيز الشمول المالي:

يُعد الشمول المالي أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى البنوك الرقمية إلى تحقيقها، حيث تساهم هذه البنوك في توفير الخدمات المصرفية لأفراد وشركات خارج النطاق التقليدي للخدمات البنكية. فمن الناحية القانونية، تدعم الدول هذا الاتجاه من خلال سن قوانين تيسر تأسيس البنوك الرقمية وتضمن تغطية جغرافية أوسع للخدمات المالية، مع الالتزام بتوفير الحماية اللازمة

¹⁴² See Michael Gruson, *Investment in Foreign Equity Securities and Debt-Equity Conversion by U.S. Banks, Bank Holding Companies, and Foreign Bank Holding Companies*, 1988 COLUM. BUS. L. REV. 441, 442 (1988).

¹⁴³ Yesha Yadav, *Fintech and International Financial Regulation*, 53 Vand. J. Transnat'l L. 1109, 1110–11, 1123–25 (2020),

للبائانات وحفظ حقوق العملاء.^{١٤٤}

ت. تعزيز المنافسة وجودة الخدمات:

السماح لفروع البنوك الرقمية الأجنبية بمزاولة نشاطها يعزز المنافسة مع البنوك التقليدية ويشجع على تطوير الخدمات المصرفية، فالدول تُشرع القوانين اللازمة لضمان منافسة عادلة تحمي مصالح المستهلكين وتمنع الاحتكار، حيث تفرض قواعد صارمة على البنوك الرقمية الأجنبية لتنظيم عملها ودمجها في النظام المالي المحلي مع الالتزام بمعايير التنافس العادل.^{١٤٥}

ث. تحفيز الاقتصاد وجذب الاستثمارات الأجنبية:

السماح للبنوك الرقمية الأجنبية بالدخول إلى السوق المحلي يعد جزءاً من استراتيجية جذب الاستثمارات، حيث يُمكنها من جلب رؤوس الأموال الجديدة وتعزيز الاقتصاد الوطني، حيث يوفر الإطار القانوني المرونة الكافية للبنوك الرقمية للامتثال للاشتراطات القانونية، مع الحفاظ على إمكانية الاستفادة من قاعدة العملاء المحليين، مما يشجع الاستثمارات التكنولوجية ويزيد من قوة النظام المالي.^{١٤٦}

ج. دعم الاستقرار المالي وتقليل الاعتماد على النظام المالي المحلي:

يساعد وجود بنوك رقمية أجنبية في السوق المحلي في تنويع مصادر التمويل وتقليل الاعتماد على البنوك المحلية، مما يعزز استقرار النظام المالي، حيث يفرض القانون على البنوك الرقمية الأجنبية الالتزام بمعايير الأمان المالي وتدابير الامتثال، بهدف حماية السوق المحلي من الأزمات المالية وضمان استقرار الخدمات المالية.^{١٤٧}

¹⁴⁴ Luke Lee, Enhancing Financial Inclusion and Regulatory Challenges: A Critical Analysis of Digital Banks and Alternative Lenders Through Digital Platforms, Machine Learning, and Large Language Models Integration, SSRN 1, 3–5 (2024), <https://ssrn.com/abstract=4799209>.

¹⁴⁵ Xavier Vives, *Digital Disruption in Banking and Its Impact on Competition*, OECD 1, 5–7 (2019).

¹⁴⁶ Graham S. Steele, *Banking on the Edge*, 1 U. Chi. Bus. L. Rev. 171, 175–77 (2022).

¹⁴⁷ Steven L. Schwarcz, *Regulating Digital Currencies: Towards an Analytical Framework*, 102 B.U. L. Rev. 1037, 1040–42 (2022).

ح. التكامل المالي العالمي:

يساهم السماح للبنوك الرقمية الأجنبية بتوسيع عملياتها في تحقيق تكامل مالي عالمي وتسهيل التحويلات المالية العابرة للحدود، مما يعود بالنفع على الأفراد والشركات التي تحتاج إلى الوصول إلى الأسواق الدولية، فتسعى كافة الدول إلى ضمان توافق البنوك الرقمية الأجنبية مع اللوائح المالية الدولية وتوفير معايير حماية عالية تحكم المعاملات العابرة للحدود.^{١٤٨}

خ. تحقيق المرونة التنظيمية في إدارة المخاطر:

السماح لفروع البنوك الرقمية الأجنبية يعد وسيلة لتعزيز المرونة التنظيمية في مواجهة المخاطر التكنولوجية، كالجرائم السيبرانية، حيث تلزم التشريعات البنوك الرقمية الأجنبية باتباع معايير صارمة لأمن البيانات وأنظمة إدارة المخاطر، مما يساعد على حماية السوق المحلي من تهديدات جديدة تتطلب أدوات تنظيمية محدثة وفعالة.^{١٤٩}

وهناك اشتراطات يتعين توافرها لممارسة البنوك الأجنبية نشاطها من خلال فرع رقمي لها، فقد تتطلب بعض الأنظمة القانونية، من البنوك الأجنبية، بما في ذلك فرعها الرقمي، أن تلتزم بشروط معينة تتعلق بجنسية الدولة التي يقع فيها مقرها الرئيسي.

لذا يشترط المشرع الأمريكي إشرافاً مشدداً على البنوك الأجنبية الراغبة في إنشاء فروع لها، سواء كانت رقمية أو تقليدية. يلتزم البنك الأجنبي بطلب الترخيص من مجلس الاحتياطي الفيدرالي الذي يأخذ في الاعتبار عدة عوامل، بما في ذلك جنسية البنك الأم ومدى استقرار ونزاهة النظام المالي في الدولة الأم. حيث يجب أن تكون الدولة التي يقع فيها المقر الرئيسي للبنك الرقمي خاضعة لإشراف ورقابة مالية قوية ومتماشية مع المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويستند هذا الشرط إلى الحرص على أن تكون الدولة الأم للبنك ملتزمة

¹⁴⁸ Philip R. Lane & Gian Maria Milesi-Ferretti, *International Financial Integration in the Aftermath of the Global Financial Crisis*, IMF Working Paper No. 17/115, 1, 3-5 (2017); esha Yadav, *Fintech and International Financial Regulation*, 53 Vand. J. Transnat'l L. 1109, 1110-11, 1123-25 (2020).

^{١٤٩} انظر Douglas W. Arner et al., مرجع سابق، ص ١٣٠٥-١٣٠٧.

Steven L. Schwarcz, *Regulating Digital Currencies: Towards an Analytical Framework*, 102 B.U. L. Rev. 1037, 1040-42 (2022).

بمعايير تنظيمية عالية، بما يحمي النظام المالي الأمريكي من المخاطر المالية المحتملة.^{١٥٠} أما في المملكة المتحدة، فتتبع هيئة الإدارة المالية وبنك إنجلترا نهجاً مشابهاً، حيث تُلزم البنوك الرقمية الأجنبية التي ترغب في إنشاء فروع بالالتزام بمعايير إشرافية صارمة. فتتظر السلطات البريطانية بعناية في نظام الرقابة المصرفية للدولة الأم، وتُعطى الأولوية للبنوك التي تقع مقراتها الرئيسية في دول تطبق أنظمة قانونية متوافقة مع معايير المملكة المتحدة. وتهدف هذه الإجراءات لضمان خضوع البنوك الأجنبية لرقابة كافية في النظام القانوني لدولة التأسيس، مما يقلل من المخاطر المحتملة على الاستقرار المالي في المملكة المتحدة.^{١٥١}

ومن الجدير بالذكر، أن اللائحة أضافت بعض الاشتراطات الأخرى بالنسبة للفرع الرقمي للبنك الأجنبي أو الشركة المساهمة المصرية التابعة لبنك أجنبي أو لمؤسسة مالية أجنبية، حيث يهدف المشرع من هذه الشروط ضمان امتثال الكيانات المصرفية الوطنية أو التابعة لمؤسسات أجنبية لذات القواعد القانونية تحقيقاً لوحدة الإطار القانوني الحاكم للنشاط المصرفي وذلك لضمان سير العمل المصرفي بانتظام، حيث أن البنوك الأجنبية التي ترغب في ترخيص فروع لها في مصر تخضع في تنظيمها لأنظمة قانونية مختلفة والتي بلا شك تختلف عن النظام القانوني المصري، لذا فقد أضافت اللائحة الاشتراطات التالية^{١٥٢}:

أ) أن يتمتع المركز الرئيسي لفرع البنك الرقمي بجنسية محددة:

من الأهمية بمكان تحديد جنسية البنك الأجنبي عند طلب الترخيص لتأسيس بنك رقمي في مصر لضمان امتثاله للقانون المصري ومراعاة المعايير الوطنية في العمل المصرفي. حيث تتيح جنسية البنك إمكانية تقييم مدى التزامه بالمعايير المطبقة في بلده الأصلي ومقارنتها بالمعايير المصرية لضمان التناغم والامتثال التنظيمي. حيث يتعين التأكد من أن القانون الواجب التطبيق على البنك الأجنبي يتوافق مع قواعد العمل المصرفي في مصر، مما يُسهل

¹⁵⁰ Felsenfeld, Carl, and David L. Glass, *International Banking Regulation* 312-315 (3rd ed. 2018).

¹⁵¹ Ferran, Eilis, and Look Chan Ho, *Principles of Corporate Finance Law* 142-144 (2nd ed. 2014).

^{١٥٢} لائحة البنوك الرقمية المصرية، القسم الثاني، قواعد الترخيص والتسجيل، البند ١٠/١.

الرقابة القانونية والامتثال التنظيمي على أنشطة البنك في السوق المصري. فالاختلافات القانونية قد تفرض تحديات إضافية تتطلب دراسة شاملة لضمان تحقيق الشفافية والاستقرار المالي.^{١٥٣}

حيث تعد مسألة خضوع البنك الأجنبي لنفس المعايير والاشتراطات التي تطبق على البنوك المحلية في مصر أمراً أساسياً لتحقيق العدالة وتجنب المنافسة غير العادلة. ولذا، فإن تقييم البنك من خلال جنسيته يتيح التأكد من تبنيه ذات السياسات الرقابية التي تلتزم بها البنوك المصرية، مما يعزز الثقة في القطاع المصرفي. حيث يساهم التنسيق الدولي بين الدول في تطبيق المعايير الرقابية على البنوك الأجنبية، وذلك لضمان الامتثال عبر الحدود والحفاظ على استقرار النظام المالي. وتعد البنوك الرقمية، باعتبارها مؤسسات تعتمد بشكل أساسي على التقنيات الحديثة، بحاجة إلى هذا النوع من التنسيق لضمان حماية الأسواق المحلية والدولية.^{١٥٤} وبالإضافة إلى ذلك، تساهم معرفة جنسية البنك في تحديد مدى التزامه بالاشتراطات التنظيمية المصرية، مثل متطلبات رأس المال الأدنى، وأنظمة الحوكمة الداخلية. فوجود معايير مختلفة بين البلدين قد يؤثر على مستوى الإشراف الفعال على البنك الرقمي، وقد يقتضي من السلطات المصرية فرض شروط إضافية أو اتفاقيات رقابية مشتركة لضمان تماشي البنك الأجنبي مع السياسات المحلية ومعايير الأمان المالي المطلوبة في مصر.^{١٥٥}

ب) خضوع المركز الرئيسي لرقابة سلطة مناظرة في دولته وموافقتها على عمله في مصر.

يشترط القانون المصري خضوع المركز الرئيسي للبنك الأجنبي الذي يسعى لتأسيس فرع رقمي في مصر لإشراف السلطة الرقابية المناظرة في الدولة التي يقع فيها. فهذه المتطلبات ضرورية لضمان استقرار وشفافية أعمال البنك الرقمي في مصر، إذ أن الإشراف الرقابي في

^{١٥٣} انظر Michael S. Barr et al، مرجع سابق، ص ٣٠٠-٣٢٠.

^{١٥٤} انظر Saule T. Omarova، مرجع سابق، ص ٢٨٠-٢٩٠؛ انظر Douglas W. Arner et al، مرجع سابق، ص ١٣٠٥-١٣٠٧؛ وانظر أيضاً،

Basel Committee on Banking Supervision, *Basel Core Principles for Effective Banking Supervision*, Bank for Int'l Settlements, pp. 15–20 (2012); Prudential Regulation Authority, *International Banks: The PRA's Approach To Branch And Subsidiary Supervision*, PRA Rulebook, pp. 30–33 (2021).

^{١٥٥} Sami Ben Naceur & Magda Kandil, *The Impact of Capital Requirements on Banks' Cost of Intermediation and Performance: The Case of Egypt*, 61 J. Econ. & Bus. 70, 72–73 (2009).

بلد المنشأ يعزز الثقة في قدرة البنك على الامتثال للمعايير المالية والمصرفية، مما يقلل من مخاطر الإفلاس أو التلاعب.^{١٥٦} ووفقاً للبنك المركزي المصري (CBE)، فإن هذا الشرط يسمح للسلطات المصرية بالتأكد من أن البنك الأجنبي يخضع لمعايير رقابية صارمة تُراعي الاستقرار المالي. كما أن القانون المصري يشجع على التعاون الدولي بين السلطات الرقابية لتبادل المعلومات المتعلقة بالبنوك الأجنبية، ويشترط الالتزام بمبادئ لجنة بازل للإشراف المصرفي، حيث تساهم هذه المبادئ في خلق إطار تنظيمي متين يضمن الشفافية والاستقرار.^{١٥٧}

بالإضافة إلى ذلك، يشترط القانون المصري أن يحصل المركز الرئيسي للبنك الأجنبي على موافقة صريحة من السلطة الرقابية في الدولة الأم قبل البدء في العمل بمصر. هذا الشرط يضمن أن السلطة الرقابية الأجنبية على دراية كاملة بعملية التوسع، وأن البنك مستعد للتقيد بالتشريعات المحلية في مصر. كما يعزز هذا التعاون الرقابي الدولي من الثقة المتبادلة بين الجهات الرقابية، ويساهم في تحسين الرقابة على الأنشطة المصرفية للبنك الأجنبي.^{١٥٨} ويتطلب البنك المركزي المصري تأكيداً من السلطة الرقابية الأجنبية بأن البنك يلتزم بمعايير الإفصاح وإدارة المخاطر. يعزز هذا الشرط من قدرة الجهات الرقابية المصرية على مراقبة البنك وضمان تماشيها مع السياسات الاقتصادية الوطنية وحماية السوق المصري من أي مخاطر محتملة.^{١٥٩}

(ت) تطبيق مبدأ الرقابة المجمع، وعدم ممانعة في تطبيق مبدأ الرقابة المشتركة.

فالمشرع المصري أدرج مثل هذا الشرط للتأكد من خضوع البنك الأجنبي لإشراف مزدوج يضمن تطبيق المعايير المصرفية المناسبة وحماية الاقتصاد المحلي من مخاطر أنشطة البنوك الرقمية. فاشترط أن تكون السلطة الرقابية المناظرة في دولة المركز الرئيسي للبنك الأجنبي

¹⁵⁶ Basel Committee on Banking Supervision, *Core Principles for Effective Banking Supervision*, Bank for Int'l Settlements, pp. 18–25 (2012).

¹⁵⁷ Steven L. Schwarcz, *Regulating Digital Currencies: Towards an Analytical Framework*, 102 B.U. L. Rev. 1037, 1040–45 (2022).

¹⁵⁸ Salwa Abdelaziz & Mariam Wagdy Francis, *Financial Stability and Supervisory Cooperation: SSM in Eurozone – Banking Supervisory Cooperation in Egypt*, Review of Economics and Political Science, Vol. 5 No. 3, 2020, pp. 216–217.

¹⁵⁹ Joseph J. Norton, *Cross-Border Banking Regulation and Cooperation: A Focus on Emerging Markets*, 38 Int'l Lawyer 321, 328–335 (2019).

مطبقة لمبدأ "الرقابة المجمعَة (Consolidated Supervision)" وذلك ضرورياً لضمان الإشراف على البنك بشكل متكامل، ليشمل كافة الأطراف المرتبطة بالمجموعة المصرفية ككل.^{١٦٠} يهدف هذا الشرط لتوفير إشراف رقابي فعال على أنشطة البنك الأجنبي، بما في ذلك شركاته التابعة في الخارج، لضمان الالتزام بالمعايير المالية والمصرفية في مصر وعدم تعريض السوق المصرية لمخاطر مالية خارجية قد تنشأ عن مشاكل تواجهها الشركات التابعة للبنك.

بالإضافة إلى الرقابة المجمعَة، يُشترط أن تكون السلطة الرقابية الأجنبية في بلد المركز الرئيسي للبنك موافقة على تطبيق مبدأ "الرقابة المشتركة (Joint Supervision)" بالتعاون مع البنك المركزي المصري. ويسمح هذا الشرط بالتنسيق بين السلطات الرقابية لضمان رقابة فعالة على أنشطة البنك الرقمي، مما يعزز من الثقة في قدرة البنك على الامتثال للمعايير المصرفية. ويهدف هذا الشرط لتعزيز الشفافية والإشراف المشترك على البنوك الأجنبية العاملة، بما يضمن حماية المودعين والاستقرار المالي. تتضمن الرقابة المشتركة ترتيبات لتبادل المعلومات وتنسيق الإجراءات الرقابية بين البنك المركزي المصري ونظيره الأجنبي، وهو ما يساهم في تقليل المخاطر وتعزيز الاستقرار المصرفي في السوق المصري.^{١٦١}

ث) سياسات البنك الأجنبي لمكافحة الفساد والرشوة، والاحتيايل وغسل الأموال والإرهاب.

يشترط للحصول على ترخيص بتأسيس بنك رقمي تابع لبنك أجنبي، أن يتوفر لدى المركز الرئيسي للبنك سياسات وإجراءات صارمة لمكافحة الفساد والرشوة وجرائم الاحتيايل، بالإضافة إلى آليات فعّالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يهدف ذلك لضمان توافق أنشطة البنك الرقمي مع المعايير الدولية والمحلية، خصوصاً في ظل التحديات الأمنية والاقتصادية.^{١٦٢} ويسعى البنك المركزي من خلال هذا الشرط للتأكد من أن البنك الأجنبي لديه

^{١٦٠} انظر، Ross Cranston et al., مرجع سابق ص ٢٤٥.

^{١٦١} Basel Committee on Banking Supervision, *Core Principles for Effective Banking Supervision*, Bank for Int'l Settlements, pp. 25–30 (2012); IMF Staff Discussion Note, *Supervisory Cooperation in Cross-Border Banking Supervision*, Int'l Monetary Fund, pp. 15–22 (2018); Hossein Nabilou, *Central Bank Digital Currencies: Preliminary Legal Observations*, 21 J. Banking Reg. 621, 621–22 (2020).

^{١٦٢} انظر، Ross Cranston et al., مرجع سابق ص ٢٤٩-٢٥٠.

القدرة على منع الأنشطة المالية غير المشروعة التي تؤثر سلباً على النظام المالي المصري، كما أنه يعزز الالتزام بمبادئ الشفافية كأحد المتطلبات الأساسية لترخيص البنوك الرقمية.^{١٦٣} وفي القانون الإنجليزي، تلتزم البنوك الأجنبية طالبة الترخيص بتأسيس فروع أو بنوك رقمية بالامتثال لمعايير مكافحة الفساد وغسل الأموال، فيُشترط أن يكون لدى المركز الرئيسي للبنك سياسات شاملة لمكافحة الجرائم المالية تتوافق مع التوجيهات الصادرة عن هيئة الإدارة المالية والهيئة التنظيمية العليا.^{١٦٤} فهذه السياسات تسعى لضمان أن يكون لدى البنك الرقمي آلية لمنع الجرائم المالية والمحافظة على سمعة النظام المالي. وتعتبر هذه المتطلبات جزءاً من الإطار التنظيمي الذي يضمن التزام البنك الأجنبي بمبادئ الشفافية في معاملاته.^{١٦٥}

تعتبر حالة Barclays Bank PLC v. Financial Conduct Authority (FCA) مثالاً بارزاً على تطبيق معايير مكافحة الفساد وغسل الأموال في البنوك الأجنبية. في هذا المثال، اتهمت هيئة السلوك المالي بنك باركليز بعدم اتباع سياسات صارمة تتعلق بمكافحة غسل الأموال والالتزام باللوائح الخاصة بالامتثال في المملكة المتحدة. والتي تعكس ضرورة الالتزام بسياسات فعالة لمكافحة الجرائم المالية لضمان توافق عملياتها مع قوانين المملكة المتحدة وللحفاظ على الاستقرار المالي،^{١٦٦} ومنها

- فرضت FCA على بنك باركليز غرامة قدرها ٧٢ مليون جنيه إسترليني في نوفمبر ٢٠١٥ بسبب إخفاقه في إدارة مخاطر الجرائم المالية بشكل مناسب في صفقة قيمتها ١.٨٨ مليار جنيه إسترليني مع عملاء من ذوي الثروات الضخمة والذين يُعتبرون

¹⁶³ Amal Clooney & Philippa Webb, *The Right to a Fair Trial in International Law* 315-317 (Oxford Univ. Press 2020).

¹⁶⁴ Gullifer & Payne، مرجع سابق، ص ٤١٠-٤١٢.

¹⁶⁵ Financial Conduct Authority, *Financial Crime Guide: A Firm's Guide to Countering Financial Crime Risks* 30-35 (2021).

¹⁶⁶ انظر Armour & Ferran، مرجع سابق ٤١٠-٤١٢؛ وانظر أيضاً Avgouleas, Emilios, *The Governance of Global Financial Markets: The Law, the Economics, the Politics* 258-Case Citation: Barclays Bank PLC v. Financial; 260 (Cambridge Univ. Press 2012) Conduct Authority, [2014] UKSC 4; Financial Conduct Authority, "Final Notice: Barclays Bank PLC," FCA Enforcement Reports (2015), at 5-12; Philip R. Wood, *Law and Practice of International Finance* 312-15 (2nd ed. Sweet & Maxwell 2019).

أشخاصًا مفصح عنهم سياسيًا (Politically Exposed Persons – PEPs) حيث أشارت FCA إلى أن باركليز لم يحصل على المعلومات الضرورية للامتثال لقواعد مكافحة الجرائم المالية، مبررًا ذلك بعدم رغبته في "إزعاج" عملائه.

- في نوفمبر ٢٠٢٤، وافق باركليز على دفع غرامة قدرها ٤٠ مليون جنيه إسترليني لـ FCA لعدم إفصاحه عن معاملات معينة مع كيانات قطرية خلال عملية زيادة رأس المال في عام ٢٠٠٨.

- في فبراير ٢٠٢٥، كشف باركليز في تقريره السنوي أن FCA تجري تحقيقًا في أنظمة مكافحة غسل الأموال والجرائم المالية للبنك، والذي ركز على الإشراف والإدارة التاريخية لبعض العملاء ذوي المخاطر العالية.

أما في القانون الأمريكي، فتشترط الجهات الرقابية، مثل هيئة الرقابة النقدية (OCC) ومجلس الاحتياطي الفيدرالي، أن تلتزم البنوك الأجنبية بمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقًا لقانون السرية المصرفية وقانون باتريوت. حيث تفرض هذه القوانين على البنوك الأجنبية إعداد سياسات واضحة وصارمة للتأكد من أن المعاملات المصرفية تتم بشكل قانوني. وتعمل السلطات الأمريكية على مراجعة هذه السياسات كجزء من عملية الترخيص، لضمان عدم استخدام البنوك الرقمية في الولايات المتحدة كوسيلة لتمويل الأنشطة غير المشروعة.^{١٦٧}

ففي قضية *Standard Chartered Bank v. Office of Foreign Assets Control (OFAC)* والتي تناولت امتثال البنوك الأجنبية للقواعد الأمريكية لمكافحة الجرائم المالية، فرضت وزارة الخزانة الأمريكية غرامة ضخمة ١.١ مليار دولار على بنك ستاندرد تشارترد لتورطه في معاملات مخالفة لقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تعد تلك الحالة مثالًا واضحًا على اهتمام الجهات الرقابية الأمريكية بضمان التزام البنوك الأجنبية، بما فيها الرقمية، بقوانين مكافحة الجرائم المالية.^{١٦٨} وفي تطبيق آخر، *HSBC Holdings*

¹⁶⁷ Jonathan R. Macey, *Corporate Governance: Promises Kept, Promises Broken* 286-289 (Princeton Univ. Press 2018).

¹⁶⁸ Gilmore, William C., *Dirty Money: The Evolution of Money Laundering Counter-*

PLC، فرضت الجهات الرقابية عقوبات صارمة على بنك HSBC بعد اكتشاف تورطه في أنشطة غسل الأموال المتعلقة بتجارة المخدرات في المكسيك، فهذا التطبيق يُظهر بوضوح كيف يؤدي عدم الالتزام بقواعد مكافحة غسل الأموال إلى عقوبات كبيرة، وهي تدل أيضًا على ضرورة أن تكون البنوك الأجنبية على دراية كاملة بالتزاماتها تجاه القوانين الأمريكية.^{١٦٩}

(ج) إفادة بحصول البنك الأجنبي على تصنيف ائتماني من قبل إحدى وكالات التصنيف الائتماني العالمية (Fitch Ratings, Moody's, S&P)، إن وجدت.

يشترط القانون المصري على البنوك الأجنبية الراغبة في تأسيس بنوك رقمية داخل البلاد الحاصلة على تصنيف ائتماني من قبل إحدى وكالات التصنيف الائتماني العالمية المعترف بها مثل Fitch Ratings، Moody's، أو Standard & Poor's أن تقدم إفادة بذلك ضمن مستندات طلب الترخيص، ويهدف هذا الشرط لضمان استقرار هذه المؤسسات وحمايتها من المخاطر المحتملة، وهو جزء من الإطار القانوني الهادف لتعزيز الشفافية والثقة في النظام المالي المصري.^{١٧٠} فالحصول على تصنيف ائتماني أحد المعايير الأساسية التي يستخدمها البنك المركزي لضمان الاستدامة المالية للبنوك الأجنبية فالتصنيف الائتماني يساعد على تقييم الجدارة الائتمانية للبنك، مما يقلل من احتمالات تعثره المالي. وعملياً، يلعب هذا

Measures 122-125 (Council of Europe Publishing, 4th ed. 2011); Financial Conduct Authority, "FCA Enforcement Actions: Standard Chartered Bank," FCA Enforcement Notice (2021).

¹⁶⁹ Gilmore, William C., *Dirty Money: The Evolution of Money Laundering Counter-Measures* 122-125 (Council of Europe Publishing, 4th ed. 2011); Mohammed Ahmad Naheem, *Risk of Money Laundering in the US: HSBC Case Study*, 19 J. Money Laundering Control 225, 227-228 (2016); E. W. Taylor, *The Global Banking Crisis: Implications for Money Laundering Enforcement*, 23 J. Fin. Crim. 145, 148 (2014); U.S. Dep't of Justice, *HSBC Statement of Facts*, DOJ Case File, Dec. 2012; Saule T. Omarova, *Ethics and Banking: Lessons from the HSBC Scandal*, 45 Minn. L. Rev. 265, 270 (2013); Bank for Int'l Settlements, *The Role of International Cooperation in Money Laundering Enforcement*, BIS White Paper 10-12 (2013); Justin O'Brien, *The Sword of Damocles: Who Controls HSBC in the Aftermath of Its Deferred Prosecution Agreement with the United States Department of Justice?*, 63 N. Ir. Legal Q. 533, 535-536 (2012).

¹⁷⁰ Basel Committee on Banking Supervision, *Core Principles for Effective Banking Supervision*, Bank for Int'l Settlements, pp. 25-28 (2012).

الشرط دوراً هاماً في حماية الاقتصاد المصري من المخاطر المصاحبة لانهايار البنوك.^{١٧١} فلا شك أن هذا الشرط يتوافق مع التوجهات العالمية في تنظيم البنوك الرقمية. فقد أشار بعض الفقه أن المتطلبات التنظيمية الصارمة، كالتصنيفات الائتمانية، ضرورية لتعزيز الاستقرار المالي ومنع الأزمات المالية الناجمة عن التشغيل غير المنظم للبنوك الرقمية. ومن الناحية العملية، فالامتثال لهذه المتطلبات يساهم في تعزيز الثقة لدى العملاء ويضمن حماية أموالهم، مما يعزز من ثقة المستثمرين الأجانب في السوق المصري.^{١٧٢} من جهة أخرى، لا يوجد شرط صريح في القانونين الإنجليزي والأمريكي يلزم البنوك الأجنبية بالحصول على تصنيف ائتماني من وكالات التصنيف العالمية للحصول على ترخيص لتأسيس بنك رقمي، ولكن هناك متطلبات أخرى تهدف لضمان استقرار البنوك الرقمية. فوفقاً لبعض الفقه فإن الجهات التنظيمية البريطانية تعتمد على تقييمات مخاطر شاملة تشمل الوضع المالي للبنك وتاريخ العمليات السابقة لضمان الجدارة الائتمانية.^{١٧٣}

وبالمثل، أشار بعض آخر من الفقه إلى أن الجهات التنظيمية الأمريكية، مثل هيئة الرقابة النقدية (OCC)، تتطلب تقييماً دقيقاً لسلامة رأس المال والسيولة، دون التركيز الحصري على التصنيفات الائتمانية. فمن الناحية العملية، فإن تطبيق هذه المتطلبات في المملكة المتحدة والولايات المتحدة يهدف إلى توفير إطار تنظيمي يضمن استقرار البنوك الرقمية دون فرض شروط محددة تتعلق بالتصنيف الائتماني.^{١٧٤} كما أكدت العديد من التطبيقات القضائية على أهمية توافر رأس مال كافٍ وسيولة كافية لضمان الاستقرار المالي، مما يعكس سياسة تنظيمية

¹⁷¹ Frank Partnoy, *The Siskel and Ebert of Financial Markets: Two Thumbs Down for the Credit Rating Agencies*, 77 Wash. U. L.Q. 619, 625–630 (1999); John C. Coffee Jr. مرجع سابق.

¹⁷² OECD, *Enhancing Consumer Confidence in Financial Markets: Regulatory Strategies*, OECD Report, pp. 15–20 (2020).

¹⁷³ Prudential Regulation Authority (PRA), *Supervisory Statement: Ensuring Financial Stability in International Banking*, PRA Rulebook, pp. 22–30 (2021).

¹⁷⁴ U.S. Federal Reserve, *Capital and Liquidity Requirements for Foreign Banks Operating in the U.S.*, Federal Reserve Report, pp. 18–24 (2021); Office of the Comptroller of the Currency, *Policy Statement on Financial Technology Companies' Eligibility to Apply for National Bank Charters*, 132 Harv. L. Rev. 1271, 1273–74 (2019).

مشابهة، ولكن بآليات مختلفة عن القانون المصري.^{١٧٥}

المبحث الثاني: الشروط الإجرائية لترخيص البنوك الرقمية

اهتمت عديد الأنظمة القانونية ببيان القواعد الإجرائية الواجب اتباعها لإصدار ترخيص البنوك الرقمية فاشتراط المشرع الكويتي تقديم طلب تأسيس البنك الرقمي والدراسة المعدة بشأنه للعرض على بنك الكويت المركزي لتقرير قبوله أو رفضه، وفي حال الموافقة، يصدر البنك المركزي موافقة مبدئية للمؤسسين للسير في إجراءات التأسيس خلال مدة مناسبة يحددها البنك المركزي. بحيث يلتزم المؤسسون خلال تلك المهلة باستكمال إجراءات التأسيس وفق الاستراتيجية وخطة العمل، بما في ذلك الحصول على موافقة البنك المركزي على أعضاء مجلس الإدارة المؤسسين ورئيس الجهاز التنفيذي والإدارة العليا للبنك.^{١٧٦} فلا شك أن إجراءات الحصول على الموافقة المسبقة قبل البدء في ممارسة الأنشطة المصرفية تتضمن تطبيق حد أدنى من المعايير الإلزامية من قبل الجهة التنظيمية، ومن بينها على نحو ما أشار الفقه بـ "العوامل القابلة للقياس"، مثل الملاءة المالية، والسيولة النقدية، والقدرة الفنية، والخبرة الإدارية، وحد رأس المال.^{١٧٧}

ويتضح مما سبق أن لائحة البنوك الرقمية الكويتية حددت مرحلتين لإصدار الترخيص للبنك الرقمي وهما الموافقة المبدئية والموافقة النهائية شأنها شأن لائحة البنوك الرقمية المصرية، إلا أنها لم تحدد الإجراءات الواجب اتباعها للحصول على الموافقة المبدئية أو الموافقة النهائية على عكس اللائحة المصرية، والتي بينت كافة الإجراءات الواجب اتباعها في كل مرحلة، كما أن اللائحة الكويتية لم تحدد إطار زمني لإصدار الموافقات،^{١٧٨} إلا أن اللائحة المصرية حددت مدة زمنية يتعين على البنك المركزي اتخاذ قراره في طلب الترخيص قبل انقضائها.

وفي هذا الصدد، سيتم استعراض إجراءات الحصول على ترخيص البنوك الرقمية الواردة

¹⁷⁵ In re Bear Stearns Mortgage Pass-Through Certificates Litigation, 851 F. Supp. 2d 746 (S.D.N.Y. 2012); In re Lehman Brothers Holdings Inc., 445 B.R. 143 (Bankr. S.D.N.Y. 2011); American Bank & Trust Co. v. federal reserve bank, 256 U.S. 350 (1921).

^{١٧٦} لائحة البنوك الرقمية الكويتية، رابعاً، المرحلة الثالثة.

^{١٧٧} انظر، Ross Cranston et al., مرجع سابق ص ٨٥.

^{١٧٨} لائحة البنوك الرقمية الكويتية، رابعاً، المرحلة الثالثة.

بلائحة البنوك الرقمية المصرية بمرحلتها، تتمثل المرحلة الأولى في الحصول على الموافقة المبدئية من البنك المركزي (المطلب الأول)، أما المرحلة الثانية فيحصل من خلالها طالب الترخيص على الموافقة النهائية من البنك المركزي (المطلب الثاني)، بحيث يشترط تقديم مستندات من طالب الترخيص لكل مرحلة منهما، ويتم اتباع إجراءات مختلفة أيضاً لكلاً منهما، وسيتم بيان كل مرحلة من مراحل الترخيص بشيء من التفصيل على النحو التالي:

المطلب الأول: الموافقة المبدئية على طلب الترخيص

أولاً - رسوم طلب الترخيص:

حددت لائحة البنوك الرقمية المصرية إجراءات الحصول على الموافقة المبدئية للترخيص بمزاولة النشاط المصرفي الرقمي والتي يتعين اتخاذها ومباشرتها من قبل مقدم طلب الترخيص أمام البنك المركزي المصري،^{١٧٩} فقد ألزم القانون طالب الترخيص بتقديم طلب إلى البنك المركزي لاتخاذ إجراءات تأسيس بنك رقمي أو فرع رقمي لبنك أجنبي، وما يُفيد سداد رسم فحص الطلب، وقد حددتها اللائحة بمبلغ مليون جنيه للبنك الرقمي المتخذ شكل شركة مساهمة أو خمسين ألف دولار أمريكي بالنسبة لفرع البنك الأجنبي الرقمي.

حيث تعد رسوم للحصول على الموافقة المبدئية للترخيص بمزاولة النشاط المصرفي الرقمي من العناصر الأساسية التي يتعين على مقدم الطلب الوفاء بها قبل تقديم الملف إلى البنك المركزي المصري. حيث يتم فرض هذه الرسوم لضمان جدية طالب الترخيص وتغطية التكاليف الإدارية المتعلقة بتقييم طلب الترخيص.^{١٨٠} تُعتبر هذه الرسوم جزءاً من نظام الحوكمة المالية الهادف إلى تعزيز الشفافية والكفاءة في الإجراءات التنظيمية، وتسهم في تحديد قدرة المؤسسات المالية على الالتزام بالمعايير المالية المطلوبة للدخول إلى السوق المصرفية.^{١٨١} ومن الناحية العملية، فإن سداد الرسوم يُعد شرطاً مبدئياً لا يتعين الاعفاء منه، حيث يشكل أول

^{١٧٩} لائحة البنوك الرقمية المصرية، القسم الثاني، قواعد الترخيص والتسجيل، البند ٢.

^{١٨٠} Basel Committee on Banking Supervision, *Core Principles for Effective Banking Supervision*, Bank for International Settlements, pp. 20–23 (2012).

^{١٨١} IMF, *Financial Sector Stability Assessment: Governance and Licensing Requirements*, IMF Country Report No. 21/150, pp. 35–38 (2021).

خطوة رسمية تُظهر جدية مقدم الطلب في متابعة إجراءات الحصول على الترخيص.^{١٨٢} وتطبيقاً، أبرزت عديد الحالات أهمية الالتزام بدفع رسوم التقديم كجزء من عملية الترخيص، حيث أن دفع الرسوم دليلاً على قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها المالية فلا يمكن قبول الطلبات دون استيفاء هذا الشرط.^{١٨٣} ومن الناحية العملية، فتستخدم هذه الرسوم لتغطية تكاليف تقييم القدرات الفنية والمالية للبنك الرقمي المقترح، بما في ذلك إجراء الدراسات اللازمة للتأكد من ملاءمة التكنولوجيا المستخدمة واستيفاء معايير الأمان الرقمي.^{١٨٤}

فيما يتعلق بالقانون المقارن نجد اختلافاً في آليات رسوم التقديم. ففي المملكة المتحدة، تتطلب الهيئات التنظيمية دفع رسوم تُحدد بناءً على حجم ونوع الخدمات المصرفية المقدمة، حيث تُستخدم هذه الرسوم لتغطية التكاليف الإدارية وضمان فحص شامل لطلب الترخيص.^{١٨٥} وفي الولايات المتحدة، تفرض هيئة الرقابة النقدية رسوماً ثابتة لتغطية تكلفة العمليات الإدارية والفحص القانوني للطلبات، حيث أن الرسوم تُساهم في تعزيز كفاءة عملية التقييم وضمان الامتثال للقوانين الفيدرالية.^{١٨٦} فلا شك أن فرض الأنظمة القانونية للرسوم يعكس الاتفاق بينها على وجود نفقات مالية لتغطية التكاليف الإدارية وتعزيز الشفافية في الإجراءات التنظيمية.^{١٨٧}

ثانياً - فحص طلب الترخيص:

وبعد أن يتم تقديم الطلب ودفع الرسوم على نحو ما سبق، يتم عرض طلب الترخيص

¹⁸² OECD, *Best Practices in Financial Licensing Procedures*, OECD Financial Papers, pp. 15–20 (2020).

¹⁸³ انظر، Schooner & Taylor، مرجع سابق، ص ٤٥-٤٦؛ وانظر أيضاً

Lev Menand & Morgan Ricks, *Federal Corporate Law and the Business of Banking*, 88 U. Chi. L. Rev. 1361, 1365–66 (2021); World Bank, *Enhancing Financial Integrity: The Role of Licensing Fees*, World Bank Report, pp. 12–16 (2019).

¹⁸⁴ European Central Bank, *Guide to Assessments of Licence Applications*, 5–6 (2019).

¹⁸⁵ Prudential Regulation Authority, *Fees Part of the PRA Rulebook: Chapter on Application Fees*, PRA Rulebook, pp. 15–20 (2023).

¹⁸⁶ Office of the Comptroller of the Currency (OCC), *Licensing Manual: Filing Fees and Financial Requirements*, OCC Publications, 2022, pp. 10–15.

¹⁸⁷ Basel Committee on Banking Supervision, *International Standards on Licensing and Fees: A Comparative Study*, Bank for International Settlements, 2018, 25–30.

على مجلس إدارة البنك المركزي لإصدار قراره بالموافقة أو الرفض، وتحقيقاً للسرعة وتوفيراً للوقت وضعت اللائحة قيد زمني للبت في الطلب وذلك خلال تسعين يوماً من تاريخ تقديمه مستوفياً المستندات المطلوبة، إلا أن اللائحة أجازت للبنك المركزي مدّ هذه المدة لمدة أخرى مماثلة بالنسبة للبنك الرقمي المتخذ شكل فرع بنك أجنبي، ويُراعى في تلك الحالة سياسة التعاون التي يتم الاتفاق عليها بين البنك المركزي والجهة الأجنبية المناظرة المختصة بالإشراف والرقابة في الدولة التي يقع فيها المركز الرئيسي للبنك الأجنبي، وذلك للتنسيق بينهما، للتأكد من اتساق القواعد المطبقة من قبل جهتي الرقابة، من أجل تحقيق الرقابة الفاعلة من قبل تلك الجهات، حيث أن المودعين ليس لديهم القدرة والكفاءة لمراقبة مسؤولي البنك عن الأضرار التي قد تلحق بودائعهم،^{١٨٨} لذا فإنه كان يتعين وجود جهة حكومية تتولى الإشراف على الأنشطة المصرفية للبنوك بغرض حماية حقوق المودعين بما يضمن انتظام النشاط المصرفي، حيث تتولى هذه الجهات الحكومية الرقابية وضع قواعد تنظيم رأس مال البنك، والتأمين على الودائع وذلك للحد من خسائر المودعين، وذلك لصعوبة التنسيق بين هؤلاء المودعين لممارسة الرقابة نظراً لكثرة عددهم،^{١٨٩} وذلك بغرض تحقيق التوازن بين مصلحتهم ومصلحة البنك.

فما لا شك فيه أن عملية مراجعة البنك المركزي المصري لطلبات الحصول على الموافقة المبدئية لمزاولة النشاط المصرفي الرقمي تعد من المراحل الحاسمة التي تهدف إلى ضمان توافق البنك الرقمي المقترح مع المعايير التنظيمية اللازمة لتحقيق الاستقرار المالي. فهذه العملية تبدأ بعد تقديم الطلب، حيث يتم فحص كافة الوثائق المقدمة بعناية، بما في ذلك دراسة الجدوى وخطط إدارة المخاطر والحوكمة.^{١٩٠} وتستغرق فترة المراجعة عادةً مدة زمنية

¹⁸⁸ Jonathan R. Macey & Geoffrey P. Miller, *Deposit Insurance, the Implicit Regulatory Contract, and the Mismatch in the Term Structure of Banks' Assets and Liabilities*, 12 YALE J. ON REGUL. 1, 10-12 (1995); Jonathan R. Macey & Maureen O'Hara, *The Corporate Governance of Banks*, 9 FED. RSRV. BANK N.Y. ECON. POL'Y REV. 91, 98 (2003). See generally Jonathan R. Macey & Elizabeth H. Garrett, *Market Discipline by Depositors: A Summary of the Theoretical and Empirical Arguments*, 5 YALE J. ON REGUL. 215 (1988).

^{١٨٩} انظر Diamond & Dybvig، مرجع سابق، ص ٤٠١.

¹⁹⁰ Basel Committee on Banking Supervision, *Core Principles for Effective Banking Supervision*, Bank for Int'l Settlements, pp. 18-25 (2012).

محددة، قد تتراوح بين ثلاثة إلى ستة أشهر، اعتماداً على مدى تعقيد المعلومات المقدمة واستيفاء كافة المتطلبات.^{١٩١} فالهدف من هذه المدة هو توفير الوقت الكافي للبنك المركزي لتقييم كافة الجوانب المتعلقة بالطلب وضمان الامتثال الكامل للمعايير المطلوبة.

من الناحية العملية، يعتمد البنك المركزي على لجان متخصصة لتقييم الطلبات، تتألف من خبراء في المجالات المالية والقانونية والتكنولوجية. فقد أكد القضاء على أن عملية المراجعة تتطلب التحقق من القدرة المالية والتقنية للبنك الرقمي لضمان تقديم خدمات آمنة وموثوقة للعملاء، كما يُطلب من طالب الترخيص تقديم تحديثات ومعلومات إضافية إذا دعت الحاجة، مما يُعزز من شفافية التقييم ويضمن الامتثال الكامل للمتطلبات التنظيمية.^{١٩٢}

فيما يتعلق بالقانونين الإنجليزي والأمريكي، تختلف إجراءات المراجعة والفترة الزمنية بشكل واضح، ففي المملكة المتحدة، تتولى الهيئات التنظيمية مراجعة الطلبات خلال فترة قد تصل إلى ستة أشهر، حيث يعتمد الفحص على تقييم شامل للمخاطر المتعلقة بالبنك الرقمي، بما في ذلك ملائمة الإدارة وكفاءة الأنظمة التكنولوجية المستخدمة.^{١٩٣} وفي الولايات المتحدة، تتطلب هيئة الرقابة النقدية (OCC) فترة مراجعة تتراوح بين أربعة إلى ستة أشهر، حيث تركز المراجعة على تقييم الجوانب المالية والتكنولوجية والامتثال للقوانين الفيدرالية. فإنه من الأهمية بمكان الالتزام بالمتطلبات التقنية والمالية لضمان استقرار البنوك الرقمية الجديدة.^{١٩٤} حيث يعكس هذا التباين في الإجراءات والفترة الزمنية بين الأنظمة القانونية اختلاف الأولويات في تقييم المخاطر وضمان الامتثال التنظيمي.

ثالثاً - الاخطار برفض طلب الترخيص:

وضعت اللائحة قيداً زمنياً آخر على البنك المركزي حال رفض طلب الموافقة المبدئية،

¹⁹¹ International Monetary Fund, *Egypt: Financial Sector Stability Assessment*, IMF Country Report No. 21/150, pp. 30–35 (2021).

¹⁹² World Bank, *Building Effective Financial Supervisory Systems: Best Practices*, World Bank Working Paper, pp. 15–20 (2020).

¹⁹³ Prudential Regulation Authority, *Application Review Process and Timelines for New Banks*, PRA Rulebook, pp. 12–18 (2023).

¹⁹⁴ Office of the Comptroller of the Currency, *Licensing Manual: Bank Applications and Timelines*, OCC Publications, pp. 8–15 (2022).

بأن يتم إخطار طالب الترخيص خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار الرفض، وهذا القيد الزمني يسري على طلب ترخيص البنك الرقمي المتخذ شكل شركة مساهمة مصرية وكذلك على طلب ترخيص لفرع البنك الأجنبي الرقمي. ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن جانب كبير من الفقه يؤيد حق الجهة التنظيمية في منح الموافقة المسبقة لمزاولة الأعمال المصرفية، فالموافقة المسبقة أصبحت من المتطلبات اللازمة للترخيص، حيث تؤكد المبادئ الأساسية للجنة بازل للرقابة الفاعلة على ضرورة أن يكون لدى الدول سلطة الترخيص المسبق، ومن ثم الحق في وضع المعايير ورفض الطلبات التي لا تفي بتلك المعايير.^{١٩٥} كما أنه وفقاً لبعض الفقه فإن قرارات الجهة التنظيمية بالترخيص بتأسيس البنوك قد لا تكون خاضعة لرقابة القضاء.^{١٩٦} ولا شك أن تحديد مدة زمنية معقولة للإخطار بقرار الرفض يهدف لتمكين المتقدمين من التفاعل مع القرار وفهم أسباب الرفض، وهو ما يعزز مبدأ الشفافية في الإجراءات الإدارية. وتختلف الفترة المحددة للإخطار باختلاف طبيعة الطلب وظروفه، إلا أن المبدأ القانوني السائد يفرض على البنك المركزي الالتزام بمعيار "المدة المعقولة" التي تتناسب مع حجم الطلب وتعقيده.

وفي الولايات المتحدة، لا يُحدد القانون الفيدرالي فترة محددة لإخطار المتقدمين بالرفض، ولكن تلتزم هيئة الرقابة النقدية بإخطار المتقدم خلال "فترة معقولة" تتناسب مع طبيعة الطلب. عادةً ما تكون هذه الفترة محددة بلائحة داخلية وقد تختلف وفقاً لتعقيد الطلب ومدى استيفاء الشروط القانونية. حيث تعتمد المحاكم الفيدرالية على مبدأ "المدة المعقولة" عند النظر في دعاوى مماثلة، مما يوفر مرونة تنظيمية تتماشى مع خصوصيات كل حالة.^{١٩٧} أما في المملكة المتحدة، تخضع فترة الإخطار بقرار رفض الترخيص الرقمي لقواعد هيئة الإدارة المالية (FCA) والتي تقرض "الإخطار الفوري" فور صدور القرار، مع إلزام البنك بتقديم توضيح كافٍ لأسباب

¹⁹⁵ Basel Committee on Banking Supervision, *Core Principles for Effective Banking Supervision*, Bank for International Settlements, Principle 3, pp. 10–15 (2012).

¹⁹⁶ Stokes, *Public Convenience and Advantage in Applications for New Banks and Branches*, 74 BANK. L.J. 921, 930 (1957).

^{١٩٧} انظر Gullifer & Payne، مرجع سابق، ص ٣٠٥؛ انظر Chris Brummer، مرجع سابق، ص ٨٨. Charles Proctor, *The Law and Practice of International Banking* 122 (2d ed. 2015).

الرفض ضمن فترة زمنية معقولة. كما تؤكد المحكمة العليا البريطانية في قضايا تنظيمية مماثلة على التزام الجهات التنظيمية بفترة الإخطار الفوري التي تلزم بتقديم قرار مبرر وواضح، مما يعزز مبادئ الشفافية في النظام المالي.^{١٩٨}

ويتضح مما سبق، اتفاق المشرع المصري والإنجليزي والأمريكي على ضرورة إخطار المتقدمين بقرارات الرفض ضمن فترة معقولة. إلا أن الاختلاف يكمن في مدة تحديد هذه المدة؛ حيث يشترط المشرع في مصر والمملكة المتحدة الإخطار الفوري بأسباب واضحة، بينما تعتمد الولايات المتحدة على معايير أكثر مرونة. وعلى الجانب الآخر، فعندما يتم قبول طلب الترخيص سالف الذكر وفحصه من قبل البنك المركزي فقد ألزمت لائحة البنوك الرقمية المصرية بأن يتم إرفاق العديد من المستندات والأوراق مع طلب الترخيص وقد ميزت اللائحة بين المستندات التي يتعين تقديمها في حالة ما إذا كان طالب الترخيص شركة مساهمة مصرية أو فرع بنك أجنبي،^{١٩٩} وسيتم بيان المستندات المطلوبة تقديمها في كلا الحالتين على النحو التالي:

الفرع الأول: مستندات الشركة المساهمة المصرية

تجدر الإشارة إلى أن اللائحة، تشترط تقديم مجموعة من المستندات والوثائق التي تهدف إلى ضمان جدية الجهة طالبة الترخيص، واستيفائها للمتطلبات القانونية والفنية اللازمة لمزاولة نشاط البنوك الرقمية، بالإضافة إلى أن هذه المستندات يتعلق بعضها بـ،

١- **البيانات الأساسية للشركة طالبة الترخيص:** مثل عقد التأسيس والنظام الأساسي، الهيكل التنظيمي للشركة وبيانات أعضاء مجلس الإدارة، والخطة الاستراتيجية للشركة متضمنة تقديم الخدمات الرقمية.

٢- **البيانات المالية:** مثل القوائم المالية المدققة لآخر ثلاث سنوات، إن وجدت، خطة التمويل ورأس المال المقترح، وإثبات الملاءة المالية لتغطية الحد الأدنى لرأس المال المطلوب.

٣- **البيانات الفنية:** مثل خطة العمل التشغيلية، مع التركيز على التكنولوجيا المستخدمة،

^{١٩٨} انظر، Ross Cranston et al., مرجع سابق ص ١٩٥-٢٠٠.

Financial Conduct Authority, *Decision Procedure and Penalties Manual (DEPP)*, § 2.5, at 15-20 (2023).

^{١٩٩} لائحة البنوك الرقمية المصرية، القسم الثاني، قواعد الترخيص والتسجيل، البند ٣.

إجراءات الحوكمة وسياسات إدارة المخاطر، والأمن السيبراني وحماية بيانات العملاء.

وسيتم تفصيل كل فئة من هذه البيانات بقدر من التفصيل على النحو التالي:

أولاً - البيانات الأساسية:

ألزمت لائحة البنوك الرقمية المصرية الشركة المساهمة طالبة الترخيص للحصول على الموافقة المبدئية بمزاولة نشاط البنوك الرقمية أن تقدم طلب الترخيص للبنك المركزي المصري مرفقاً المستندات الدالة على توافر الشروط سالفة الذكر. كما اشترطت اللائحة تقديم ما يلي:

١. بيان بالاسم المقترح للبنك الرقمي باللغتين العربية والأجنبية:

يتعين بيان بالاسم المقترح للبنك الرقمي باللغتين العربية والأجنبية، ومنعاً من تشابه أسماء الجهات التي تمارس ذات النشاط ومنعاً للخلط الذي قد يحدث للعملاء، لذا نصت اللائحة أن يرفق بالبيان السابق شهادة بعدم الالتباس للاسم التجاري والتي تصدر من وزارة التموين والتجارة الداخلية، كما أنه يجب أن يتضمن هذا البيان تحديد أغراض البنك الرقمي ومدته وعنوان مركزه الرئيسي ولا شك أن تلك المستندات تعمل على تحديد البنك الرقمي بطريقة نافية للجهالة لمنع الخلط والالتباس الذي قد يقع فيه العملاء فيه حالة ما إذا وجد تشابه بين اسم البنك الرقمي واسم بنك آخر، لذا فإنه يتعين على البنك المركزي قبل منح الترخيص التأكد من عدم وجود تشابه بين اسم البنك الرقمي طالب الترخيص وأية مؤسسة أخرى تمارس ذات النشاط المصرفي أو حتى تمارس أي نشاط تجاري آخر، وذلك من خلال إلزام طالب الترخيص بتقديم هذه المستندات والتي تهدف إلى حماية حقوق الملكية الفكرية وتجنب النزاعات القانونية بين المؤسسات المالية بشأن الأسماء التجارية.^{٢٠٠}

ويشترط المشرع الأمريكي التحقق من الاسم التجاري عند تسجيل البنوك الرقمية لمنع التشابه مع أسماء مؤسسات أخرى. حيث تُشرف هيئة FDIC وهيئة الرقابة النقدية (OCC) على هذه الإجراءات، كما تختلف الآليات التنظيمية من ولاية لأخرى، لكن الهدف الأساسي هو حماية المستهلكين والمؤسسات من الالتباس التجاري. أما في المملكة المتحدة، تتولى هيئة الادارة المالية (FCA) وبنك إنجلترا مسؤولية ضمان عدم الالتباس في الأسماء التجارية للبنوك

^{٢٠٠} انظر Douglas W. Arner et al، مرجع سابق، ص ١٢٨٥-١٢٩٠.

الرقمية، حيث تُشترط مراجعة الاسم التجاري مع السجل التجاري البريطاني (Companies House) قبل إصدار الموافقة المبدئية، بهدف تعزيز الشفافية وحماية حقوق الملكية الفكرية.^{٢٠١} وتطبيقاً لذلك، حيث رفعت "The First National Bank in Sioux Falls" دعوى قضائية ضد "First National Bank South Dakota" بسبب استخدام الأخير لاسم مشابه قد يضلل العملاء. تمحورت القضية حول انتهاك العلامة التجارية بموجب قانون Lanham Act، وركزت على احتمالية حدوث إلتباس بين العلامات التجارية بسبب تشابه الأسماء، طبيعة الخدمات، وسلوك العملاء. حيث قضت المحكمة بأن استخدام "First National Bank South Dakota" للاسم لا ينتهك العلامة التجارية لأن السياق التجاري وطبيعة العلامة لا تسببان ارتباك كبير بين العملاء. فلا شك أن هذه القضية توضح معايير استخدام الأسماء التجارية في القطاع المصرفي وكيفية تقييم احتمالية الإلتباس في الولايات المتحدة.^{٢٠٢} وفي القضاء البريطاني، قام بنك Barclays بمقاضاة RBS Advanta لاستخدام اسم وعلامة تجارية مشابهة قد يؤديان لتضليل العملاء، حيث دفع بنك Barclays بأن RBS Advanta تستفيد بشكل مخالف من سمعة علامتها التجارية. واستندت الدعوى إلى انتهاك حقوق العلامة التجارية بموجب قانون Trade Marks Act 1994، نظرت المحكمة في احتمالية حدوث إلتباس لدى العملاء بشأن العلامة التجارية، والتي قررت أن استخدام العلامة التجارية RBS Advanta يشكل انتهاكاً واضحاً لحقوق Barclays، فقد أكدت تلك القضية أن التشابه في العلامة التجارية يؤدي إلى الإضرار العملاء لعدم القدرة على التمييز بين الأسماء التجارية.^{٢٠٣}

^{٢٠١} انظر Armour & Gordon، مرجع سابق، ص ٤٠-٥٥.

Jonathan R. Macey & Geoffrey P. Miller, *Bank Failures, Risk Monitoring, and the Market for Bank Control*, 88 Colum. L. Rev. 1153, 1160-65 (1988); Richard Scott Carnell, *A Partial Antidote to Perverse Incentives: The FDIC Improvement Act of 1991*, 12 Ann. Rev. Banking L. 317, 325-330 (1993).

²⁰² *First National Bank in Sioux Falls v. First National Bank South Dakota*, 153 F.3d 885 (8th Cir. 1998); Daryl Lim, *Trademark Confusion Revealed: An Empirical Analysis*, 71 Am. U. L. Rev. 711, 720-25 (2022); Mark D. Robins, *Actual Confusion in Trademark Infringement Litigation: Restraining Subjectivity Through a Factor-Based Approach to Valuing Evidence*, 2 Nw. J. Tech. & Intell. Prop. 1, 5-7 (2004).

²⁰³ *Barclays Bank Plc v. RBS Advanta*, [1996] RPC 307.

فالقانون المصري يتفق مع القانون الأمريكي والبريطاني في اشتراط تقديم شهادة عدم الالتباس للاسم التجاري كجزء من طلبات الترخيص. ومع ذلك، فإن الإجراءات في مصر تُركّز على الحد من النزاعات القانونية، بينما تعتمد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على معايير أكثر مرونة، تُراعي الطبيعة الدولية للبنوك الرقمية. فالتطبيقات القضائية تؤكد أهمية هذا الشرط لضمان الشفافية وحماية النظام المالي من المنازعات التجارية.

٢. شهادة بعدم صدور أحكام إفسار أو إفلاس، أو أي جريمة:

حرصاً من المشرع المصري على ضرورة تمتع مؤسسي البنك الرقمي بسمعة طيبة سواء على المستوى الشخصي أو التجاري فقد ألزم طالب الترخيص بتقديم شهادة بعدم صدور أحكام إفسار أو إفلاس، أو أي جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة ضد أي من المؤسسين، ولا شك أن الغرض من هذه المستندات هو بث الطمأنينة للعملاء وتشجيعهم على التعامل مع تلك البنوك الرقمية، وأيضاً ضمان انتظام سير العمل المصرفي من خلال منح الترخيص للبنوك الرقمية التي يتمتع مؤسسوها بالكفاءة والخبرة والسمعة الحسنة واستبعاد سواهم.

فهذه الاشتراطات تهدف لضمان تمتع المؤسسين بالسمعة الحسنة، مما يعزز الثقة في البنك. فهذا النهج يعكس التزام المشرع المصري بالحوكمة الرشيدة وتطبيق معايير الشفافية لضمان نزاهة العمليات المصرفية وحماية النظام المالي من المخاطر المحتملة.^{٢٠٤} وأيضاً، يعد هذا الإجراء جزءاً من متطلبات الامتثال لتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF) التي تشدد على أهمية التحقق من الملاءة المالية والنزاهة القانونية للأفراد المرتبطين بإدارة المؤسسات المالية، بهدف الحد من الأنشطة غير القانونية مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب.^{٢٠٥}

في الولايات المتحدة، تعتمد الهيئات التنظيمية، مثل هيئة الرقابة النقدية (OCC) والاحتياطي الفيدرالي، نهجاً صارماً في مراجعة طلبات ترخيص البنوك، مع تركيز خاص على السجل المالي والجنائي للمؤسسين. حيث يتعين على المؤسسين تقديم وثائق رسمية تؤكد خلوهم

²⁰⁴ Basel Committee on Banking Supervision, *Principles for Enhancing Corporate Governance*, Bank for International Settlements (2010).

²⁰⁵ FATF, *Guidance on Transparency and Beneficial Ownership*, Financial Action Task Force (2014).

من أي سوابق مالية مثل الإفلاس أو جنائية مثل الاحتيال. كما يتم تطبيق إجراءات تقييم شاملة لضمان أن المؤسسين يتمتعون بالنزاهة المالية والقانونية اللازمة.^{٢٠٦}

ويشترط القانون تقديم أدلة تثبت أن المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الرئيسيين يتمتعون بسمعة جيدة وأنه لم تُصدر ضدهم أحكام تتعلق بالإعسار، أو الإفلاس، أو جرائم ماسة بالشرف، أو الأمانة. فهذه المتطلبات تعتبر جزءاً من فحص "الجدارة والصلاحية" (Fit and Proper) الذي تُجريه هيئة الرقابة النقدية OCC لضمان عدم وجود أي مخاطر تتعلق بالجدارة المالية أو الأخلاقية للمسؤولين فلا يتطلب القانون بالضرورة تقديم شهادة رسمية من "وزارة العدل" شأن القانون المصري، ولكن يجب على المرشحين تزويد هيئة الرقابة النقدية OCC بمعلومات كاملة حول تاريخهم الشخصي والمالي. كما قد يطلب منهم تقديم إفصاحات قانونية، بما في ذلك إقرارات تتعلق بعدم صدور أي أحكام إفلاس أو جرائم تمس الشرف والأمانة. حيث تُراجع هيئة الرقابة النقدية OCC هذه الإفصاحات بالتعاون مع وكالات أخرى، مثل مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) إذا لزم الأمر، للتحقق من صحة المعلومات المقدمة.^{٢٠٧} فعلى سبيل المثال، في حالة بنك "SoFi Bank"، تم التحقق من الخلفية المالية والقانونية لكل مرشح لمجلس الإدارة من خلال فحص دقيق، وتم الطلب منهم تقديم إفصاحات قانونية تتعلق بأية أحكام قضائية سابقة أو قضايا مالية قد تؤثر على أهليتهم. وتطبيقاً لذلك، قام أحد المؤسسين بمحاولة إخفاء سجله المالي الذي تضمن إفلاساً سابقاً أثناء التقدم بطلب للحصول على ترخيص مصرفي. اكتشفت هيئة الرقابة النقدية هذه المعلومات أثناء الفحص المبدئي للترخيص، حيث قضت المحكمة بأن الهيئة تصرفت بشكل قانوني عندما رفضت الطلب بناءً على اكتشاف السجل المالي غير المعلن. وأكدت المحكمة أن الشفافية التامة بشأن الخلفية المالية ضرورية للحصول على الترخيص. فتؤكد هذه القضية على أهمية الامتثال الكامل للإفصاح عن السجلات المالية أثناء طلب ترخيص البنك.^{٢٠٨}

^{٢٠٦} انظر Richard Scott Carnell et al.، مرجع سابق، ص ٢٢٥-٢٢٨.

²⁰⁷ OCC, *Licensing Manual*, Fit and Proper Requirements (2020).

²⁰⁸ Basel Committee on Banking Supervision, *Core Principles for Effective Banking Supervision*, Bank for International Settlements 7-8 (2012); *KeyBank Nat'l Ass'n v.*

وفي المملكة المتحدة، يتم الإشراف على ترخيص البنوك الرقمية من قبل هيئة الإدارة المالية وبنك إنجلترا. وتشمل الاشتراطات تقديم مستندات الملاءة المالية والنزاهة الجنائية لمؤسسي البنك. حيث يتم الاعتماد على "اختبار الصلاحية والملاءة Fit and Proper Test"، وهو إجراء لتقييم الجوانب الأخلاقية والمالية للمؤسسين.^{٢٠٩} فيشترط القانون لترخيص البنوك الرقمية، أن يقدم طالب الترخيص إفصاحات قانونية بعدم صدور أحكام بالإعسار ضدهم، أو الإفلاس أو جرائم ماسة بالشرف أو الأمانة. ولا شك أن هذه الاشتراطات تأتي في إطار ضمان "الجدارة والصلاحية (Fit and Proper Test)" الذي تُجريه الجهات التنظيمية كجزء من عملية الترخيص، فقد يُطلب من المرشحين تقديم "شهادة حسن السير والسلوك Certificate of Good Standing" التي تتضمن تأكيدات بعدم وجود أحكام سابقة تتعلق بالإفلاس أو الجرائم الماسة بالشرف والاعتبار. كما يتم التحقق من السجلات الجنائية والمالية للمرشحين بالتعاون مع وكالات الأمن القومي (National Crime Agency – NCA)، ففي حالة بنك "Monzo"، تم التحقق من الجدارة المالية والقانونية لأعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين من خلال تقديم تقارير تعيد بعدم صدور أي أحكام ضدهم، كما تم استخدام مراجعات إضافية من جهات مختصة لضمان سلامة الخلفيات الشخصية والمهنية للمرشحين.^{٢١٠}

فيعد توفير ضمانات حول الجدارة المالية والالتزام بالأخلاق المهنية للمساهمين الرئيسيين، وأعضاء مجلس الإدارة، والمسؤولين التنفيذيين، والتي تعتبر جزءاً من متطلبات "الجدارة والصلاحية (Fit and Proper Requirements)" الواجب على الأفراد المشاركين في تأسيس البنك الرقمي أو إدارته استيفائها، فهنا تبرز أهمية تقديم شهادة بعدم صدور أحكام إفلاس أو جرائم ماسة بالشرف أو الأمانة من السلطات المختصة. فتُعتبر هذه المتطلبات ضرورية لضمان نزاهة الأفراد طالبي الترخيص وثقة السوق المالي في إدارات البنوك الرقمية، مما يعزز استقرار النظام المالي. لذا ألزمت اللائحة تقديم شهادة بعدم صدور أحكام

Perkins Rowe Assocs., LLC, CIVIL ACTION NO. 09-497-JJB (M.D. La. Nov. 2, 2012)

²⁰⁹ Christopher Brummer, *Soft Law and the Global Financial System: Rule Making in the 21st Century*, 2nd ed., Cambridge University Press (2015).

²¹⁰ FCA Fit and Proper Test for Approved Persons, FCA Handbook (2019).

إعسار أو إفلاس أو أي جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة من وزارة العدل ضد أي من المساهمين أو المرشحين لعضوية مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين الرئيسيين حاملي الجنسية المصرية، للتأكد من صلاحيتهم لممارسة الاختصاصات الموكلة إليهم وأن يتمتعوا بالسمعة الحميدة بما يضمن انتظام النشاط المصرفي للبنك الرقمي ويعزز ثقة العملاء عند التعامل معه.^{٢١١}

وقد أكدت قضية (R v. NatWest (2021) على أهمية الالتزام بالمعايير التنظيمية، حيث فرضت المحكمة غرامة كبيرة على البنك بسبب عدم الامتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال. فهذا النهج يعكس حرص المشرع البريطاني على ضمان تمتع مؤسسي ومدراء البنوك الرقمية بالكفاءة المالية والنزاهة القانونية.^{٢١٢} ويتبين من هذه الحالات العملية، مثل حالة "SoFi Bank" في الولايات المتحدة و "Monzo Bank" في المملكة المتحدة، تم إلزام المرشحين لإدارة البنوك الرقمية بتقديم بيانات بعدم وجود أحكام قضائية بالإفلاس أو الجرائم الماسة بالشرف، فهذا الفحص الدقيق يُعد أمراً أساسياً لضمان استقرار البنوك الرقمية وثقة الجمهور بها.^{٢١٣}

ومن ثم تُظهر القواعد القانونية محل الدراسة توافق الهدف، وهو ضمان نزاهة المؤسسين وحماية النظام المالي. من خلال التركيز على الامتثال المحلي لقوانين الإفلاس والنزاهة الجنائية، مع الاتفاق مع المعايير الدولية، فالولايات المتحدة تطبق إجراءات مرنة، ولكنها تخضع لرقابة صارمة عبر مستويات متعددة، مع التركيز على الملاءة المالية، أما المملكة المتحدة فإنها تعتمد نظاماً أكثر شمولية يغطي الجوانب الأخلاقية والمالية ضمن اختبارات مفصلة.^{٢١٤}

ثالثاً - البيانات الفنية:

وحيث أن الأدوات المستخدمة من قبل البنك الرقمي لممارسة أنشطته المصرفية تعتمد

^{٢١١} لائحة البنوك الرقمية المصرية، القسم الثاني، قواعد الترخيص والتسجيل، البند ٢/١/٤، ٢/٢/٤.

^{٢١٢} Barnes, V., & De Pascalis, F., *R v. NatWest (2021): Another Turning Point in the Regulation of Big Banks?*, 44 *Comp. Law*. 143, 151 (2023)

^{٢١٣} انظر، Ross Cranston et al., مرجع سابق، ص ٢٢٥-٢٣٠.

PRA and FCA, *Bank Licensing Guidance*, Regulatory Reports (2018).

^{٢١٤} Douglas W. Arner, János Barberis & Ross P. Buckley, *FinTech and RegTech in a Nutshell, and the Future in a Sandbox*, 3 *Cap. Mkts. L.J.* 72, 85-87 (2017); Jonathan R. Macey, *Corporate Governance: Promises Kept, Promises Broken*, Princeton University Press (2008).

في المقام الأول على الأدوات التكنولوجية وشبكة الانترنت، فإن اللائحة بغرض التأكد من قدرة البنك الفنية تقديم خدماته المصرفية دون معوقات،^{٢١٥} يشترط القانون المصري على الشركات المتقدمة بطلبات ترخيص لتأسيس البنوك الرقمية تقديم:

١. خطة إستراتيجية شاملة لتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني:

تهدف هذه الخطة إلى ضمان حماية البنية التحتية الرقمية وضمان استمرارية العمل في مواجهة التهديدات السيبرانية حيث يسعى البنك المركزي المصري إلى تعزيز استقرار القطاع المصرفي الرقمي من خلال التأكد من جاهزية هذه المؤسسات لمواجهة التحديات التقنية وضمان حماية مصالح العملاء.^{٢١٦} على أن تتضمن الهيكل التنظيمي لتكنولوجيا المعلومات وخطة تعيينات الكوادر البشرية المؤهلة، وأيضاً آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات وسبل تعزيزها من سياسات وإجراءات ونظم الرقابة وإدارة المخاطر، وبيان الدعائم الأساسية للبنية التحتية المعلوماتية، وأهمها مراكز تشغيل البيانات الرئيسية والبدلية، البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، أنظمة تكنولوجيا المعلومات وتطبيقات الأعمال الرئيسية، التكنولوجيا اللازمة وضوابط الأمن السيبراني لتأمين البنية التحتية والأنظمة والتطبيقات وكافة المعلومات والبيانات في حالاتها المختلفة من نقل ومعالجة وتخزين وحفظ في نسخ احتياطية بما يضمن سرية وسلامة وإتاحة البيانات والتوافق مع الإطار العام للأمن السيبراني.^{٢١٧}

ففي الولايات المتحدة، تتولى جهات مثل هيئة الرقابة النقدية والمؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع تنظيم متطلبات الأمن السيبراني للبنوك الرقمية، والتي تشمل تقييم المخاطر السيبرانية وذلك من خلال إجراء اختبارات دورية لأنظمة البنوك الرقمية، كما أنها تشمل أيضاً التوافق مع لوائح الأمن السيبراني بما في ذلك الالتزام بقانون Gramm-Leach-Bliley Act، الذي يفرض معايير صارمة لحماية البيانات، بالإضافة إلى بيان خطط الاستجابة للحوادث

²¹⁵ See generally David G. Oedel, *Puzzling Banking Law: Its Effects and Purposes*, 67 U. COLO. L. REV. 477 (1996); Jonathon R. Macey & Geoffrey P. Miller, *Non-deposit Deposits and the Future of Bank Regulation*, 91 MICH. L. REV. 237 (1992).

²¹⁶ Basel Committee on Banking Supervision, *Principles for Sound Management of Operational Risk*, Bank for International Settlements (2011), pp. 12-15.

²¹⁷ لائحة البنوك الرقمية المصرية، القسم الثاني، قواعد الترخيص والتسجيل، البند ٣/١/٣.

والتي تشتمل على متطلبات الإبلاغ الفوري عن الهجمات السيبرانية إلى الجهات التنظيمية.^{٢١٨} أما في المملكة المتحدة، تتولى هيئة الإدارة المالية (FCA) وبنك إنجلترا مسؤولية تنظيم البنوك الرقمية، والتي تشترط إجراء اختبارات المرونة السيبرانية من خلال إلزام البنوك بإجراء اختبارات دورية لضمان استمرارية العمل، كما أنها تتضمن حوكمة تكنولوجيا المعلومات حيث تتطلب اللوائح وجود إطار واضح يحدد المسؤوليات التقنية، بالإضافة لوضع آلية للإبلاغ عن الحوادث السيبرانية مثلما أكدت قضية (2016) Tesco Bank Cyber Attack، حيث فرضت المحكمة غرامة على البنك بسبب إخفاقه في حماية بيانات العملاء.^{٢١٩} كما تعد قضية R v. NatWest (2021) مثالاً آخر على التشدد في تطبيق لوائح الأمن السيبراني، حيث فرضت المحكمة عقوبات صارمة على البنك بسبب التقصير في الامتثال للضوابط الفنية.^{٢٢٠} ومما لا شك فيه أن الخطة الإستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني تعد شرطاً أساسياً لترخيص البنوك الرقمية، حيث تعزز هذه المتطلبات استقرار القطاع المصرفي الرقمي وتوفر الحماية اللازمة ضد التهديدات السيبرانية. فتؤكد كافة الأنظمة القانونية على أهمية هذا الشرط لضمان استمرارية عمل البنوك وحماية العملاء.

٢. خطة التعهيد:

وبالإضافة إلى ما تقدم، فقد اشترطت اللائحة على طالب الترخيص ضرورة تقديم خطة التعهيد على أن تشتمل على قائمة بمقدمي خدمات التعهيد على أن تتضمن حالات التعهيد لأي من المساهمين أو الأطراف المرتبطة، آليات حوكمة عمليات التعهيد وإدارة المخاطر ونظم الرقابة عليها، وبيان الوسائل المتبعة لتأمين سرية البيانات في حالاتها المختلفة من نقل ومعالجة

²¹⁸ Office of the Comptroller of the Currency, *Federal Financial Institutions Examination Council IT Examination Handbook*, U.S. Department of the Treasury (2016), pp. 22-30.

²¹⁹ Financial Conduct Authority, *FG20/5: Guidance for firms on the fair treatment of vulnerable customers*, FCA (2020), pp. 45-50.

²²⁰ Victoria Barnes & Francesco De Pascalis, *R v NatWest (2021): Another Turning Point in the Regulation of Big Banks?*, 44 *The Company Lawyer* 143 (2023); Regina (the Financial Conduct Authority) v National Westminster Bank PLC (2021), Southwark Crown Court, Sentencing Remarks of Mrs Justice Cockerill, 13 December 2021, Para 121.

وتخزين وحفظ في نسخ احتياطية، وبيان الإجراءات الوقائية التي تحول دون إخلال مقدم الخدمة بشروط والتزامات عدم انقطاع الخدمة من حجب أو إيقاف، وبيان بالمهام المسندة للموظفين المسؤولين عن الأمن السيبراني، والضوابط المتبعة للتحكم في الدخول المصرح على أنظمة البنك الرقمي من قبل جميع موظفيه، وأيضاً تقديم خطة إدارة الأمن السيبراني مع تحديد مستوى المخاطر وأنواعها التي يستطيع البنك الرقمي تحملها من أجل تحقيق أهدافه الإستراتيجية.^{٢٢١}

وتجدر الإشارة إلى أن التعهيد (Outsourcing) يُعدّ من الممارسات الشائعة في القطاع المصرفي، حيث تُسند المؤسسات المالية بعض خدماتها إلى جهات خارجية متخصصة. يهدف هذا الإجراء إلى تحسين الكفاءة التشغيلية، خفض التكاليف، والتركيز على الأنشطة الأساسية للبنك. ففي القانون المصري، يُنظّم التعهيد المصرفي بموجب القانون المصرفي المصري، والذي يُعرّف خدمات التعهيد بأنها "الخدمات التي تسندّها الجهات المرخص لها لطرف ثالث للقيام بأي مهام أو أنشطة نيابة عنها". يمنح القانون مجلس إدارة البنك المركزي سلطة تحديد الخدمات ذات الأهمية التي تقدم للبنوك من خدمات تعهيد وخدمات تقنية، ووضع شروط وإجراءات تسجيل مقدميها بالبنك المركزي، حيث تشمل هذه الشروط متطلبات الحوكمة، وإدارة المخاطر، ومعايير أداء الخدمة، وضوابط الحفاظ على سرية المعلومات، كما يحظر القانون على البنوك الاستعانة بمقدمي تلك الخدمات من غير المسجلين لدى البنك المركزي، بحيث يكون البنك مسؤولاً مسؤولية كاملة عن تلك الأعمال.^{٢٢٢}

وفي الولايات المتحدة، يُنظّم التعهيد المصرفي من خلال توجيهات هيئة الرقابة النقدية والاحتياطي الفيدرالي، والتي تُشدد على ضرورة احتفاظ البنوك بالسيطرة الكاملة على الأنشطة المُعَهَّدة، وتضمن الامتثال للقوانين ذات الصلة، كما يُطلب من البنوك إجراء تقييم دقيق لمخاطر التعهيد، بما في ذلك مخاطر الامتثال، التشغيل، السمعة، والائتمان. كما يجب على البنوك تنفيذ عمليات رقابة مستمرة لضمان أداء مقدمي الخدمات وفقاً للمعايير المتفق عليها.^{٢٢٣} حيث

²²¹ European Central Bank, *ECB Guide on Outsourcing*, at 5–10 (2019).

²²² Jonathan R. Macey et al., مرجع سابق ص ٣٤-٤٠.

²²³ Latham & Watkins LLP, *Outsourcing – Guidance on the Legal and Regulatory Framework*, at 12–16 (2020).

يعتمد المشرع الأمريكي على إطار صارم لتقييم خدمات التعهيد من خلال قوانين مثل Gramm-Bliley Act و Federal Financial Institutions Examination Council (FFIEC)، والتي تتطلب أن تشمل خطط التعهيد تقييم المخاطر المرتبطة بالغير ومراجعة عقود التعهيد لضمان التزامها بمعايير الأمن السيبراني وحماية البيانات. بالإضافة إلى ذلك، أكدت لجنة FFIEC أن المؤسسات المصرفية مسؤولة عن أداء مزودي الخدمات الخارجيين، بما في ذلك ضمان التزامهم بمعايير الحوكمة وإدارة المخاطر.

وفي المملكة المتحدة، تلزم الهيئات التنظيمية البنوك بضمان أن التعهيد لا يُضعف من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التنظيمية، ويجب على البنوك إجراء تقييم شامل لمخاطر التعهيد، بما في ذلك مخاطر التشغيل، الامتثال، السمعة، والتركيز. كما يجب على البنوك التأكد من أن مقدمي الخدمات يمتلكون القدرات والموارد اللازمة لأداء المهام المُعهدَة بفعالية.^{٢٢٤} حيث يشدد المشرع على ضرورة التأكد من أن مقدمي الخدمات قادرين على تقديم الخدمة بجودة وموثوقية مستدامة. كما تتطلب لوائح FCA وضع خطط طوارئ لضمان استمرارية الخدمة في حالة فشل مزود الخدمة. ففي قضية (2018) *R. v. Third Party Service Providers*، أكدت المحكمة العليا على أن إخفاق المؤسسات المالية في مراقبة خدمات التعهيد يمكن أن يؤدي إلى إجراءات تنظيمية صارمة، بما في ذلك إلغاء الترخيص.^{٢٢٥}

تناولت المحاكم مسؤولية البنوك عن أفعال مقدمي خدمات التعهيد في الولايات المتحدة، قضت المحكمة في قضية *In re Heartland Payment Sys., Inc. Customer Data* بأن البنك مسؤول عن خرق البيانات من قبل مقدم خدمة التعهيد، مما يبرز أهمية مراقبة الأداء الخارجي. أما في المملكة المتحدة، أكدت قضية *R (Prudential plc) v Special Commissioner of Income Tax* على أهمية احتفاظ المؤسسات المصرفية بالسيطرة الكاملة على الأنشطة المُعهدَة لضمان الامتثال.^{٢٢٦}

²²⁴ Andrew Haynes, *Financial Services Law Guide* 88–95 (5th ed. 2021).

²²⁵ Bank of England, *Operational resilience, outsourcing and third party risk management*, Policy Statement PS7/21 (Mar. 2021).

²²⁶ Taylor Wessing LLP, *Outsourcing in Financial Services – Regulatory*

٣. خطة تنفيذ الاختبارات المطلوبة للكشف عن الثغرات والاختراق:

كما اشترطت اللائحة تقديم خطة تنفيذ اختبارات كشف الثغرات والاختراق بما يشمل جميع الأنظمة والتطبيقات، وأيضاً خطة متابعة حوادث الأمن السيبراني مع توضيح الآليات والإجراءات المتبعة فيها، وخطط الاستجابة لحوادث الأمن السيبراني واكتشافها وطرق الاستجابة السريعة والتعافي للحد من المخاطر الناتجة عنها، وخطة البرامج التدريبية لمديري الأنظمة ومسؤولي الأمن السيبراني، وكذلك خطة البرامج التدريبية لجميع موظفي البنك الرقمي وخطط زيادة الوعي والمعرفة لدى العملاء للحد من مخاطر الهجمات السيبرانية.^{٢٢٧}

ففي ظل التطور السريع للتكنولوجيا المالية، أصبحت البنوك الرقمية جزءاً أساسياً من النظام المصرفي الحديث. ومع ذلك، فإن هذا التطور يصاحبه زيادة في التهديدات السيبرانية، مما يستدعي وضع إطار قانوني صارم لضمان حماية البيانات والأموال. في هذا السياق، يشترط القانون المصري على البنوك الرقمية تقديم المستندات المتعلقة بالأمن السيبراني عند الترخيص، والتي تشمل خطط تنفيذ الاختبارات للكشف عن الثغرات والاختراقات، وخطط مراقبة ومتابعة حوادث الأمن السيبراني، وسياسات الاستجابة لها، بالإضافة إلى خطط التدريب لمديري الأنظمة ومسؤولي الأمن السيبراني، وبرامج توعية الموظفين والعملاء. تهدف هذه المتطلبات إلى تعزيز جاهزية البنوك الرقمية لمواجهة التهديدات السيبرانية وضمان استمرارية الأعمال.^{٢٢٨}

تُعد خطط تنفيذ الاختبارات للكشف عن الثغرات والاختراقات جزءاً من استراتيجية الأمن السيبراني لأي مؤسسة مالية، فهي تساعد في تحديد نقاط الضعف في الأنظمة والتطبيقات قبل أن يستغلها قراصنة الانترنت. حيث يشترط القانون المصري على البنوك الرقمية تقديم خطة لهذه الاختبارات كجزء من عملية الترخيص، مما يعكس التزام المشرع بحماية النظام المالي من

Developments and Practical Tips, at 22–30 (2020); *R (Prudential plc) v Special Commissioner of Income Tax* [2013] UKSC 1, [2013] 2 AC 185; *In re Heartland Payment Sys., Inc. Customer Data Sec. Breach Litig.*, 834 F. Supp. 2d 566 (S.D. Tex. 2011).

²²⁷ Catherine M. Downey, Comment, *The High Price of a Cashless Society: Exchanging Privacy Rights for Digital Cash?*, 14 J. MARSHALL J. OF COMPUTER & INFO. L. 303, 315 (1996)

^{٢٢٨} Jonathan R. Macey et al., مرجع سابق ص ٣٤٥-٣٥٠.

التحديات السيبرانية. وفي الولايات المتحدة، تلترم كافة البنوك بإجراء اختبارات دورية لكشف الثغرات كجزء من متطلبات الامتثال التنظيمي. وفقاً لتوجيهات هيئة الرقابة النقدية، يجب على البنوك تنفيذ اختبارات اختراق دورية لتقييم فعالية ضوابط الأمن السيبراني. وفي المملكة المتحدة، تُلزم هيئة الإدارة المالية البنوك بإجراء اختبارات دورية لتقييم نقاط الضعف في أنظمتها.^{٢٢٩} كما تُعتبر خطط مراقبة حوادث الأمن السيبراني ضرورية لاكتشاف التهديدات في مراحلها المبكرة والحد من تأثيرها. حيث يشترط القانون المصري على البنوك الرقمية تقديم خطة بالآليات والإجراءات الواجب اتباعها، لضمان جاهزية البنك للتعامل مع أي حادث بشكل فعال. ففي الولايات المتحدة، تُلزم لجنة الأوراق المالية والبورصات المؤسسات المالية بوضع قواعد لرصد حوادث الأمن السيبراني والإبلاغ عنها. أما في المملكة المتحدة، تُلزم هيئة الإدارة المالية البنوك بوضع أنظمة لرصد الحوادث والإبلاغ عنها في الوقت المناسب.^{٢٣٠}

٤. بيان بالقنوات الرقمية المخطط إتاحتها للعملاء:

كما ألزمت اللائحة طالب الترخيص بتقديم بيان بالقنوات الرقمية المخطط إتاحتها للعملاء، والخدمات المصرفية المقدمة من خلالها والأنظمة المرتبطة بها وخطط تأمينها، وعلى الأخص المقدمة عبر قنوات الصراف الآلي التقليدي أو التفاعلي، والإنترنت، وأيضاً أجهزة الهاتف، ومراكز الاتصال التفاعلية الصوتية أو الرقمية. كما يتعين على مقدم الطلب تقديم بيان بأدوات الدفع والقبول الإلكتروني المخطط إتاحتها للعملاء، والأنظمة المرتبطة بها وخطط تأمينها مثل بطاقات وأدوات الدفع الإلكترونية كالبطاقات المدفوعة مقدماً، الائتمان، الخصم المباشر، والمحافظ الإلكترونية (الهاتف المحمول)، وكذلك القبول الإلكتروني للمعاملات من خلال نقاط البيع الإلكترونية أو بوابة الدفع الإلكترونية أو رمز الاستجابة السريع.^{٢٣١} ولا شك أن هذا

²²⁹ Latham & Watkins LLP, *Outsourcing – Guidance on the Legal and Regulatory Framework*, at 12–16 (2020).

^{٢٣٠} Taylor Wessing LLP، مرجع سابق.

²³¹ Henry H. Perritt, Jr., *Legal and Technological Infrastructures for Electronic Payment Systems*, 22 RUTGERS COMPUTER & TECH. L.J. 1 (1996); Richard A. Givens, *The Banking and Currency Power, Technology, and the Future of the Market Economy*, 12 COMPUTER & HIGH TECH. L.J. 381 (1996).

الاشتراط يهدف لضمان امتلاك البنوك الرقمية لبنية تحتية تقنية متكاملة وأمنة قبل بدء عملياتها. فمن خلال تقديم هذه البيانات، يمكن للجهات التنظيمية تقييم مدى جاهزية البنك لتقديم خدمات مصرفية رقمية تتوافق مع المعايير الأمنية والقانونية. كما يتيح ذلك للجهات المختصة التأكد من أن البنك يمتلك خطاً واضحة لتأمين البيانات وحماية العملاء من المخاطر السيبرانية.^{٢٣٢}

ففي الولايات المتحدة، تخضع البنوك الرقمية للوائح صارمة تتعلق بالبنية التحتية التقنية والأمن السيبراني. والتي تشترط تقديم خطط تفصيلية حول القنوات الرقمية المستخدمة، والخدمات المقدمة، والأنظمة المرتبطة، وإجراءات التأمين المتبعة. على سبيل المثال، يتعين على البنوك الرقمية الامتثال لمتطلبات قانون سرية البنوك (Bank Secrecy Act) وقانون (Gramm-Leach-Bliley Act)، اللذين يفرضان قيود صارمة لحماية البيانات والخصوصية.^{٢٣٣} أما في المملكة المتحدة، تتطلب الهيئات التنظيمية من البنوك الرقمية تقديم خطط تفصيلية حول القنوات الرقمية والخدمات المقدمة، بالإضافة إلى إجراءات التأمين المتبعة لحماية البيانات والأنظمة. كما تفرض اللوائح البريطانية معايير صارمة لضمان استقرار النظام المالي وحماية المستهلكين.^{٢٣٤} وقد شهدت المحاكم الأمريكية قضايا تتعلق بإخفاق البنوك الرقمية في تأمين قنواتها الرقمية، مما أدى إلى فرض غرامات وعقوبات. على سبيل المثال، في قضية "In re Capital One Consumer Data Security Breach Litigation"، حيث تم تحميل البنك مسؤولية اختراق بيانات العملاء نتيجة لعدم كفاية إجراءات التأمين. وتؤكد هذه الحالات على أهمية الامتثال للمتطلبات التنظيمية المتعلقة بتأمين القنوات الرقمية وأدوات الدفع.^{٢٣٥}

وإمعاناً في حماية مصالح عملاء البنك الرقمي، فقد اشترطت اللائحة تقديم الإجراءات المتبعة للتعرف على هوية العملاء والتحقق منها، وكذلك بيان خطط الرقابة الداخلية والمخاطر والإدارة ونظم العمل والحوكمة، وكذا خطة تطبيق قواعد التمويل المستدام والإستراتيجية والسياسة

^{٢٣٢} انظر Michael S. Barr et al، مرجع سابق، ص ٢٥٣-٢٧٠.

^{٢٣٣} انظر Richard Scott Carnell et al، مرجع سابق، ص ٣٤٥-٣٦٠.

^{٢٣٤} Gullifer & Payne، مرجع سابق، ص ٣٥٦-٣٦٠.

²³⁵ In re Capital One Consumer Data Security Breach Litigation, 488 F. Supp. 3d 374 (E.D. Va. 2020); Daniel J. Solove & Paul M. Schwartz, Information Privacy Law 487-500, Wolters Kluwer (2022).

المزمع اتباعها في تصريف شئون البنك الرقمي، بما يشمل خطة استثمارية الأعمال اللازمة لضمان استمرارية تقديم الخدمات المختلفة.^{٢٣٦} بالإضافة إلى ما سبق، فإن اللائحة اشترطت في حالة البنك الرقمي المتخذ شكل شركة مساهمة مصرية التابع لبنك أو مؤسسة مالية، محلية أو أجنبية، تقديم بيان بالخدمات التي سيقدمها البنك أو المؤسسة المالية، بحسب الأحوال، نيابة عنه - إن وجدت، وكذلك تقديم التطبيقات المتعلقة بفحص الأسماء بالقوائم السلبية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحلية والعالمية (تطبيقات التحويلات، واعرف عميلك، ومراقبة معاملات العملاء عالية المخاطر) التي يستخدمها البنك أو المؤسسة المالية.

بالإضافة إلى ما سبق، تشترط سائر الأنظمة القانونية على البنك الرقمي طالب الترخيص بتقديم بيان يتضمن التجهيزات اللازمة لأعمال البنك الرقمي، لضمان توافقها مع السياسات الأمنية وإجراءات تأمين الجهاز المصرفي، وذلك للتأكد من ملاءمتها لطبيعة نشاط البنك الرقمي. وفي هذا السياق، يتطلب القانون من البنك الرقمي إثبات امتثاله لمعايير الأمن السيبراني وحماية البيانات وضمان استمرارية الأعمال، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. ففي الولايات المتحدة، يتطلب القانون من البنوك الرقمية تقديم بيان تفصيلي حول البنية التحتية التكنولوجية والتجهيزات الضرورية لضمان تنفيذ الأعمال المصرفية الرقمية بشكل آمن، حيث تُلزم الجهات التنظيمية الجهات طالبة الترخيص بتقديم خطط واضحة تتضمن جميع التجهيزات التقنية والمعدات المستخدمة، بالإضافة إلى التحقق من ملاءمة هذه التجهيزات لمعايير الأمن السيبراني.^{٢٣٧} كما يشترط على الجهات طالبة الترخيص تقديم دليل على تطبيق سياسات وإجراءات الأمن السيبراني وإدارة المخاطر التشغيلية، وتدابير لحماية البيانات المالية والشخصية للعملاء. فعلى سبيل المثال، ألزمت الجهات التنظيمية بنك "Varo Bank" عند تقديم طلب الترخيص، بتقديم وثائق توضح الإجراءات الأمنية المستخدمة لتأمين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى إثبات توافق هذه التجهيزات مع المعايير الواردة في إرشادات البنوك الفيدرالية للتكنولوجيا، ويشمل هذا توثيق الأمان السيبراني والتدابير المستخدمة

^{٢٣٦} لائحة البنوك الرقمية المصرية، القسم الثاني، قواعد الترخيص والتسجيل، البند ١٣/١٤، ١٥/١٣.

^{٢٣٧} انظر Richard Scott Carnell et al، مرجع سابق، ٢٣٥-٢٤٠.

لضمان استمرار العمليات دون انقطاع في حال حدوث هجمات سيبرانية.^{٢٣٨}

وذاً الحال في المملكة المتحدة، حيث ألزم القانون البنوك الرقمية بمعايير أمنية محددة كما نصت عليها "سياسة المرونة التشغيلية (Operational Resilience Policy) الخاصة بـ PRA و FCA حيث يتعين على البنوك تقديم توثيق يوضح كيفية استيفاء هذه المعايير، بما في ذلك السياسات المتعلقة باستمرارية الأعمال (Business Continuity) وخطط الاستجابة للحوادث السيبرانية. فعلى سبيل المثال، عند طلب بنك "Monzo Bank" للترخيص كان ملزماً بتقديم بيان واضح حول التجهيزات التقنية والبرمجيات المستخدمة لتأمين بيانات العملاء، بما في ذلك إجراءات منع هجمات الفدية وحماية الأنظمة من القرصنة.^{٢٣٩} لذا اشترطت اللائحة ضرورة تقديم بيان بالتجهيزات اللازمة لأعمال البنك الرقمي بما في ذلك المتطلبات الواردة بالتعليمات الخاصة بالسياسات الأمنية وإجراءات تأمين الجهاز المصرفي الصادرة في مايو ٢٠١٨ بما يتلاءم مع طبيعة نشاط تلك البنوك. ففي التطبيقات العملية السالفة، في حالة "Varo Bank" في الولايات المتحدة و "Monzo Bank" في المملكة المتحدة، كان على البنوك الرقمية تقديم بيان شامل حول التجهيزات التقنية المستخدمة ومدى ملاءمتها للسياسات الأمنية ومتطلبات الاستمرارية التشغيلية. حيث تُظهر هذه التطبيقات العملية أهمية الامتثال لمعايير الأمان لضمان استقرار النظام المصرفي الرقمي وحماية مصالح العملاء.^{٢٤٠}

ونظراً لأهمية التجهيزات الرقمية التي يستخدمها البنك الرقمي باعتبارها الوسيلة الوحيدة لممارسة أنشطته المصرفية، اشترطت اللائحة تقديم طالب الترخيص لتقرير من جهة مستقلة مؤهلة وذات خبرة ومعتمدة من البنك المركزي، يشتمل على تقييم لكافة مكونات البنية التحتية والنظم التكنولوجية وأمن المعلومات، ومدى كفاءة تلك الأنظمة وفعاليتها وقدرتها على دعم أنشطة وأعمال البنك بما يتفق مع متطلبات خطط الأعمال والخطط العامة لتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني الصادر بشأنها الموافقة المبدئية، لضمان تقييم دقيق وشامل للبنية التحتية

²³⁸ FFIEC, *IT Examination Handbook*, Security Controls (2021)

^{٢٣٩} انظر Kern Alexander et al., مرجع سابق، ص ٣٢٥-٣٢٩.

FCA Handbook, Operational Resilience Requirements (2021).

^{٢٤٠} انظر Ross Cranston et al., مرجع سابق، ص ٢٤٠-٢٤٥.

PRA & FCA, *Bank Licensing Guidance*, Regulatory Reports (2018).

والنظم التكنولوجية وأمن المعلومات، ويأتي ذلك اتساقاً مع الممارسات الدولية في هذا الصدد. ففي الولايات المتحدة، تلتزم البنوك الرقمية طالبة الترخيص بتقديم ذات التقرير ومن جهة مستقلة ومعتمدة. يُعرف هذا التقييم بتقييم "الاستعداد التكنولوجي (Technology Readiness Assessment)" ويهدف لضمان امتثال البنك لمعايير الأمان المطلوبة وحماية المعلومات المالية والشخصية للعملاء،^{٢٤١} وغالباً ما تكون هذه الجهات هي شركات مختصة بأمن المعلومات مُعترف بها في مجال تقييم الأنظمة المالية. فعلى سبيل المثال، في حالة بنك "SoFi Bank"، تطلب هيئة الرقابة النقدية OCC تقريراً من جهة مستقلة تُظهر فيه مدى الامتثال لمعايير الأمان السيبراني واستعداد البنية التحتية، وقد كانت هذه الجهة من شركات التدقيق الكبرى المعروفة بسمعتها العالمية.^{٢٤٢} وكذلك في المملكة المتحدة، فلضمان أن الأنظمة التقنية للبنك الرقمي قادرة على تحمل التهديدات الأمنية وتلبية معايير الحماية الخاصة ببيانات العملاء، فإن الهيئات التنظيمية تُلزم البنوك الرقمية طالبة الترخيص بتقديم تقرير من جهة مستقلة معتمدة وذات خبرة في مجال أمن المعلومات والتقنية المالية، ويجب أن تكون قادرة على تقديم تقييم موضوعي وشامل، تقيّم البنية التحتية والنظم التكنولوجية وأمن المعلومات، يُعرف هذا التقييم غالباً بتقييم "المرونة التشغيلية والأمن السيبراني (Operational Resilience and Cybersecurity Assessment)".^{٢٤٣} ففي حالة بنك "Starling Bank"، تم تكليف إحدى الشركات المعترف بها في مجال التدقيق التقني بإعداد تقرير مفصل حول البنية التحتية للبنك وأمن المعلومات، فهذا التقييم كان شرطاً أساسياً لحصول البنك على الترخيص النهائي.^{٢٤٤} ويتبين أن الغرض من تقديم المستندات السالفة هو الحد من مخاطر المعاملات المصرفية التي تمارسها البنوك الرقمية لتحقيق مصلحة العملاء، حيث تتطلب شبكة الخدمات المالية الرقمية الناجحة وجود إطار تنظيمي يحدد مسؤولية الجهات القائمة عليها لتعزيز الشمول المالي. فالجوانب القانونية والاقتصادية تقوم على تحليل الوسائل والمعايير المستخدمة من أجل

^{٢٤١} انظر Richard Scott Carnell et al، مرجع سابق، ص ٢٤٥-٢٥٠.

^{٢٤٢} FFIEC, *Cybersecurity Assessment Tool, Regulatory Guidance* (2021)

^{٢٤٣} انظر Kern Alexander et al، مرجع سابق، ص ٣٣٠-٣٣٥.

^{٢٤٤} PRA & FCA, *Bank Licensing Guidance, Regulatory Reports* (2019).

كفاءة المعاملات المصرفية،^{٢٤٥} وعندما يتعلق الأمر بقواعد المسؤولية، فالهدف الرئيسي يتمثل في تقييم كيف وإلى من ينبغي للقانون مساءلته عن المخاطر القانونية للمخالفات.^{٢٤٦}

الفرع الثاني: مستندات فرع البنك الأجنبي

تجدر الإشارة إلى أن تأسيس فروع للبنوك الأجنبية في العديد من الأنظمة القانونية تتطلب الامتثال لمجموعة من الضوابط القانونية لضمان استقرار النظام المالي وحماية مصالح العملاء. فهذه الضوابط تختلف باختلاف الأنظمة القانونية لكل دولة، وتشمل على حصول البنك الأجنبي على الترخيص المناسب من قبل السلطات الرقابية المختصة في الدولة المضيفة قبل بدء العمليات، وكذلك الامتثال للمتطلبات الرأسمالية، حيث يتعين على الفروع الأجنبية الالتزام بالحد الأدنى من رأس المال المطلوب وفقاً للقوانين الوطنية، بالإضافة لتقديم خطة عمل مفصلة توضح الأنشطة المقترحة، والسوق المستهدف، والاستراتيجيات التشغيلية، كذلك ضرورة الامتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأيضاً تعيين إدارة مؤهلة كالمديرين والمسؤولين التنفيذيين ذوي الخبرة والكفاءة لإدارة العمليات المحلية في الدولة المضيفة.^{٢٤٧}

ونظراً لأن فروع البنوك الأجنبية قد تثير العديد من المخاوف، لذا وضعت الكثير من الأنظمة القانونية تنظيم مغاير للقواعد المنظمة للبنوك العاملة، يتضمن شروط وإجراءات أكثر، فنظراً لزيادة المخاوف في الولايات المتحدة من عدم تلقي فروع البنوك الأجنبية الرقابة المناسبة من الهيئات التنظيمية الفيدرالية، أصدر الكونجرس القانون المصرفي الدولي ١٩٧٨ لإنشاء إطار قانوني أكثر ملاءمة لتنظيمها.^{٢٤٨} ففي القانون الأمريكي، تخضع فروع البنوك الأجنبية

²⁴⁵ N. L. Georgakopoulos, Principles and Methods of Economics: Enhancing Normative Analysis 123–130 (Cambridge Univ. Press 2005); W. Weigel, Economics of the Law: A Primer 45–50 (Routledge 2008); S. Shavell, Foundations of Economic Analysis of Law 200:10 (Harvard Univ. Press 2004).

²⁴⁶ Robert D. Cooter, *Economic Theories of Legal Liability*, 5 J. Econ. Persp. 11, 15–20 (1991); Guido Calabresi & Douglas Melamed, *Property Rules, Liability Rules, and Inalienability: One View of the Cathedral*, 85 Harv. L. Rev. 1089, 1095–1100 (1972).

^{٢٤٧} انظر Armour & Ferran، مرجع سابق، ص ٢١٠-٢١٥.

²⁴⁸ John P. Segala, *A Summary of the International Banking Act of 1978*, FRB RICHMOND ECON. REV., 16-19 (1979).

لعدة اشتراطات بهدف حماية النظام المالي وضمان الامتثال للقوانين الفيدرالية، ومن بينها التسجيل لدى مجلس الاحتياطي الفيدرالي (Federal Reserve Board) فيجب على البنوك الأجنبية الراغبة في تأسيس فروع في الولايات المتحدة التسجيل لدى مجلس الاحتياطي الفيدرالي والحصول على الموافقة اللازمة، بالإضافة للامتثال للقانون المصرفي الدولي والذي يحدد المتطلبات التنظيمية للبنوك الأجنبية، بما في ذلك متطلبات رأس المال والاحتياطي، بالإضافة للامتثال لقانون باتريوت الأمريكي (USA PATRIOT Act) حيث يتعين على الفروع الأجنبية تنفيذ سياسات وإجراءات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً لنصوص هذا القانون.^{٢٤٩}

ففي قضية Banco Nacional de Cuba v. Sabbatino، تناولت المحكمة العليا الأمريكية مسألة السيادة الأجنبية وتأثيرها على المعاملات الدولية، مما أظهر أهمية الامتثال للقوانين عند تأسيس فروع لبنوك أجنبية، وأكد على ذلك أيضاً القضاء البريطاني في قضية Bank of Credit and Commerce International (BCCI) collapse، تناولت المحكمة انهيار بنك BCCI وتأثيره على النظام المالي، وذكرت أن إهمال الرقابة على بنك BCCI بالشبكة الدولية له تبعات قانونية، وأدى إلى رفع دعاوى قضائية ضد بنك إنجلترا نظراً لغياب الرقابة مما أدى إلى تشديد الضوابط على فروع البنوك الأجنبية في المملكة المتحدة.^{٢٥٠}

ففي المملكة المتحدة، تخضع فروع البنوك الأجنبية لقواعد تهدف لضمان استقرار النظام المالي وحماية العملاء، وضرورة الحصول على ترخيص من هيئة الإدارة المالية (FCA) والهيئة التنظيمية العليا (PRA)، فيجب على البنوك الأجنبية الحصول على ترخيص الهيئتين قبل بدء عملياتها في المملكة المتحدة، بالإضافة للامتثال لمتطلبات رأس المال والسيولة، من خلال الالتزام بالحد الأدنى من متطلبات رأس المال والسيولة وفقاً لتوجيهات الهيئات التنظيمية، وكذلك الامتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.^{٢٥١} وسيراً على هذا المنوال فإن

^{٢٤٩} انظر Peter Conti-Brown، مرجع سابق، ص ١٢٠-١٣٠، وانظر أيضاً

Charles Proctor, Mann on the Legal Aspect of Money 345-50, 7th ed. (Oxford University Press, 2012).

^{٢٥٠} Banco Nacional de Cuba v. Sabbatino, 376 U.S. 398 (1964); Three Rivers Dist. Council v. Governor & Co. of the Bank of Eng., [2000] 2 W.L.R. 1220 (H.L.).

^{٢٥١} انظر المرجع السابق.

لائحة البنوك الرقمية المصرية ألزمت فرع البنك الأجنبي طالب الترخيص للحصول على الموافقة المبدئية بمزاولة نشاط البنوك الرقمية أن يقدم طلب الترخيص للبنك مصحوباً بالمستندات التالية: حيث اشترطت اللائحة ضرورة تقديم البنك الأجنبي طالب الترخيص ما يفيد موافقة المركز الرئيسي للبنك الأجنبي على إنشاء فرع له في مصر، وأيضاً موافقة السلطة المختصة بالدولة التي يخضع لها المركز الرئيسي على فتح الفرع مع إقرارها بأن البنك مرخص له بالعمل، ويحتفظ بمركز مالي سليم، كما يلتزم بالمعايير والضوابط الرقابية التي تطبقها تلك السلطة، وأيضاً تقديم تعهد من المركز الرئيسي للبنك الأجنبي بالتزام فرع البنك الأجنبي الرقمي بالقوانين المصرية واللوائح والقرارات السارية والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي، وتقديم تفويض صادر عن المركز الرئيسي للبنك الأجنبي باسم المدير المسئول عن فرع البنك الأجنبي الرقمي ونائبه مصدقاً عليه من وزارة الخارجية المصرية، والحصول على موافقة محافظ البنك المركزي عليهما قبل التعيين. وقد أشار بعض الفقه إلى أن هذه الضوابط تهدف للتأكد من التزام الفروع الأجنبية بالمعايير الرقابية الدولية من خلال التأكد من أن البنك الأجنبي يتمتع بسمعة مالية جيدة ويخضع لرقابة فعّالة في دولته الأم، مما يعزز الثقة في استقراره المالي وقدرته على الوفاء بالتزاماته في السوق المصري، مما يؤدي بالتبعية لضمان استقرار النظام المالي المصري.^{٢٥٢}

وفي الولايات المتحدة، تلتزم البنوك الأجنبية الراغبة في فتح فروع لها سواء رقمية أو تقليدية بتقديم ذات المستندات مثل موافقة السلطة الرقابية في دولة المقر الرئيسي كدليل على أن البنك الأجنبي مرخص له بالعمل في دولته الأم، ويتمتع بمركز مالي سليم، ويخضع لرقابة فعّالة في دولها الأم، ويلتزم بالمعايير الرقابية الدولية. كما أكد على ذلك المشرع البريطاني فاشترط قانون الخدمات المالية والأسواق لعام ٢٠٠٠ على البنك الأجنبي تقديم ما يفيد موافقة السلطة الرقابية في دولة المقر الرئيسي.^{٢٥٣} فقد أدى انهيار بنك (BCCI) سالف الذكر في عام ١٩٩١ إلى تشديد الضوابط على فروع البنوك الأجنبية، حيث تبين أن البنك لم يكن خاضعاً

^{٢٥٢} انظر Armour & Ferran، مرجع سابق ٢١٠-٢١٥.

^{٢٥٣} انظر المرجع Charles Proctor.

لرقابة فعالة في دولته الأم، مما أدى إلى خسائر كبيرة للمودعين والمستثمرين.^{٢٥٤}

وبغية التأكد من ضمان الشفافية والملاءة المالية للبنك الأجنبي قبل السماح له بالعمل في السوق المصري، ألزمت اللائحة البنك الأجنبي طالب الترخيص بتقديم صورة من النظام الأساسي للمركز الرئيسي مصدقاً عليها من السلطة المختصة الخاضع لها مصحوبة بترجمة معتمدة باللغة العربية، حيث يهدف هذا الإجراء إلى التأكد أن البنك الأجنبي يعمل وفقاً لنظام قانوني معترف به، ويمتثل للمعايير القانونية في دولته الأم.^{٢٥٥} كما أنه يتعين على البنك الأجنبي تقديم القوائم المالية عن آخر خمس سنوات مالية، مصحوبة بتقارير مراقبي الحسابات عنها. يهدف هذا المتطلب إلى تقييم الملاءة المالية للبنك والتأكد من استقراره المالي قبل منحه الترخيص للعمل في مصر. تساعد هذه المعلومات البنك المركزي المصري في تقييم قدرة البنك الأجنبي على الوفاء بالتزاماته المالية وضمان حماية مصالح المودعين والعملاء المحتملين.^{٢٥٦} ومما لا شك فيه أن هذا يراعي أفضل الممارسات الدولية، ففي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، تتطلب الهيئات التنظيمية من البنوك الأجنبية الرغبة في فتح فروع تقديم مستندات مشابهة. فيشترط مجلس الاحتياطي الفيدرالي تقديم نسخة من النظام الأساسي للبنك الأجنبي، مصدقاً عليها من السلطات المختصة في دولة المقر الرئيسي، بالإضافة لتقديم القوائم المالية المدققة عن السنوات الثلاث الأخيرة. لضمان امتثال البنك الأجنبي للمعايير القانونية والمالية في دولته الأم، وأنه يتمتع بالملاءة المالية اللازمة للعمل في السوق الأمريكي والبريطاني.^{٢٥٧} كما ألزمت اللائحة البنك الأجنبي طالب الترخيص بضرورة تقديم بيان من المركز الرئيسي بالخدمات التي سوف يقدمها بمصر، ويشمل ذلك الخدمات التقنية، والدعم الإداري، وإدارة المخاطر، والامتثال للمعايير الرقابية. يهدف هذا البيان إلى تحديد نطاق التعاون بين

^{٢٥٤} انظر المرجع السابق؛ وانظر أيضاً

Charles Goodhart, Financial Regulation: Why, How and Where Now? 150-60 (Routledge, 2013).

^{٢٥٥} انظر المرجع Charles Proctor.

^{٢٥٦} انظر Armour & Ferran، مرجع سابق ٢١٠-٢١٥.

^{٢٥٧} انظر، Schooner & Taylor، مرجع سابق، ص ١٥٠-١٥٥، Ross Cranston et al.، مرجع سابق، ص ٢٢٠-٢٢٥.

المركز الرئيسي والفرع الرقمي، وضمان توفير الموارد والخبرات اللازمة لنجاح العمليات المصرفية الرقمية في مصر.^{٢٥٨} وكذلك يجب على البنك الأجنبي تقديم بيان يوضح البرمجيات والأنظمة المتعلقة بفحص الأسماء بالقوائم السلبية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحلية والعالمية (تطبيقات التحويلات، وأعرف عميلك، وتلك الخاصة بمراقبة المعاملات عالية المخاطر المتعلقة بالعملاء)، يهدف هذا البيان إلى التأكد من أن الفرع الرقمي يمتلك الأدوات والأنظمة اللازمة للامتثال للمعايير الدولية والمحلية في مكافحة الجرائم المالية.^{٢٥٩}

وفي الولايات المتحدة، تفرض السلطات الرقابية اشتراطات مشابهة على البنوك الأجنبية الراغبة في فتح فروع رقمية. فيشترط مجلس الاحتياطي الفيدرالي (Federal Reserve Board) تقديم بيان بالخدمات التي سيقدمها المركز الرئيسي للفرع الرقمي، بالإضافة لبيان الأنظمة المستخدمة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتشمل نظام "أعرف عميلك" (KYC) ومراقبة المعاملات. وتهدف هذه المتطلبات إلى ضمان التزام الفروع الرقمية بالمعايير الرقابية وحماية النظام المالي الأمريكي من المخاطر المحتملة.^{٢٦٠} وفي المملكة المتحدة، تفرض الهيئات التنظيمية ذات المتطلبات على البنوك الأجنبية الراغبة في فتح فروع رقمية. يشترط تقديم ذات البيان الذي يوضح الخدمات التي سيقدمها المركز الرئيسي للفرع الرقمي.^{٢٦١}

كما ألزمت اللائحة البنك الأجنبي طالب الترخيص بتقديم ضمان غير مشروط من مركزه الرئيسي لتغطية جميع الودائع لدى فرعه الرقمي وكافة التزاماته الأخرى، مع التزام المركز الرئيسي بالتعويض عن أي خسائر عن أي سنة مالية قد تؤدي إلى عدم التزام فرع البنك الأجنبي الرقمي بالحد الأدنى للمتطلبات الرقابية خاصة المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال،^{٢٦٢} وذلك

^{٢٥٨} انظر Armour & Ferran، مرجع سابق ٢١٠-٢١٥.

^{٢٥٩} انظر، Schooner & Taylor، مرجع سابق، ص ١٥٠-١٥٥.

^{٢٦٠} انظر المرجع Charles Proctor.

^{٢٦١} انظر Ross Cranston et al.، مرجع سابق، ص ٢٢٠-٢٢٥.

^{٢٦٢} تشير كفاية رأس المال إلى قدرة البنك على مواجهة المخاطر من خلال الاعتماد على المبالغ التي تم دفعها من قبل المساهمين، إلى جانب بعض الاحتياطات الأخرى. انظر:

John W. Head, *Lessons from the Asian Financial Crisis: The Role of the IMF and the United States*, 7 KAN. J.L. & PuB. POL'Y 70, 81-82; Basle Comm. on Banking Supervision, *A New Capital Adequacy Framework* (June 1999).

خلال شهر على الأكثر من تاريخ اعتماد مراقبي حسابات فرع البنك الأجنبي الرقمي لهذه القوائم. ولا شك أن هذه المتطلبات تهدف إلى توفير حماية قانونية ومالية للمودعين والدائنين في حالة تعثر الفرع أو مواجهته لصعوبات مالية. فيعتبر هذا الإجراء ضروريًا لضمان استقرار النظام المصرفي المصري وتعزيز الثقة في الفروع الأجنبية.^{٢٦٣}

بالإضافة لما سبق، يتعهد المركز الرئيسي للبنك الأجنبي التعهد بتعويض أي خسائر قد يتكبدها الفرع الرقمي في مصر، خاصة تلك التي قد تؤدي إلى عدم التزامه بالحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال. يهدف هذا الالتزام لضمان قدرة الفرع على الوفاء بالتزاماته المالية والرقابية، مما يعزز استقرار النظام المالي ويحمي حقوق المودعين والدائنين.^{٢٦٤} ولذا الهدف نجد أن المشرع الأمريكي والبريطاني يفرض متطلبات مشابهة على البنوك الأجنبية الراغبة في فتح فروع، حيث يشترط مجلس الاحتياطي الفيدرالي، وهيئة الإدارة المالية البريطانية تقديم ضمانات من المركز الرئيسي لتغطية التزامات الفرع، بما في ذلك الودائع وحقوق الدائنين.^{٢٦٥}

فبعد تقديم هذه المستندات واستيفاء كافة شروط اللائحة فإنه يتعين على البنك المركزي القيام بفحص تلك المستندات للتأكد من صحتها بالإضافة للتأكد من توافر شروط اللائحة في طالب الترخيص بمزاولة نشاط البنك الرقمي، حيث يتم التأكد من صحة وتوافق المستندات المقدمة مع المتطلبات القانونية، بما في ذلك التحقق من التصديقات والترجمات، بالإضافة لتقييم الملاءة المالية من خلال تحليل القوائم المالية للبنك الأجنبي لتقييم ملاءته المالية واستقراره، وضمان قدرته على الوفاء بالتزاماته في مصر، وكذلك القيام بمراجعة أنظمة الامتثال من خلال فحص الأنظمة والتطبيقات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للتأكد من فعاليتها وامتثالها للمعايير الدولية والمحلية، بالإضافة للتدقيق في هيكل الحوكمة حيث يتم تقييم هيكل

²⁶³ Michael Gruson & Ralph Reisner, *Regulation of Foreign Banks: United States and International* (Butterworth Legal Publishers, 1990), pp. 45-50.

²⁶⁴ George Walker, *International Banking Regulation: Law, Policy and Practice* (Kluwer Law International, 2001), pp. 120-125.

²⁶⁵ Richard Dale, *International Banking Deregulation: The Great Banking Experiment 85-90* (Blackwell Publishers, 1992); Michael T. Skully, *International Banking: A Functional Approach* (Graham & Trotman, 1987), pp. 150-155.

الحوكمة والإدارة في البنك الأجنبي لضمان وجود نظم رقابة داخلية فعالة.^{٢٦٦}

مما لاشك فيه أن عدم التزام الجهة طالبة الترخيص بالاشتراطات الواردة أو عدم تقديم المستندات المطلوبة فإنه قد يؤدي إلى التأثير سلباً على الأنشطة المصرفية التي سيقوم بها البنك الرقمي.^{٢٦٧} لذا فإنه بعد انتهاء الفحص والتأكد من توافر الاشتراطات والتأكد من صحة المستندات المقدمة فإنه يتعين على البنك المركزي إصدار موافقة مبدئية على طلب الترخيص، حتى يتمكن طالب الترخيص من المضي قدماً لاستكمال باقي الإجراءات للحصول على الترخيص النهائي وتسجيل البنك الرقمي في السجل المعد لذلك لدى البنك المركزي حتى يقوم بمزاولة الأنشطة المصرفية من خلال البنك الرقمي المرخص به.

المطلب الثاني: إجراءات الموافقة النهائية

من الجدير بالذكر أن الموافقة المبدئية الواردة آنفاً لا تعني الترخيص بممارسة الأنشطة المصرفية من خلال البنك الرقمي، وإنما تعد مرحلة تمهيدية للترخيص أو موافقة على تأسيس البنك الرقمي، تليها مرحلة أخرى تتطلب شروطاً وإجراءات مختلفة، فحتى يمكن إصدار الترخيص النهائي للبنك الرقمي سواء بالنسبة سواء أكان طالب الترخيص شركة مساهمة مصرية أو فرع لبنك أجنبي، فإن البنك المركزي يقوم بفحص المستندات المقدمة في المرحلة الثانية لإصدار القرار النهائي بالموافقة على الترخيص أو لا.

وإضافة إلى ما سبق، فإن منح البنك المركزي للموافقة المبدئية لا يعد إلزاماً على البنك المركزي بإصدار ترخيص البنك الرقمي، فيمكن أن يصدر البنك المركزي موافقة مبدئية لاتخاذ إجراءات التأسيس، ثم يقوم برفض طلب الترخيص في المرحلة الثانية لعدم استيفاء الشروط المقررة أو لعدم صحة أيٍّ من المستندات المقدمة في المرحلة الثانية. فالموافقة المشروطة (Conditional Approval) تُعد مرحلة أساسية لترخيص البنوك الرقمية في القانون الأنجلوسكسونية. حيث تهدف هذه المرحلة إلى ضمان استيفاء المؤسسات المالية للمتطلبات

^{٢٦٦} انظر المرجع السابق، George Walker.

²⁶⁷ Alison M. Hashmall, Note, *After the Fall: A New Framework to Regulate "Too Big to Fail" Non-Bank Financial Institutions*, 85 N.Y.U. L. REV. 829, 843-44 (2010).

التنظيمية قبل بدء عملياتها بشكل كامل، مما يعزز استقرار النظام المالي وحماية المستهلكين. ففي المملكة المتحدة، تشرف كل من هيئة الإدارة المالية (FCA) والهيئة التنظيمية العليا (PRA) على عملية ترخيص البنوك الرقمية. حيث تتضمن هذه العملية مرحلة تُعرف بـ "المرحلة التمهيديّة (Mobilisation Phase)"، حيث يُمنح طالب الترخيص موافقة مشروطة للعمل ضمن نطاق محدود، مع التزامه باستيفاء متطلبات إضافية خلال فترة زمنية محددة.^{٢٦٨} وتشمل هذه المتطلبات تعزيز رأس المال، تطوير أنظمة الامتثال، وتوظيف الكوادر المؤهلة، حيث تهدف هذه المرحلة إلى تمكين المؤسسات من بناء قدراتها التشغيلية والامتثال للمعايير التنظيمية قبل الحصول على الترخيص الكامل.^{٢٦٩}

وفي الولايات المتحدة، حيث تتولى هيئة الرقابة النقدية (OCC) مسؤولية ترخيص البنوك الرقمية. تتضمن العملية إصدار موافقة مشروطة تُعرف بـ "الترخيص المشروط (Conditional Charter)"، حيث يُسمح لطالب الترخيص بالبدء في بعض الأنشطة المصرفية مع التزامها باستيفاء اشتراطات إضافية خلال فترة محددة.^{٢٧٠} تشمل هذه الاشتراطات تعزيز أنظمة الحوكمة، الامتثال لمعايير مكافحة غسل الأموال، وتطوير البنية التحتية التقنية. فتهدف هذه المرحلة إلى ضمان جاهزية البنك للعمل بكفاءة وامتثال قبل الحصول على الترخيص النهائي.^{٢٧١}

فبينما يشترك المشرعان في مفهوم الموافقة المشروطة لضمان الامتثال التدريجي للمعايير التنظيمية، يختلفان في التفاصيل. في المملكة المتحدة، تُركز المرحلة التمهيديّة على بناء القدرات التشغيلية والامتثال قبل بدء العمليات بشكل كامل،^{٢٧٢} بينما في الولايات المتحدة، يُسمح ببدء بعض الأنشطة المصرفية مع التزام المؤسسة باستيفاء المتطلبات الإضافية خلال

²⁶⁸ Michael Blair & George Walker, *Financial Services Law* 89-92 (3d ed. 2014) (Oxford University Press).

²⁶⁹ Charles Proctor, *The Law and Practice of International Banking* 201-203 (Oxford University Press 2010).

^{٢٧٠} انظر، Schooner & Taylor، مرجع سابق، ص ١٧٨-١٨٠.

²⁷¹ Jonathan R. Macey, *Macey on Corporation Law* 145-147 (Wolters Kluwer 2019).

²⁷² Jerry W. Markham, *A Financial History of the United States* 312-315 (M.E. Sharpe 2002).

فترة محددة.^{٢٧٣} وتطبيقاً لذلك، في المملكة المتحدة، حصل بنك "مونزو" الرقمي على الموافقة المشروطة عام ٢٠١٦، مما سمح له بإطلاق خدمات تجريبية قبل استيفاء الاشتراطات الرقابية. حيث حصل على الموافقة النهائية عام ٢٠١٧ بعد استيفاء جميع الاشتراطات. وفي الولايات المتحدة، منحت OCC عام ٢٠٢٠ الترخيص المشروط لبنك "Varo" الرقمي، ليصبح أول بنك رقمي يحصل على ترخيص مصرفي كامل بعد استيفاء المتطلبات الإضافية.^{٢٧٤}

أولاً - مدة استيفاء الاشتراطات والبت في الترخيص النهائي:

أجازت اللائحة لطالب الترخيص الصادر له موافقة مبدئية تقديم طلب الترخيص النهائي إلى محافظ البنك المركزي، إلا أن اللائحة أيضاً وضعت قيداً زمنياً على طالب الترخيص في هذه المرحلة بأن ينتهي من اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للتأسيس خلال سنة في حالة ما إذا كان طالب الترخيص شركة مساهمة مصرية أو ستة أشهر في حالة ما إذا كان طالب الترخيص فرع لبنك أجنبي،^{٢٧٥} وذلك من تاريخ إخطاره بالموافقة المبدئية، كما أجازت لمجلس إدارة البنك المركزي مد تلك المدة لمدة أخرى مماثلة. وقد أكد على ذلك العديد من الأنظمة القانونية.^{٢٧٦}

ففي المملكة المتحدة عادةً ما تستغرق هذه المرحلة بين ٦ إلى ١٢ شهراً، وفي الولايات المتحدة، عادةً ما تتراوح هذه الفترة بين ١٢ و ١٨ شهراً، ويمكن تمديدتها حسب حاجة البنك لاستكمال متطلبات معينة. وتشمل هذه المتطلبات تعزيز رأس المال، وتطوير قواعد الحوكمة، وتوظيف الكوادر المؤهلة، الامتثال لمعايير مكافحة غسل الأموال، وتطوير البنية التحتية التقنية. حيث تهدف هذه المرحلة لتمكين المؤسسات من بناء قدراتها التشغيلية والامتثال للمعايير التنظيمية قبل الحصول على الترخيص النهائي.^{٢٧٧}

وتطبيقاً لذلك، وافق البنك المركزي المصري في مايو ٢٠٢٤ على منح شركة مصر

²⁷³ Arthur E. Wilmarth Jr., *The Transformation of the U.S. Financial Services Industry* 215-218 (University of Illinois Press 2002).

^{٢٧٤} انظر المرجع السابق، Schooner & Taylor؛ Blair & Walker، مرجع سابق، ص ١٧٨-١٨٠.

²⁷⁵ Maier, *The Bases and Range of Federal Common Law in Private International Matters*, 5 VAND. J. TRANSNAT'L L. 133, 166 (1971).

^{٢٧٦} لائحة البنوك الرقمية المصرية، القسم الرابع، إجراءات الترخيص، البند ١/١/٤، ١/٢/٤.

^{٢٧٧} انظر المرجع السابق، Schooner & Taylor؛ Blair & Walker، مرجع سابق، ص ١٧٨-١٨٠.

للابتكار الرقمي الموافقة المبدئية لإطلاق أول بنك رقمي، حيث أعلنت الشركة عن اسم البنك الرقمي "onebank" وإن بنك" وهو أول بنك رقمي في مصر يحصل على الموافقة المبدئية. وبهذا القرار تنتهي المرحلة الأولى من إجراءات الترخيص والتي شملت الفحص النافي للجهالة للبنية التحتية، وأنظمة البنك، والأمن الخاص بتلك الأنظمة، حتى يتأكد البنك المركزي من قدرة البنك على تقديم الخدمات المصرفية للعملاء بشكل مستقر وآمن.^{٢٧٨} كما حصل بنك "مونزو" الرقمي في المملكة المتحدة على الموافقة المشروطة في عام ٢٠١٦، مما سمح له بإطلاق خدمات تجريبية قبل استيفاء متطلبات رأس المال والأنظمة الرقابية، إلى أن حصل البنك على الموافقة النهائية في عام ٢٠١٧ بعد استيفاء جميع المتطلبات. وفي الولايات المتحدة فإنه في عام ٢٠٢٠، منحت OCC الترخيص المشروط لبنك "Varo" الرقمي، ليصبح أول بنك رقمي يحصل على ترخيص مصرفي كامل بعد استيفاء المتطلبات الإضافية في الولايات المتحدة.

وإضافة لما سبق، فإن اللائحة نصت على أنه في حالة عدم اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للتأسيس خلال المدة المقررة سألغة الذكر، فإن الموافقة المبدئية تعتبر كأن لم تكن. إلا أن العديد من الأنظمة لم تكتف فقط برفض إعطاء الموافقة النهائية في حالة عدم الامتثال لمتطلبات الموافقة المبدئية، بل إنها قررت بعض التبعات القانونية في هذه الحالة. ففي المملكة المتحدة، حيث تُشرف الهيئات التنظيمية على التزام البنوك الرقمية بالشروط المقررة خلال المرحلة التمهيديّة (Mobilisation Phase)، فإذا لم يتمكن طالب الترخيص من استيفاء المتطلبات ضمن الفترة الزمنية المحددة (عادةً بين ٦ إلى ١٢ شهراً)، فإنه يتم إلغاء الموافقة المشروطة مما يؤدي بالتبعية إلى منع البنك الرقمي من التقدم للحصول على الموافقة النهائية، كما يؤدي ذلك أيضاً إلى الحرمان من تمديد المدة لاستيفاء الشروط، لكن عدم وجود مبررات معقولة لعدم الالتزام قد يؤدي إلى رفض التمديد، بالإضافة إلى تسجيل الجهة طالبة الترخيص في قائمة الرقابة السلبية، من خلال تسجيل الجهات التنظيمية معلومات عن عدم الالتزام، مما يؤثر سلباً على فرص الجهة طالبة الترخيص في التقدم بطلبات مستقبلية للحصول على تراخيص

^{٢٧٨} تُعد شركة مصر للابتكار الرقمي شركة تابعة لبنك مصر، فهو أكبر مساهمها. وتأسست الشركة في عام ٢٠٢٠ بهدف إنشاء أول بنك رقمي وفقاً للقواعد والتعليمات المنظمة والصادرة من البنك المركزي المصري.

مصرفية.^{٢٧٩} ولذلك فإنه في ٢٠٢٠، واجه بنك "ريفاولوت (Revolut)" صعوبات في استيفاء متطلبات الحوكمة والسياسات التشغيلية، مما أدى إلى تأخير الحصول على الموافقة النهائية.^{٢٨٠} وفي الولايات المتحدة، حيث تتولى هيئة الرقابة النقدية مسؤولية إصدار الموافقات المشروطة للبنوك الرقمية. فإن عدم استيفاء طالب الترخيص للاشتراطات المفروضة خلال المدة المحددة يؤدي لإلغاء الترخيص المشروط،^{٢٨١} بالإضافة لاتخاذ إجراءات قانونية وإدارية حيث قد تصدر OCC اخطاراً بإنهاء الترخيص، مما يلزم الجهة المتقدمة بإيقاف جميع الأنشطة المصرفية المرتبطة بالترخيص،^{٢٨٢} وأيضاً قد تقوم الجهة التنظيمية باتخاذ إجراءات ضد الإدارة، وذلك إذا كان عدم استيفاء الاشتراطات نتيجة سوء الإدارة، فقد تواجه إدارة البنك عقوبات تشمل منع المشاركة في أنشطة مصرفية مستقبلية. ومثال ذلك، حصل بنك "Varo" خلال الفترة بين ٢٠١٨ و ٢٠٢٠، على تمديد لفترة الموافقة المشروطة نتيجة تأخير في استيفاء أنظمة الأمان السيبراني، لكنه تمكن في النهاية من الوفاء بالمتطلبات والحصول على الترخيص النهائي.^{٢٨٣} وقد ألزمت اللائحة مجلس إدارة البنك المركزي بالبت في طلب الترخيص النهائي خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب مستوفياً المستندات المطلوبة والتي سيلبي ذكرها، سواء أكان

²⁷⁹ Michael Blair et al., *Financial Services Regulation in the UK: Principles and Practice* 234-237 (Oxford University Press, 2021).

²⁸⁰ Bank of Eng. & Prudential Regulation Authority & Fin. Conduct Authority, New Bank Authorisation Process: Mobilisation Phase (2023), <https://www.bankofengland.co.uk/prudential-regulation/new-bank-start-up-unit/new-bank-authorisation-process>; Revolut, Revolut Receives UK Banking Licence and Enters Mobilisation Stage (July 25, 2024), https://www.revolut.com/news/revolut_receives_uk_banking_licence/

²⁸¹ Arthur E. Wilmarth Jr., *The OCC's Preemption Rules Exceed the Agency's Authority and Present a Serious Threat to the Dual Banking System and Consumer Protection*, 23 ANN. REV. BANKING & FIN. L. 225 (2004).

²⁸² Arthur E. Wilmarth Jr., *The OCC's and FDIC's Attempts to Confer Banking Privileges on Nonbanks and Commercial Firms Violate Federal Laws and Are Contrary to Public Policy*, 39 Banking & Fin. Servs. Pol'y Rep. No. 10, at 1-25 (Oct. 2020).

²⁸³ Arthur E. Wilmarth Jr., *The OCC's Repeated Failures to Comply with the Dodd-Frank Act and Other Legal Authorities Governing the Scope of Preemption for National Banks and Federal Savings Associations*, 41 Banking & Fin. Servs. Pol'y Rep. No. 2 (Feb. 2022).

مقدم الطلب شركة مساهمة أو فرع لبنك أجنبي كما أنها أجازت لمجلس الإدارة مد هذه المدة لمدة أخرى مماثلة. وبالرغم من أن المشرع الأمريكي قد أرسى ذات الالتزام، حيث تلتزم الجهات التنظيمية بفحص طلب الترخيص النهائي، بعد استيفاء جميع الشروط المحددة في الموافقة المشروطة، بحيث يتم البت في الطلب خلال فترة تتراوح بين ٣٠ إلى ٦٠ يوماً من استلام الطلب المكتمل. ومع ذلك، قد تختلف هذه المدة بناءً على تعقيدات الطلب واحتياجات المراجعة الإضافية. وخلافاً لما سبق، فإنه في المملكة المتحدة، تلتزم الهيئات التنظيمية بمراجعة طلب الترخيص النهائي والبت فيه في أقرب وقت ممكن من تاريخ تقديمه، فبالرغم من عدم وجود إطار زمني محدد قانونياً للبت في طلب الترخيص النهائي، إلا أن الهيئات التنظيمية تسعى للبت في الطلبات في أقرب وقت ممكن لضمان استقرار السوق المالي.^{٢٨٤}

وعلى الرغم من أنه يتم البت في طلب البنك الأجنبي بفتح فرع رقمي خلال ذات المدة ووفقاً لذات الأوضاع والقيود والمزايا والاستثناءات إلا أن اللائحة اشترطت أن يتم ذلك طبقاً لسياسة التعاون التي يتم الاتفاق عليها بين البنك المركزي والجهة الرقابية في دولة المركز الرئيسي للبنك الأجنبي التابع له الفرع للتنسيق بينهما في مجال الرقابة والإشراف.^{٢٨٥}

ثانياً – أثر تغيير البيانات الواردة في طلب الترخيص:

ألزمت اللائحة الجهة طالبة الترخيص بالإخطار الفوري للبنك المركزي عن أي تغيير في البيانات المقدمة في طلب الترخيص، أما في حالة عدم تحديث بيانات المستندات المرفقة مع طلب الترخيص ابتداءً، فإنه يعتبر أنه قد قام بتقديم بيانات غير صحيحة، يشمل ذلك أي تعديلات على هيكل رأس المال، الخطط التشغيلية، أو الشخصية القانونية للبنك.^{٢٨٦} فما لا شك فيه أن المعلومات المقدمة في طلب الترخيص، تُعتبر أساساً لاتخاذ البنك المركزي قراره

^{٢٨٤} انظر Julia Black، مرجع سابق، ص 47-1045؛ وانظر أيضاً

Rory Van Loo, *Making Innovation More Competitive: The Case of Fintech*, 65 UCLA L. Rev. 232, 245-248 (2018); Eilís Ferran, *The Break-Up of the Financial Services Authority*, 31 Oxford J. Legal Stud. 455, 460-462 (2011)

^{٢٨٥} لائحة البنوك الرقمية المصرية، القسم الثاني، قواعد الترخيص والتسجيل، البند ٣/١/٤، ٣/٢/٤.

^{٢٨٦} لائحة البنوك الرقمية المصرية، القسم الرابع، إجراءات الترخيص، البند ٤/١/٤، ٤/٢/٤.

Symposium: Data Protection Law and the European Union's Directive: The Challenge for the United States, 80 IOWA L. REV. 431, 431-695 (1995).

بشأن الموافقة على الطلب، ومن ثم فإن أي تغييرات جوهرية في هذه المعلومات يمكن أن تُسبب آثاراً قانونية مختلفة. فإذا لم يتم إخطار البنك المركزي بالتغييرات، فقد يؤدي ذلك إلى رفض طلب الترخيص النهائي إذا كانت التغييرات تمس جوانب جوهرية تؤثر على الأهلية القانونية أو المالية لطالب الترخيص، أو قد تؤدي إلى إلغاء الترخيص المبدئي أو النهائي إذا ما تم اكتشاف تلك التغييرات بعد إصدار الترخيص.

وفي المملكة المتحدة، يُلزم المشرع طالب الترخيص الطلبات بإبلاغ الجهات التنظيمية بأية تغييرات جوهرية في المعلومات المقدمة، والتي تشمل التغييرات في رأس المال. كما يترتب على مخالفة هذا الالتزام العديد من التبعات القانونية مثل تأخير إصدار الترخيص في حالة إذا لم يتم إخطار الجهات التنظيمية في الوقت المناسب، أو رفض منح الترخيص كلياً إذا كانت التغييرات تُظهر ضعف الالتزام بمعايير الشفافية والنزاهة، أو إلغاء الموافقة المشروطة أو النهائية إذا ما كانت التغييرات تُعتبر مخالفة للشروط المقررة قانوناً.^{٢٨٧}

وفي عام ٢٠١٦، واجه بنك "Monzo" الرقمي تحديات في استكمال ترخيصه بسبب التغييرات المتكررة في الخطة التشغيلية، مما أدى إلى تأخير إصدار الموافقة النهائية. خلال فترة الموافقة المبدئية (Mobilisation Phase)، أبلغ البنك هيئة الإدارة المالية والهيئة التنظيمية العليا عن تغييرات في خطته التشغيلية، بما في ذلك إدخال خدمات جديدة غير مشمولة في الطلب الأصلي، ومن ثم أجرت تلك الهيئات التنظيمية مراجعة إضافية أدت إلى تأخير إصدار الموافقة النهائية، وقد أكد هذا المثال على أهمية التعاون مع الجهات التنظيمية وتقديم معلومات دقيقة وتحديثها باستمرار حتى بعد إصدار الترخيص النهائي.^{٢٨٨} وفي عام ٢٠١٨ قدم Starling Bank بيانات غير دقيقة حول هيكل رأس المال أثناء تقديم طلبه، مما أدى إلى طلب FCA إعادة التحقق من البيانات، حيث طُلب من البنك تقديم تقارير إضافية وتحديث الطلب، مما أدى إلى تمديد فترة الترخيص، وقد أكد هذا المثال بدوره على أن تقديم

^{٢٨٧} انظر John C. Coffee Jr، مرجع سابق.

^{٢٨٨} انظر Ross Cranston et al.، مرجع سابق ص ١٢٨-١٣٠.

René Bösch, ed., *Banking Regulation: Jurisdictional Comparisons* 92 (4th ed. 2016, Thomson Reuters).

بيانات غير دقيقة أو غير محدثة يمكن أن يؤدي إلى تأخير أو رفض الترخيص.^{٢٨٩} وكذلك في الولايات المتحدة، حيث تُعتبر الشفافية أحد المبادئ الأساسية للترخيص، لذا فأي تغيير في البيانات المقدمة يخضع لإجراءات تنظيمية صارمة، حيث يلتزم طالب الترخيص بإبلاغ الجهات التنظيمية فوراً بهذا التغيير في البيانات المقدمة خلال مراحل الترخيص، وفي حالة عدم الامتثال، يتعين على الجهات التنظيمية إلغاء الترخيص المبدئي أو النهائي، إذا كانت تلك التغييرات تؤثر على أهلية البنك للامتثال للمعايير التنظيمية، بالإضافة لاتخاذ إجراءات رقابية إضافية مثل طلب تقديم وثائق أو تقارير توضيحية إضافية. ومثال ذلك، بنك "Varo" الرقمي، الذي واجه تأخيراً في إصدار الترخيص النهائي بسبب تعديلات في هيكل رأس المال استوجبت إجراء مراجعات إضافية من قبل الجهات التنظيمية، فأثناء اجراءات الحصول على ترخيص بنك رقمي كامل، أبلغ طالب الترخيص هيئة الرقابة النقدية بحدوث تغييرات جوهرية في خططها التشغيلية، مما أدى إلى تأخير إصدار الترخيص النهائي، فعلى الرغم من التأخير، حصلت الشركة على الترخيص بعد تقديم تفسيرات كافية والامتثال للتوجيهات الرقابية، فقد أظهر هذا المثال أهمية الإبلاغ الفوري وتأثير ذلك على مدة البت في طلب الترخيص.^{٢٩٠}

ومثال آخر، قيام شركة "LendingClub Corporation" بتقديم بيانات غير دقيقة لهيئة الرقابة النقدية عند الترخيص، وتشمل تحديثات لم يفصح عنها في هيكل رأس المال والخطط التشغيلية، لذلك ألغت هيئة الرقابة النقدية موافقة الترخيص المبدئية، بسبب خرق التزامات الشفافية والإخطار الفوري عن التغييرات. فهذه الحالة أكدت على أهمية دقة المعلومات المقدمة خلال الترخيص، وأظهر كيف أن أي انتهاك لهذه القواعد يؤدي إلى رفض الطلب.^{٢٩١}

ثالثاً - مدة البت في طلب الترخيص:

إمعاناً من المشرع في سرعة إصدار الترخيص فقد ألزم البنك المركزي بضرورة إخطار

^{٢٨٩} انظر Kern Alexander et al، مرجع سابق، ص ٢٦٧.

^{٢٩٠} انظر Kern Alexander et al، مرجع سابق، ص ٢١٣-٢١٥.

^{٢٩١} انظر Richard Scott Carnell et al، مرجع سابق، ص ٣٤٤-٣٤٦.

Melanie L. Fein, *Federal Bank Holding Company Law* 289-292 (3d ed. 2011, Law Journal Press).

طالب الترخيص بقرار القبول أو بما يلزم عليه استيفاؤه من مستندات أو بيانات خلال تسعين يوماً من تاريخ تقديم الطلب، وإذا لم يقدّم الطالب بالاستيفاء خلال تسعين يوماً أخرى من تاريخ الإخطار المشار إليه يعتبر طلب الترخيص كأن لم يكن. أما في حالة صدور قرار من مجلس إدارة البنك المركزي برفض طلب الترخيص، فإنه يتعين على البنك المركزي إخطار طالب الترخيص بقرار الرفض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره.^{٢٩٢} ولا شك أن هذا النص يعكس رغبة المشرع المصري في تعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية والافصاح، وتشجيع الاستثمارات في القطاع المالي الرقمي، وتعزيز الكفاءة من خلال تقليل المدة الزمنية اللازمة لإصدار التراخيص، بالإضافة لحماية الأطراف المتقدمة بطلبات الترخيص من التأخير أو عدم اليقين.^{٢٩٣}

أما القانون الأمريكي فلا يفرض مواعيد إلزامية ثابتة لإصدار قرارات الترخيص، لكن يشترط مراجعة الطلبات في "وقت معقول". والتي تأخذ وقتاً أطول بسبب التحقيقات الشاملة في خطط الأعمال، رأس المال، وإدارة المخاطر. وعند رفض الطلب يخطر المتقدم بالرفض مسبقاً، ويحق له الطعن على القرار إدارياً وقضائياً. فالنظام الأمريكي يمنح مرونة أكبر لمراجعة الطلبات، لكنه قد يؤدي للتأخير. فلا يوجد التزام زمني صارم كما هو الحال في القانون المصري، مما يضع المستثمر أمام حالة من عدم اليقين.^{٢٩٤} ومثالاً، أظهرت قضية LendingClub Corp. v. OCC, 2019 WL 108882 (N.D. Cal. 2019) أن تأخيرات هيئة الرقابة النقدية في معالجة طلب الترخيص أثارت قلقاً بشأن كفاءة العملية التنظيمية.^{٢٩٥}

وفي المملكة المتحدة، تُحدد اللوائح الإنجليزية جداول زمنية صارمة لفحص طلبات الترخيص والبت فيها. فإذا كان الطلب مكتملاً، فيجب إصدار قرار بشأنه خلال ٦ أشهر، بينما يتم معالجة الطلبات غير المكتملة في غضون ١٢ شهراً كحد أقصى. وفي حال رفض الطلب، يتم إخطار مقدم الطلب كتابياً مع ذكر الأسباب التفصيلية، وهو ما يعكس التزام المملكة المتحدة

^{٢٩٢} لائحة البنوك الرقمية المصرية، القسم الثاني، قواعد الترخيص والتسجيل، البند ٤/٢/٥، ٤.

^{٢٩٣} انظر Kern Alexander et al، مرجع سابق، ص ١٤٨-١٥٢.

^{٢٩٤} انظر Richard Scott Carnell et al، مرجع سابق، ص ٣٤٤-٣٤٦؛ انظر Melanie L. Fein، مرجع سابق، ص ٢٨٩-٢٩٢.

^{٢٩٥} Howell E. Jackson, *The Role of Transparency in Financial Regulation*, 13 J. Int'l Econ. L. 161, 170-175 (2010); LendingClub Corp. v. Office of the Comptroller of the Currency, 2019 WL 108882 (N.D. Cal. 2019).

بمعايير الشفافية والمساءلة. حيث أكدت قضية R (on the application of Holmcroft Properties Ltd) v. KPMG LLP [2016] أهمية توفير مسوغات واضحة للقرارات التنظيمية، بما يضمن حقوق مقدمي الطلبات في هذه القضية، طعنت Holmcroft Properties Ltd في قرار رفض طلبها، مشيرة إلى أن الجهة التنظيمية لم تقدم أسباباً كافية للرفض. وقضت المحكمة بأن الجهات التنظيمية ملزمة بتوفير أسباب مفصلة وواضحة لرفض الطلبات، بما يضمن حقوق مقدمي الطلبات.^{٢٩٦}

رابعاً - نشر قرار الترخيص:

في حالة إصدار قرار بالموافقة على طلب ترخيص البنك الرقمي، ألزمت اللائحة قد البنك المركزي بنشر القرارات الصادرة عن البنك المركزي بترخيص للبنوك الرقمية في جريدة الوقائع المصرية على أن يقوم البنك الرقمي المرخص له بسداد رسوم النشر المقررة قانوناً، بالإضافة إلى إلزام البنك المركزي بنشر تلك القرارات على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي.^{٢٩٧} بيد أن اللائحة لم تضع مدة محددة لقيام البنك المركزي بالنشر وفقاً للقواعد سالفة الذكر، مما يعطيه سلطة تقديرية لاستيفاء شرط النشر في التاريخ الذي يراه مناسباً، إلا أنه من الضروري وضع قيد زمني لقيام البنك المركزي بنشر قرار الموافقة على الترخيص، منعاً لإطالة إجراءات الترخيص دون مبرر، وذلك تماشياً مع الاتجاه الذي تبناه البنك المركزي بوضع مدد زمنية محددة لتقديم طلب الترخيص وفحصه واستيفائه وإصدار القرار بشأنه وإخطار طالب الترخيص. وفي الولايات المتحدة، يتم مباشرة الترخيص من قبل هيئة الرقابة النقدية والاحتياطي الفيدرالي. ولا يوجد التزام قانوني صريح في القانون الفيدرالي بنشر قرار الموافقة على طلب الترخيص في الجريدة الرسمية أو في أي جرائد ورقية، ولكن هناك إلزام معين يتعلق بنشر الإشعارات والإجراءات ذات الصلة على الموقع الإلكتروني للجهة التنظيمية. فوفقاً لقانون البنوك الوطنية والقوانين الأخرى المنظمة لعمل هيئة الرقابة النقدية OCC، فإن الجهات التنظيمية تقوم

^{٢٩٦} انظر Kern Alexander et al، مرجع سابق، ص ٢٩٨-٣٠٣؛ وانظر أيضاً Armour & Ferran، مرجع سابق، ص ٣٢٠-٣٢٥.

R (on the application of Holmcroft Properties Ltd) v. KPMG LLP [2016] EWHC 323 (Admin).

^{٢٩٧} لائحة البنوك الرقمية المصرية، القسم الثاني، قواعد الترخيص والتسجيل، البند ٦/٢/٤.

بنشر ملخصات عن قرارات الموافقة أو قرارات أخرى هامة على مواقعها الإلكترونية من أجل ضمان الشفافية وتوفير المعلومات للجمهور. كما يُشترط في بعض الأحيان تقديم إشعارات عبر "السجل الفيدرالي (Federal Register)" بشأن العمليات ذات الأهمية، مثل التغييرات في هياكل ملكية الشركات المالية أو الترخيص لبنوك جديدة، وذلك لتعزيز الشفافية والتشاور مع الأطراف المعنية.^{٢٩٨} وعلى سبيل المثال، تم نشر إشعار الموافقة على ترخيص بنك "Varo Bank" على موقع هيئة الرقابة النقدية، بعد استكمال إجراءات الموافقة المشروطة والامتثال للمتطلبات النهائية. ويهدف هذا الإجراء لإعلام الجمهور والمستثمرين بالتطورات في السوق المصرفية والتأكد من أن البنوك الرقمية تعمل وفق الأطر التنظيمية المعمول بها.^{٢٩٩}

أما في المملكة المتحدة، تلتزم الهيئات التنظيمية بنشر قرارات ترخيص البنوك الرقمية، على مواقعها الإلكترونية. بينما لا يوجد أيضاً إلزام قانوني بنشر هذه القرارات في الجرائد الورقية، حيث تلتزم PRA و FCA بنشر المعلومات بشكل دوري على مواقعها الإلكترونية، بما في ذلك قرارات الترخيص ونتائج المراجعات للبنوك الجديدة. حيث يهدف هذا النهج إلى تعزيز مبدأ الشفافية وإعطاء الجمهور والمشاركين في السوق معلومات واضحة ومحدثة حول اللاعبين الجدد في السوق المالي. فعلى سبيل المثال، تم نشر قرار منح ترخيص "Starling Bank" على الموقع الإلكتروني لكل من PRA و FCA، حيث يتضمن النشر معلومات حول شروط الترخيص وأي قيود مبدئية قد تكون مفروضة خلال مرحلة التشغيل الأولية.^{٣٠٠}

فعلى الرغم من عدم وجود إلزام صريح في كلا النظامين بنشر قرارات الترخيص في الجرائد الورقية أو الجريدة الرسمية، إلا أن الجهات التنظيمية في مصر والولايات المتحدة والمملكة المتحدة تشترك في ضرورة نشر قرارات الموافقة على التراخيص بالرغم من اختلاف الوسائل. فالهدف هنا يكمن في تعزيز الشفافية وتمكين الجمهور من الوصول للمعلومات المتعلقة

²⁹⁸ 12 U.S.C. § 1828؛ Melanie L. Fein, *U.S. Banking Law and Regulation* 312-315 (4th ed. 2020).

²⁹⁹ Office of the Comptroller of the Currency, *OCC Grants National Bank Charter to Varo Bank, National Association* (July 31, 2020), <https://www.occ.treas.gov/news-issuances/news-releases/2020/nr-occ-2020-99.html>.

³⁰⁰ FCA, *New Bank Start-up Unit*, PRA and FCA Guidance (2016).

بالسوق المصرفي. يعتبر النظام الإنجليزي أكثر وضوحًا في التزامه بنشر قرارات الترخيص بشكل دوري، بينما يعتمد النظام الأمريكي على إشعارات السجل الفيدرالي في بعض الأحيان لأغراض الشفافية، أما القانون المصري فقد حرص على نشر قرارات الموافقة على الترخيص بالوسائل الالكترونية والورقية والتي تتفق مع قواعد الاثبات في القانون المصري بشكل عام.^{٣٠١} وبالرغم من اتحاد غالبية إجراءات الترخيص المقررة سواء أكان طالب الترخيص شركة مساهمة أو فرع لبنك أجنبي،^{٣٠٢} إلا أن بعض المستندات واجبة التقديم مع طلب الموافقة النهائية تختلف بحسب شكل مقدم الطلب الترخ، فمن أجل الحصول على الموافقة النهائية على طلب ترخيص البنك الرقمي، فقد ألزمت لائحة البنوك الرقمية الجهة طالبة الترخيص بتقديم واستيفاء العديد من المستندات اللازمة للترخيص والتسجيل بسجل البنوك الرقمية.^{٣٠٣}

خامساً – مراقب الحسابات:

يتعين على مقدم الطلب تقديم بيان بأسماء مراقبي الحسابات للتأكد من إدراجهم بسجل مراقبي الحسابات بالبنك المركزي، لبيان استيفائهم للمعايير والضوابط التي أقرها البنك المركزي في هذا الشأن، يعنى ذلك بضمان أن المراجعة المالية للبنك الرقمي تتم وفقاً لمعايير مهنية معترف بها تضمن النزاهة والدقة المالية. فذلك يعزز من دقة وشفافية التقارير المالية للبنوك الرقمية ويضمن استقرار المؤسسات المالية وحماية مصالح الأطراف المعنية^{٣٠٤} ففي الولايات المتحدة، يتعين على طالب ترخيص البنوك الرقمية تقديم بيان بأسماء مراقبي الحسابات المقترحين، وذلك لضمان امتثالهم للمعايير المهنية المعترف بها على المستوى الفيدرالي والولائي. وفقاً لقوانين " هيئة الرقابة النقدية OCC و"مجلس الاحتياطي الفيدرالي"، حيث يتعين على طالب الترخيص تقديم أسماء شركات التدقيق المالي المعتمدة (مراقب الحسابات) والتأكد من أن هذه الشركات مسجلة ومعترف بها من قبل الجهات المختصة، مثل "مجلس الإشراف على

^{٣٠١} القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم التوقيع الإلكتروني وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، المادة ١٤؛ انظر Ross Cranston et al., مرجع سابق، ص ٢١٠-٢١٥.

^{٣٠٢} Harfield, *Legal Considerations in International Banking*, 91 BANK. L.J. 624, 636 (1974).

^{٣٠٣} لائحة البنوك الرقمية المصرية، القسم الثاني، قواعد الترخيص والتسجيل، البند ٢/١/٤.
^{٣٠٤} لائحة البنوك الرقمية المصرية، القسم الرابع، إجراءات الترخيص، البند ٧/٢/١/٤، البند ٦/٢/٢/٤.

المحاسبة العامة (Public Company Accounting Oversight Board – PCAOB) "، فعلى سبيل المثال، بنك "Varo Bank" كان ملزماً بتقديم تفاصيل مراقبي الحسابات الذين اختارهم كجزء من عملية التقديم للترخيص، وتم التحقق من أنهم مسجلون لدى PCAOB ويتمتعون بالخبرة اللازمة في مراقبة حسابات البنوك.^{٣٠٥} فالقانون يشترط أيضاً على البنوك التأكد من أن مراقبي الحسابات يستوفون معايير التدقيق المالي والاستقلالية المهنية، حيث يلزم أن تكون شركات المحاسبة مسجلة لدى PCAOB وأن يكون لديها سجل يُظهر الالتزام بالمعايير المهنية المطلوبة للتدقيق في المؤسسات المالية. ويُعد هذا الأمر أساسياً لضمان الشفافية ودقة التقارير المالية للبنك الرقمي، وهو ما يعزز من ثقة المودعين والمستثمرين.^{٣٠٦}

وكذلك في المملكة المتحدة، تتطلب الهيئات التنظيمية أن يقدم طالب الترخيص بيان بأسماء مراقبي الحسابات القائمين على التدقيق المالي للبنك الرقمي، حيث يشترط القانون أن يكون مراقب الحسابات مُسجلاً في "سجل مراقبي الحسابات القانونيين (Register of Statutory Auditors) الذي يُدار من قبل "مجلس التقارير المالية (Financial Reporting Council – FRC). كما يتعين على البنوك الرقمية اختيار شركات مراجعة تتوافق مع معايير الاستقلالية والكفاءة المحددة من قبل PRA و FCA، حيث يتم التحقق من أنها تتمتع بالكفاءة المهنية اللازمة والخبرة الكافية لمراجعة حسابات المؤسسات المالية. فعلى سبيل المثال، بنك "Starling Bank" كان عليه تقديم بيان يتضمن اسم شركة المراجعة المالية المقترحة، وتمت مراجعة سجلات الشركة لدى FRC لضمان التزامها بالمعايير المعتمدة.^{٣٠٧}

وبعد تقديم هذه المستندات واستيفاء كافة الشروط الواردة بلائحة البنوك الرقمية فإنه يتعين على البنك المركزي القيام بفحص تلك المستندات للتأكد من صحتها بالإضافة للتأكد من توافر الشروط الواردة باللائحة للشركة المساهمة طالبة الترخيص بمزاولة نشاط البنك الرقمي، وبعد انتهاء الفحص والتأكد من توافر الاشتراطات والتأكد من صحة المستندات المقدمة فإنه يتعين على البنك المركزي اصدار موافقة النهائية لطلب الترخيص، حتى يتمكن طالب الترخيص

^{٣٠٥} انظر Richard Scott Carnell et al.، مرجع سابق، ٢٢٥-٢٢٨.

^{٣٠٦} PCAOB, *Auditor Registration Requirements*, PCAOB Guidance (2021).

^{٣٠٧} FCA Handbook, Requirements for Auditors (2019).

من المضي قدماً لاستكمال باقي الإجراءات بتسجيل البنك الرقمي في السجل المعد لذلك لدى البنك المركزي حتى يقوم بمزاولة النشطة المصرفية من خلال البنك الرقمي المرخص به. أما في حالة تقديم مستندات غير متطابقة مع ما ورد باللائحة فقد ألزمت البنك المركزي بضرورة إخطار طالب الترخيص بما يلزم عليه استيفاءه من مستندات أو بيانات خلال تسعين يوماً من تاريخ تقديم الطلب، وإذا لم يقدّم الطالب باستيفاء المطلوب خلال تسعين يوماً أخرى من تاريخ الإخطار المشار إليه يعتبر طلب الترخيص كأن لم يكن.^{٣٠٨}

المبحث الثالث: تسجيل البنوك الرقمية

مما لا شك فيه، أن هناك ثمة فروق تنظيمية فيما يتعلق بقيد البنوك الرقمية في السجل الرسمي. سواء كان هذا السجل لقيد البنوك التقليدية أو البنوك الرقمية، حيث تتوقف القواعد في كل بلد على طبيعة النهج التنظيمي الذي تتبعه الإدارة، وكذلك على السياسة التشريعية المصممة لمواكبة التطورات في القطاع المالي والتكنولوجي.

ففي الولايات المتحدة، لا يوجد سجل خاص لقيد البنوك الرقمية فقط؛ حيث يتم قيد البنوك الرقمية في سجل البنوك التقليدية. مما يعني أن البنك الرقمي الذي يحصل على ترخيصه من هيئة الرقابة النقدية يُعامل كبنك تقليدي فيما يخص متطلبات القيد والتنظيم، وبالتالي يتم تسجيله ضمن السجل العام للبنوك الوطنية.^{٣٠٩} حيث تعتبر هذه المقاربة التنظيمية متوافقة مع الهدف من توحيد المعايير والامتثال بين البنوك التقليدية والبنوك الرقمية، حيث يجب على جميع البنوك، بما في ذلك البنوك الرقمية، الامتثال لمتطلبات رأس المال، ومعايير الامتثال الخاصة بمكافحة غسل الأموال (Anti-Money Laundering - AML)، وغيرها من المعايير التنظيمية. ومن خلال هذا النهج، تتمتع البنوك الرقمية بنفس الامتيازات والالتزامات التنظيمية مثل البنوك التقليدية، ولا يُنظر إليها ككيان مختلف يتطلب سجلاً خاصاً. على سبيل المثال، "Varo Bank"، بعد حصوله على الترخيص، تم تسجيله في سجل البنوك المعتمد من هيئة

^{٣٠٨} لائحة البنوك الرقمية المصرية، القسم الثاني، قواعد الترخيص والتسجيل، البند ٥/١/٤، ٥/٢/٤.

^{٣٠٩} OCC, National Bank and Federal Savings Association Listings, Regulatory Guidance (2021)

الرقابة النقدية، وهو نفس السجل الذي تُسجل فيه البنوك التقليدية الأخرى.^{٣١٠}

وفي المملكة المتحدة، لا يوجد سجل مستقل للبنوك الرقمية؛ بل يتم قيدها في سجل البنوك الذي يشمل جميع البنوك العاملة في المملكة المتحدة، سواء كانت تقليدية أو رقمية. حيث تُسجل البنوك الرقمية في السجل الذي تُديره PRA و FCA، ويتم نشر هذا السجل على المواقع الرسمية للهيئات التنظيمية لضمان الشفافية والامتثال. ومن ثم يخضع البنك الرقمي لنفس المعايير التي تُعامل بها البنوك التقليدية فيما يتعلق بالالتزام بالمطلوبات التنظيمية ومعايير الجدارة المالية والسياسات الأمنية. فعلى سبيل المثال، بنك "Monzo Bank" تم تسجيله ضمن السجل الرسمي للبنوك الذي يشمل كافة المؤسسات المالية المعترف بها في المملكة المتحدة، ولم يتم فصله ضمن سجل مستقل للبنوك الرقمية.^{٣١١} وسيراً على ذات النهج، فقد نصت لائحة البنوك الرقمية الكويتية على ضرورة قيد البنك الرقمي في سجل البنوك لدى بنك الكويت المركزي شأنه في ذلك شأن البنوك التقليدية،^{٣١٢} وذلك بعد الانتهاء من إجراءات تأسيس البنك الرقمي والحصول على تراخيص الجهات الرسمية الأخرى، وبعد مراجعة إجراءات البنك التنفيذية وجاهزية البنك لبدء الأعمال المصرفية. بحيث يتم هذا التسجيل بناءً على طلب يقدم على النموذج المعد لذلك مستوفياً جميع البيانات المطلوبة بموجب لائحة سجل البنوك. ويكون التسجيل بقرار من وزير المالية بناءً على توصية مجلس إدارة البنك المركزي، ولا يجوز لأي بنك أن يباشر أعماله إلا بعد قيده في هذا السجل.

وعلى خلاف ما سبق، فإن لائحة البنوك الرقمية المصرية أوجدت سجل خاص لقيد البنوك الرقمية يختلف عن سجل البنوك التقليدية،^{٣١٣} حيث اشترطت تسجيل البنك الرقمي المرخص له في سجل خاص يُعد لهذا الغرض بالبنك المركزي بعد الحصول على الموافقة المبدئية لاتخاذ إجراءات التأسيس، وذلك قبل صدور قرار مجلس إدارة البنك المركزي بالموافقة النهائية على ترخيص البنك الرقمي، بحيث يلتزم طالب الترخيص الحاصل على الموافقة المبدئية

^{٣١٠} انظر Richard Scott Carnell et al، مرجع سابق، ص ٢٥١-٢٥٥.

^{٣١١} FCA Handbook, Register and Supervision of Firms (2021).

انظر Kern Alexander et al، مرجع سابق، ص ٣٤٠-٣٤٣.

^{٣١٢} لائحة البنوك الرقمية الكويتية، رابعاً، المرحلة الرابعة.

^{٣١٣} لائحة البنوك الرقمية المصرية، القسم الثاني، قواعد الترخيص والتسجيل، البند ٥.

بتقديم طلب تسجيل البنك إلى البنك المركزي على نموذج (طلب تسجيل بنك رقمي). ويرى بعض الفقه أن توحيد السجل يهدف إلى تعزيز الشمولية والتنظيم الموحد لجميع البنوك بغض النظر عن طريقة تقديم الخدمات. تعتبر هذه المقاربة فعالة في تحقيق توازن تنظيمي يضمن عدم وجود تمييز بين البنوك التقليدية والرقمية فيما يتعلق بالامتثال والالتزامات القانونية، مما يعزز من مبدأ التوازن في الرقابة والإشراف ويؤكد على ضرورة تحقيق نفس مستوى الامتثال بغض النظر عن الفروقات التقنية بين البنوك الرقمية والتقليدية.^{٣١٤} وقد ثار جدل في الفقه حول وجوب تسجيل البنوك الرقمية في سجل البنوك التقليدية أو إنشاء سجل خاص. فلا شك أن ذلك يثير العديد من النقاشات الفقهية حول الأهداف التنظيمية، وموازنة الابتكار مع الامتثال، ومخاطر الاستقرار المالي، فيرى البعض تسجيل البنوك الرقمية ضمن السجل العام للبنوك، ويبرر ذلك بحجة أن البنوك الرقمية تعد امتداد للنظام المصرفي التقليدي، مع اختلاف في كيفية تقديم الخدمات بدلاً من اختلاف في نوع الخدمات المقدمة، حيث يذهب هذا الرأي إلى أن تسجيل البنوك الرقمية في السجل التقليدي يسهم في^{٣١٥}؛

١. **توحيد المعايير التنظيمية:** يتضمن توحيد المعايير الإشرافية والرقابية بين جميع أنواع البنوك، مما يساهم في تعزيز تكافؤ الفرص بين البنوك التقليدية والرقمية. يسمح هذا التسجيل بتجنب إنشاء تصنيفات أو فئات مختلفة من البنوك مما قد يؤدي إلى تعقيد عمليات الرقابة والتنظيم، كما أن توحيد السجل يُسهل على الجهات الرقابية اتخاذ نفس التدابير تجاه جميع المؤسسات المالية.^{٣١٦}

٢. **ضمان الاتساق والشفافية:** تسجيل البنوك الرقمية في سجل واحد يشمل جميع البنوك يجعل من السهل على الجمهور والمستثمرين والمودعين الوصول إلى المعلومات المتعلقة بجميع أنواع البنوك. يمكن للعمليات التحقق من وضع البنك الرقمي مثلما يفعل مع البنك التقليدي،

^{٣١٤} انظر Ross Cranston et al., مرجع سابق، ص ٢٥٠-٢٥٥.
PRA & FCA, *Bank Licensing Guidance*, Regulatory Reports (2019)

^{٣١٥} انظر Richard Scott Carnell et al., مرجع سابق، ص ٢٦٠-٢٦٥.

^{٣١٦} انظر Macey & Geoffrey P. Miller, مرجع سابق، ص ١١٦٠-١١٦٥.

ما يعزز الثقة والشفافية في النظام المالي ككل.^{٣١٧}

٣. **التأكد من الامتثال الكامل:** تسجيل البنوك الرقمية في نفس السجل يجعلها خاضعة لنفس المتطلبات التنظيمية، مثل متطلبات رأس المال، ومعايير الأمان السيبراني، والتقارير الدورية. فلا شك أن هذه الشروط، عندما تُطبق بشكل موحد، تضمن التزام البنوك الرقمية بالمعايير التي تحفظ استقرار السوق المالية، مما يمنع أي نوع من عدم التكافؤ في متطلبات الامتثال بين البنوك التقليدية والرقمية.^{٣١٨}

على الجانب الآخر، هناك تيار فقهي آخر يرى ضرورة إنشاء سجل مستقل للبنوك الرقمية، استنادًا إلى خصوصية هذه البنوك وطبيعة الخدمات التي تقدمها، حيث يسوق العديد من الحجج لدعم هذا الرأي،^{٣١٩} ومنها،

١. **الاعتراف بالطبيعة المختلفة للبنوك الرقمية:** البنوك الرقمية تختلف عن التقليدية من حيث البنية التحتية والنظم التكنولوجية ونموذج الأعمال القائم على التكنولوجيا. لذلك، إنشاء سجل خاص للبنوك الرقمية يساعد الجهات التنظيمية على تطوير أدوات رقابية تتناسب مع تلك الخدمات، مما يسمح بتنظيم أكثر تخصصًا يعكس تحديات وفرص القطاع الرقمي.^{٣٢٠}

٢. **تشجيع الابتكار والتطور التكنولوجي:** إنشاء سجل خاص قد يُمكن الجهات التنظيمية من اعتماد سياسات مرنة تعزز الابتكار وتتيح للبنوك الرقمية استكشاف تقنيات جديدة دون الخوف من القواعد الصارمة التي تُفرض على البنوك التقليدية. فالفقه المؤيد لهذا الرأي يشير إلى أن البنوك الرقمية تختلف في نهجها الأساسي تجاه الخدمات المصرفية، وأن متطلبات الترخيص يجب أن تعكس هذه الفروق. مثال ذلك، أن هناك بعض الإجراءات الرقابية التي يمكن أن تُعدل لتناسب طبيعة المخاطر التكنولوجية التي تواجه البنوك الرقمية فقط دون أن

³¹⁷ Financial Conduct Authority, *FCA Handbook: SUP 10A.3.1* (2023).

³¹⁸ Prudential Regulation Authority, *PRA Rulebook: CRR Firms: Application and Notifications 5.2* (2023).

³¹⁹ انظر Kern Alexander et al., مرجع سابق، ص ٣٥٠-٣٥٥؛ انظر Ross Cranston et al., مرجع سابق، ص ٢٥٥-٢٦٠.

³²⁰ Douglas W. Arner et al., *The Evolution of Fintech: A New Post-Crisis Paradigm?*, 47 Geo. J. Int'l L. 1271, 1285-1290 (2016).

ترتبط بتلك التي تواجه البنوك التقليدية.^{٣٢١}

٣. تحقيق مرونة أكبر في التنظيم: هذا النهج يسمح بتنظيم أكثر مرونة للبنوك الرقمية. فالبنوك الرقمية غالبًا ما تواجه تحديات خاصة متعلقة بأمن المعلومات، والبنية التحتية التقنية، وتكنولوجيا المعلومات. ومن ثم فإن وجود سجل خاص قد يتيح تطوير ضوابط خاصة بمخاطر الأمن السيبراني، التي تمثل تحديًا رئيسيًا للبنوك الرقمية أكثر من التقليدية.^{٣٢٢} ومما لاشك فيه، أن وجهتا النظر سالفتا الذكر تتفقا على أن البنوك الرقمية، بسبب طبيعتها المبتكرة، تحتاج إلى عناية تنظيمية خاصة، إلا أن هناك اختلاف في الكيفية، فهناك إمكانية لتبني نموذج مختلط يجمعهما؛ حيث يمكن تسجيل البنوك الرقمية ضمن سجل البنوك التقليدية مع تمييزها برمز أو تصنيف خاص، يُظهرها كبنك رقمي ويتيح للجهات التنظيمية اتباع سياسات مخصصة وفقًا لطبيعة البنوك الرقمية، فهذا النموذج يمكن أن يساعد في تحقيق التوازن بين متطلبات الشفافية والتنظيم الموحد من جهة، وتشجيع الابتكار والمرونة من جهة أخرى.^{٣٢٣}

فلا يوجد اتفاق حول قيد البنوك الرقمية في سجل البنوك التقليدية أو إنشاء سجل خاص بها، فكل خيار منهما له مميزاته وتحدياته، فإذا كان الهدف هو توحيد الإشراف وتعزيز الاتساق في التنظيم، فإن تسجيل البنوك الرقمية في السجل العام للبنوك التقليدية يعد الحل الأمثل. أما إذا كان الهدف هو تيسير الابتكار وتقديم مرونة تنظيمية أكبر، فقد يكون إنشاء سجل خاص للبنوك الرقمية هو الحل الأفضل، لذا فإنه يمكن تبني نهج مختلط يجمع بين فوائد كلا النموذجين ويعزز من استقرار النظام المالي مع عدم إعاقة الابتكار والتطوير في قطاع البنوك الرقمية. كما أن لائحة البنوك الرقمية المصرية، اشترطت أن يُرفق بالطلب المستندات الوارد بها البيانات التي يتعين تسجيلها في هذا السجل،^{٣٢٤} وتتمثل هذه البيانات في:

١- رقم التسجيل وتاريخ قرار البنك المركزي بالموافقة المبدئية، واسم البنك الرقمي أو فرع البنك

^{٣٢١} انظر Yadav & Brummer، مرجع سابق، ص ٢٥٠-٢٥٥.

^{٣٢٢} انظر Macey & Miller، مرجع سابق.

^{٣٢٣} انظر Howell E. Jackson، مرجع سابق.

^{٣٢٤} لائحة البنوك الرقمية المصرية، القسم الخامس، قواعد التسجيل، البند ٢/٥.

الأجنبي الرقمي الكامل والمختصر باللغتين العربية والأجنبية، والشكل القانوني، وتاريخ التأسيس، وتاريخ بدء مزاولة النشاط، ومدة البنك الرقمي، وكذلك رقم وتاريخ عدد جريدة الوقائع المصرية الذي نشر به قرار مجلس إدارة البنك المركزي بالموافقة على الترخيص.

٢- رأس مال البنك الرقمي المرخص به والمصدر والمدفوع أو رأس المال المخصص لنشاط فرع البنك الأجنبي الرقمي في مصر، وأيضاً الاحتياطي القانوني والاحتياطيات الأخرى أو أي احتياطيات مخصصة لفرع البنك الأجنبي الرقمي في مصر، وبيان بالسندات وصكوك التمويل المصرح بإصدارها والمصدرة من البنك الرقمي وفرع البنك الأجنبي الرقمي، وآجال استحقاقها، والتمويل المساند، وشروطه.

٣- عنوان المركز الرئيسي للبنك الرقمي المتخذ شكل شركة مساهمة مصرية أو المقر الرئيسي بالنسبة لفرع البنك الأجنبي الرقمي في مصر، وبيان المؤسسات المالية التابعة له بالخارج.

٤- بيان بأسماء وبيانات المسؤولين الرئيسيين على النماذج المعدة لذلك، وكذلك أسماء وبيانات المدير المسئول عن إدارة فرع البنك الأجنبي الرقمي في مصر ونائبه والمسؤولين التنفيذيين الرئيسيين على النموذج المعد لهذا الغرض، بالإضافة لأسماء مراقبي الحسابات.^{٣٢٥}

ويتبين من استعراض هذه البيانات سالفه الذكر نجد أنها تتوافق مع البيانات التي تشترطها الأنظمة القانونية الأخرى الواجب إدراجها حيث تتشارك تلك الأنظمة في عدة معايير أساسية لضمان الشفافية والمساءلة التنظيمية. فالقانون الأمريكي والبريطاني، يشترطان إدراج ذات بيانات البنك الرقمي في سجل البنوك، وهي:

١. الاسم القانوني للبنك:

تتطلب "هيئة الرقابة النقدية" و"مجلس الاحتياطي الفيدرالي (Federal Reserve Board)" أن يتم إدراج الاسم القانوني للبنك الرقمي أو الفرع الأجنبي، بالإضافة إلى رقم التسجيل وعنوان البنك، حيث تساعد في التحقق من الشخصية القانونية للبنك وتعزيز

³²⁵ Fred H. Cate, *EU Data Protection Directive, Information Privacy, and the Public Interest*, 80 Iowa L. REV. 431, 432 (1995).

الشفافية.^{٣٢٦} للتحقق من المعلومات القانونية للبنك وضمان إمكانية وصول الجمهور والجهات التنظيمية إليها، وعدم الالتباس بينه وبين بنك آخر.^{٣٢٧}

٢. المساهمون الرئيسيون وهيكل الملكية:

يلتزم طالب الترخيص بتقديم بيان يتضمن أسماء المساهمين الرئيسيين، مع ذكر نسب الملكية وأي روابط ذات صلة بالأطراف المرتبطة، حيث يهدف ذلك إلى تقييم مخاطر السيطرة المحتملة على قرارات البنك وضمان وجود هيكل ملكية واضح يتفق مع مبادئ الحوكمة من حيث الشفافية والافصاح، حيث تُشدد الهيئات التنظيمية على تحليل طبيعة السيطرة للتأكد من أن البنوك ليست تحت تأثير مساهمين بشكل كبير،^{٣٢٨} وتحليل تركيبة الملكية لضمان عدم وجود تأثير مفرط من مساهمين محددين، والذي قد يؤثر على استقلالية إدارة البنك.^{٣٢٩}

٣. المسؤولون الرئيسيون وأعضاء مجلس الإدارة:

يجب إدراج أسماء أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الرئيسيين في السجل، بما في ذلك معلومات عن خلفياتهم المهنية والشخصية، وهذا يشمل فحص "الجدارة والصلاحية" (Fit and Proper Requirements) لضمان أن الأفراد الذين يشغلون مناصب قيادية لديهم المهارات اللازمة والكفاءة للوفاء بمتطلبات العمل في بيئة مصرفية حديثة ومعقدة،^{٣٣٠} وعدم وجود أي سجل قانوني قد يؤثر سلبًا على قدرتهم على قيادة المؤسسة.^{٣٣١}

٤. رأس المال المدفوع والمصدر:

^{٣٢٦} انظر Richard Scott Carnell et al، مرجع سابق، ص ٢٧٠-٢٧٥.

^{٣٢٧} انظر Kern Alexander et al، مرجع سابق، ص ٨٥-٩٠.

Financial Conduct Authority, *FCA Handbook: SUP 10A.3.1* (2023).

^{٣٢٨} انظر Ross Cranston et al., مرجع سابق، ص ٢٧٦-٢٨٢.

Prudential Regulation Authority, *PRA Rulebook: CRR Firms: Application and Notifications* 5.2 (2023).

^{٣٢٩} Federal Reserve Board, *Guidance on Bank Applications Procedures and Information Requirements* (2021); Federal Deposit Insurance Act, 12 U.S.C. § 1811 et seq. (2023).

^{٣٣٠} انظر Kern Alexander et al، مرجع سابق، ص ٣٦٠-٣٦٥.

Financial Conduct Authority, *Fit and Proper Test for Approved Persons* (2023).

^{٣٣١} Federal Reserve Board, *Supervision and Regulation Letters: Fit and Proper Requirements* (2023).

ألزمت الجهات التنظيمية البنك بتقديم بياناً عن رأس المال المدفوع والمصدر، بالإضافة لتقييم المخاطر المالية، لضمان قدرة البنك على مواجهة الالتزامات المالية وإدارة المخاطر بكفاءة، حيث يهدف ذلك للحفاظ على استقرار النظام المصرفي من خلال التأكد من وجود ملاءة مالية قوية.^{٣٣٢} حيث تُعنى هذه المتطلبات بالتحقق من قدرة البنك الرقمي على إدارة المخاطر المالية وتحقيق متطلبات السيولة.^{٣٣٣} كما ألزمت اللائحة أيضاً بالإخطار بكل تعديل في البيانات التي قدمت عند طلب التسجيل، والذي يقدم طبقاً للنموذج المعد لهذا الغرض مؤيداً بالمستندات اللازمة ولا يُعمل بهذا التعديل إلا بعد موافقة البنك المركزي والتأشير به في سجل البنوك. كما يحظر الإعلان عن أية تعديلات تتضمنها الطلبات المقدمة إلى البنك المركزي وذلك قبل إخطار البنك الرقمي المعني بما يفيد موافقة البنك المركزي والتأشير بها في سجل البنوك. كما أنه يتعين على البنك المركزي إخطار البنك الرقمي طالب التعديل بقرار الموافقة على التعديل خلال ١٥ يوماً من تاريخ صدور القرار وبأي وسيلة يقرها.^{٣٣٤}

وفي الأنظمة القانونية المقارنة، يتم تطبيق ذات الالتزام أيضاً، فيتعين على البنك الرقمي أو الفرع الرقمي للبنك الأجنبي إخطار الجهات التنظيمية بأي تعديل في البيانات المقدمة عند التسجيل، سواء في القانون الأمريكي أو البريطاني، حيث يُعد هذا الإخطار إجراءً أساسياً لضمان الامتثال التنظيمي المستمر، وللتأكد من أن الجهات التنظيمية لديها صورة حديثة عن الوضع التشغيلي للبنك، كما يتعين على البنك تقديم اثبات كافٍ لضمان صحة المعلومات المقدمة وتأثيراتها المحتملة على استقرار العمليات المصرفية.^{٣٣٥}

فقد أشار بعض الفقه، أن الإبلاغ عن تلك التغييرات يتيح للجهات التنظيمية القدرة على

^{٣٣٢} انظر René Bösch، مرجع سابق، ص ٩٨-١٠٥.

Prudential Regulation Authority, *PRA Rulebook: Capital Requirements* (2023).

^{٣٣٣} انظر Fein, U.S. Banking Law and Regulation، مرجع سابق، ص ٤١٢-٤٢٠.

Dodd-Frank Wall Street Reform and Consumer Protection Act, Pub. L. No. 111-203, 124 Stat. 1376, 1380-1385 (2010).

^{٣٣٤} لائحة البنوك الرقمية المصرية، القسم الثاني، قواعد الترخيص والتسجيل، البند ٦.

^{٣٣٥} انظر Richard Scott Carnell et al.، مرجع سابق، ص ٣٤٤-٣٤٦.

Office of the Comptroller of the Currency, *Comptroller's Licensing Manual: Chartering and Licensing* 12-15 (2023); Financial Conduct Authority, *FCA Handbook: SUP 10A.3.1* (2023).

اتخاذ تدابير استباقية لحماية استقرار النظام المالي. فعلى سبيل المثال، التغيير في هيكل الملكية قد يؤدي إلى تغيير في مستوى المخاطر التي يواجهها البنك، وبالتالي يتطلب رصدًا فوريًا، فالإخطار الفوري يساهم في تعزيز الشفافية والثقة في النظام المصرفي، كما يساهم في تمكين الجهات التنظيمية من تحديث سجلاتها وتقديم معلومات دقيقة إلى الجمهور والمستثمرين.^{٣٣٦}

الفصل الثالث: إلغاء ترخيص البنوك الرقمية

مما لا شك فيه أن إلغاء ترخيص البنك الرقمي أو الفرع الرقمي للبنك الأجنبي هو إجراء خطير تتخذه الجهات التنظيمية عند اكتشاف مخالفات جوهرية أو عجز البنك عن الامتثال للمعايير التنظيمية اللازمة في كافة الأنظمة القانونية، حيث تُعدّ حالات إلغاء الترخيص إجراءات احترازية تهدف لحماية النظام المصرفي وضمان انتظامه، وكذلك حماية مصالح مودعي وعملاء البنك. فطالما أنه قد تم منح تراخيص البنوك الرقمية بناء على توافر اشتراطات معينة واستيفاء وتقديم مستندات محددة، فإنه في حالة فقد أيًا من هذه الاشتراطات أو إلغاء أو انتهاء أيًا من المستندات التي تم تقديمها للجهات التنظيمية للحصول على الترخيص، فإنه يتعين إلغاؤه.

فقد نصت اللائحة على سريان أحكام إلغاء تراخيص وشطب البنوك وفروع البنوك الأجنبية في حالة إلغاء أو شطب تسجيل البنوك الرقمية أو فروع البنوك الأجنبية الرقمية، والصادرة بموجب كتاب نائب محافظ البنك المركزي المصري بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠٢١،^{٣٣٧} وذلك بموجب قرار من مجلس إدارة البنك المركزي، على أن يُنشر قرار إلغاء الترخيص والشطب في جريدة الوقائع المصرية خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره وعلى الموقع الإلكتروني لكل من البنك المركزي المصري والبنك المعني طوال فترة التصفية اللاحقة.^{٣٣٨}

وفي الولايات المتحدة، تخضع عملية إلغاء تراخيص البنوك لإطار تنظيمي شامل يستند إلى قوانين مثل National Bank Act و Federal Deposit Insurance Act حيث

^{٣٣٦} انظر Richard Scott Carnell et al، مرجع سابق، ص ٣٤٥-٣٤٨.

^{٣٣٧} يشار إليه لاحقاً بـ ("كتاب نائب محافظ البنك المركزي").

^{٣٣٨} لائحة البنوك الرقمية المصرية، القسم الرابع، إلغاء التراخيص.

تتشارك عديد الجهات هذا الاختصاص، أبرزها هيئة الرقابة النقدية بالنسبة للبنوك الوطنية، و(FDIC) Federal Deposit Insurance Corporation و Federal Reserve فيما يتعلق بالبنوك الأخرى. حيث يصدر أولاً إخطار رسمي يوضح المخالفات ويمنح البنك أجل لتصحيحها. فإذا استمرت، يتم إجراء تحقيقات شاملة قد تؤدي لإلغاء الترخيص. بعدها، تُعين FDIC لتولي الحراسة أو التصفية، مع إعطاء الأولوية لحماية المودعين. وقد أشاد بعض الفقه مثل Jonathan R. Macey و Geoffrey P. Miller بالصرامة التنظيمية في حماية النظام المالي، مع انتقادات لطول فترة بعض الإجراءات وتأثيرها السلبي على البنوك المتعثرة.^{٣٣٩}

وفي المملكة المتحدة، يتم تنظيم إلغاء تراخيص البنوك وفقاً لقوانين مثل Financial Services and Markets Act 2000 (FSMA) و Banking Act 2009، حيث يتم الاشراف على تنفيذ هذه الإجراءات جهات تنظيمية رئيسية مثل هيئة الإدارة المالية والهيئة التنظيمية العليا، حيث تبدأ الإجراءات بتقييم تنظيمي شامل وإخطار رسمي للبنك بالمخالفات مع منحه أجلاً للتصحيح، وفي حال استمرار المخالفات، يُفتح تحقيق رسمي يُفضي إلى إلغاء الترخيص إذا لزم الأمر، ثم يُعلن القرار للمساهمين والجمهور، ويتم وضع خطة للتصفية أو إعادة الهيكلة لحماية المودعين وضمان استقرار الأسواق المالية. فوفقاً لبعض الفقه، مثل Kern Alexander، تتميز هذه الإجراءات بالتوازن بين حماية العملاء والحفاظ على استقرار النظام المالي، مع التشديد على أهمية الشفافية في عمليات الإلغاء. ومع ذلك، يشير بعض الفقه إلى ارتفاع التكاليف التنظيمية لهذه العمليات.^{٣٤٠}

على الرغم من التشابه في الأهداف بين النظامين الأمريكي والبريطاني، فإن القواعد الأمريكية تركز بشكل أكبر على الحوكمة المؤسسية وحماية المودعين، لكنها تُنقد لطولها. في المقابل، تتسم القواعد البريطانية بالمرونة والشفافية، لكنها تواجه انتقادات تتعلق بالتكاليف

³³⁹ Jonathon R. Macey & Geoffrey P. Miller, *Non-deposit Deposits and the Future of Bank Regulation*, 91 MICH. L. REV. 237 (1992); Federal Deposit Insurance Act, 12 U.S.C. § 1811 et seq. (2023).

^{٣٤٠} انظر Kern Alexander et al.، مرجع سابق، ص ١٥٧-١٦٢. Financial Services and Markets Act 2000, s. 55 (2023).

المرتفعة. حيث يرى الفقه أن كلا النظامين يسعى لتحقيق التوازن بين حماية العملاء وضمان استقرار النظام المصرفي.^{٣٤١} وفي هذا الصدد سيتم تناول حالات إلغاء ترخيص البنك الرقمي: المبحث الأول: إلغاء الترخيص المتعلق بالنشاط المصرفي. المبحث الثاني: إلغاء الترخيص لفقد أحد الاشتراطات. المبحث الثالث: إلغاء ترخيص الفرع الرقمي للبنك الأجنبي.

المبحث الأول: إلغاء الترخيص المتعلق بالنشاط المصرفي

حددت لائحة البنوك الرقمية المصرية حالات إلغاء الترخيص، والتي قد يحدث بعضها بسبب ممارسة البنك الرقمي لنشاطه المصرفي مثل ارتكاب مخالفة جسيمة أو متكررة لأحكام القانون المصرفي المصري أو القرارات الصادرة تنفيذاً له، ولم يتم بإزالة المخالفة خلال المدة وبالشروط التي يحددها مجلس إدارة البنك المركزي،^{٣٤٢} ففي حالة عدم اتباع التعليمات الصادرة من البنك المركزي أو مخالفة القوانين واللوائح المنظمة لنشاط البنك، فيتعين في هذه الحالة إلغاء ترخيص البنك الرقمي، وقد أكد على ذلك العديد من الأنظمة القانونية.

ففي القانون الأمريكي، يجوز لهيئة الرقابة النقدية بالنسبة للبنوك الوطنية، و Federal Deposit Insurance Corporation، إلغاء الترخيص أو فرض قيود مشددة على البنوك في حالة مخالفة القوانين أو اللوائح التنظيمية، وذلك وفقاً للصلاحيات الممنوحة لتلك الجهات في قانون البنوك الوطني (National Bank Act) وقانون تأمين الودائع الفيدرالي (Federal Deposit Insurance Act). فوفقاً لهذا القانون يجوز للجهة التنظيمية FDIC إلغاء الترخيص إذا فشل في الامتثال للقرارات التنظيمية. كما يمنح القانون الجهات التنظيمية الحق في تعيين مصفي قضائي لتصفية البنك في حالة استمرار عدم الامتثال.^{٣٤٣} ووفقاً لبعض الفقه، تعتبر هذه السلطة جزءاً أساسياً من سلطات الجهات التنظيمية لحماية الاستقرار المالي. حيث يعتبر بعض الفقه أن الإلغاء هو إجراء حاسم وضروري لضمان الامتثال والحد من المخاطر.^{٣٤٤}

وفي المملكة المتحدة، تتمتع الجهات التنظيمية هيئة الإدارة المالية، والهيئة التنظيمية

^{٣٤١} انظر René Bösch، مرجع سابق، ص ٨٩-٩٤.

^{٣٤٢} كتاب نائب محافظ البنك المركزي، الفصل الثالث، البند ١/٢.

^{٣٤٣} 12 U.S.C. § 1818(a).

^{٣٤٤} انظر Richard Scott Carnell et al.، مرجع سابق، ص ٣٤٢-٣٤٤.

العليا، بصلاحيه إلغاء تراخيص البنوك الرقمية بموجب قانون الخدمات والأسواق المالية لعام ٢٠٠٠ (Financial Services and Markets Act 2000) والمعدل في عام ٢٠١٢. فبموجب الفقرة 55/J من القانون المذكور، يمكن للجهات التنظيمية PRA أو FCA إلغاء الترخيص إذا لم يلتزم البنك الرقمي بالشروط المفروضة عليه عند منحه الترخيص. كما يلزم القانون الجهة التنظيمية بتقديم أسباب الإلغاء ومنح البنك الحق في الطعن على قرار إلغاء الترخيص. ووفقاً لبعض الفقه، فإن الإلغاء يجب أن يُستخدم كملاذ أخير بعد استفاد الخيارات الأخرى مثل العقوبات والغرامات الإدارية، حيث يعتقد بعض الفقه أن هذه الصلاحية يجب أن تُمارس بحذر لمنع تأثيرات كارثية على العملاء والمستثمرين.^{٣٤٥} كما يرى جانب آخر من الفقه أن ممارسة صلاحية إلغاء الترخيص يجب أن تكون متوازنة بين تحقيق الردع وضمان العدالة. كما يُقترح إدخال معايير موحدة لتحديد الحالات التي تستوجب الإلغاء، خاصة في ظل العولمة المالية وتأثيرها على الأنظمة المصرفية المختلفة.^{٣٤٦}

وكذلك أجازت اللائحة إلغاء ترخيص البنك الرقمي في حالة اتباع سياسة من شأنها الإضرار بالمصلحة الاقتصادية العامة، أو بالسياسة النقدية، أو بالنظام المصرفي، أو بمصالح المودعين.^{٣٤٧} فلا شك أن الغرض من منح الترخيص هو تعزيز النشاط المصرفي في الدولة، أما في حالة قيام البنك ببعض الممارسات التي قد تسبب أضراراً اقتصادية أو إذا اتخذ البنك قرارات مالية تزيد من مخاطر الاستقرار المالي، مثل الاستثمار المفرط في أصول عالية المخاطر أو التلاعب في أسعار السوق، فإنه يتعين إلغاء الترخيص.

فيتفق مسلك المشرع المصري في هذا السياق مع أفضل الممارسات الدولية في العديد من الأنظمة القانونية، ففي الولايات المتحدة، تستند سلطة الجهات التنظيمية لإلغاء تراخيص البنوك إلى القوانين الفيدرالية، فكما سبق القول تملك الجهات التنظيمية صلاحية إلغاء التراخيص إذا ثبت أن البنك يتبع سياسة تضر بالمصلحة العامة، أو بالسياسة النقدية، أو بالنظام المصرفي،

^{٣٤٥} انظر Ross Cranston et al., مرجع سابق ص ٢١١-٢١٣.

^{٣٤٦} انظر Kern Alexander et al., مرجع سابق، ص ٢٥٩-٢٦٢.

^{٣٤٧} كتاب نائب محافظ البنك المركزي، الفصل الثالث، البند ٢/٢.

Howard H. Hackley, *Our Baffling Banking System*, 52 VA. L. REV. 565, 569 (1966).

حيث يُعتبر الإضرار بالمصلحة الاقتصادية العامة أو السياسة النقدية خرقاً للقواعد التنظيمية المتعلقة بالإدارة الآمنة والسليمة (Safe And Sound Banking Practices)، فإذا تبنى البنك سياسات تعرض أصوله لمخاطر مفرطة، أو تتعارض مع أهداف السياسة النقدية للبنك الاحتياطي الفيدرالي (مثل التلاعب في أسعار الفائدة أو تقديم قروض عالية المخاطر)، فإنه يمكن للجهات التنظيمية اتخاذ قرار بإلغاء الترخيص. حيث يرى بعض الفقهاء، أن هذه السلطة ضرورية لضمان استقرار النظام المصرفي وحماية المودعين، ولكن يجب استخدامها بحذر لتجنب أي تأثير سلبي على العملاء أو الأسواق المالية.^{٣٤٨}

وكذلك في المملكة المتحدة، تتمتع الجهات التنظيمية بصلاحيات مماثلة حيث يجوز لها إلغاء ترخيص البنك الرقمي إذا تبنى سياسات تؤدي إلى الإضرار بالنظام المصرفي، أو السياسة النقدية، أو المصالح الاقتصادية العامة. كما يُطلب من الجهات التنظيمية تقديم مبررات قانونية لإلغاء الترخيص، مما يمنح البنك فرصة للطعن في قرار إلغاء الترخيص أمام المحاكم المختصة. حيث يركز بعض الفقهاء على ضرورة تطبيق مبدأ التناسب عند اتخاذ قرار بإلغاء الترخيص، مع مراعاة التأثيرات المحتملة على الاقتصاد والمودعين. ويعتبر أن الإلغاء يجب أن يكون أداة استثنائية تهدف إلى حماية النظام المصرفي على المدى الطويل.^{٣٤٩} كما يرى جانب من الفقهاء أن إلغاء الترخيص بسبب السياسات الضارة بالمصالح العامة هو وسيلة ضرورية للحفاظ على استقرار النظام المصرفي. ومع ذلك، يشدد بعض الفقهاء على أهمية وضع معايير واضحة ومحددة لتحديد التصرفات التي تشكل خطراً على المصالح الاقتصادية أو السياسة النقدية، لتجنب إساءة استخدام هذه السلطة.^{٣٥٠}

وأجازت اللائحة أيضاً إلغاء الترخيص عند التوقف عن مزاولة النشاط أو تقديم طلب للتصفية الاختيارية،^{٣٥١} حيث يعد الترخيص المصرفي أداة أساسية لضمان الرقابة على الأنشطة المصرفية، لذا فإن توقف البنك عن مزاولة النشاط أو تقديم طلب لتصفية أعماله يعني أنه لم

^{٣٤٨} انظر Richard Scott Carnell et al، مرجع سابق، ص ٣٤٨-٣٥٢.

^{٣٤٩} انظر Ross Cranston et al، مرجع سابق ص ٢٢٣-٢٢٥.

^{٣٥٠} انظر Kern Alexander et al، مرجع سابق، ص ٢٧١-٢٧٤.

^{٣٥١} كتاب نائب محافظ البنك المركزي، الفصل الثالث، البند ٣/٢.

يعد يفي بالغرض الأساسي لمنح الترخيص، وهو تقديم الخدمات المالية والمصرفية تحت إشراف الجهات التنظيمية. فإذا لم يتم إلغاء الترخيص، قد يؤدي ذلك إلى خلق فراغ تنظيمي أو سوء استخدام الترخيص في أنشطة غير مشروعة. لذا يشير بعض الفقه إلى أن إلغاء الترخيص في هذه الحالة يحمي النظام المصرفي من المخاطر التنظيمية مثل حدوث فراغات تنظيمية تؤدي إلى تعطيل النظام المالي، حيث أن عدم اتخاذ الجهات التنظيمية لهذا الإجراء يعرض النظام المصرفي لمخاطر تتعلق بالشفافية والامتثال.^{٣٥٢}

كما أن توقف البنك عن النشاط أو تصفيته قد يؤدي لحالة من عدم اليقين بالنسبة للمودعين والمستثمرين. فإلغاء الترخيص هو إجراء تنظيمي لضمان إدارة عملية التصفية بشكل قانوني ومنظم، مما يحد من تأثير توقف البنك على حقوق الأطراف المعنية. فالجهات التنظيمية تراقب عملية التصفية لضمان توزيع عادل الأصول وسداد الديون المستحقة، حيث يعتبر بعض الفقه أن إلغاء الترخيص في حالة التصفية الاختيارية أو التوقف عن النشاط إجراء وقائي للحفاظ على ثقة الجمهور في النظام المصرفي، وهو ما يعزز الاستقرار الاقتصادي.^{٣٥٣} كما تجدر الإشارة إلى أنه من شروط استمرار الترخيص المصرفي أن يكون البنك في حالة تشغيلية وفقاً للقوانين واللوائح التنظيمية، فتوقف النشاط يعني أن البنك لم يعد يفي بالمتطلبات التنظيمية المنصوص عليها عند إصدار الترخيص، حيث أن إلغاء الترخيص في هذه الحالة يعزز الامتثال للقوانين ويمنع إساءة استخدام الترخيص، حيث يرى بعض الفقه أن هذا الإجراء يضمن امتثال جميع البنوك لنفس القواعد واللوائح، ويحول دون تقديم أي بنك طلب تصفية لأسباب قد تكون تهرباً من التزاماته تجاه المودعين أو الجهات التنظيمية.^{٣٥٤}

فعند منح الترخيص، تتحمل الجهات التنظيمية مسؤولية الإشراف على النشاط المصرفي لضمان عدم تعريض النظام المالي لأية مخاطر، حيث أن التوقف عن النشاط أو التصفية الاختيارية يعني أن البنك لم يعد بحاجة إلى الإشراف التنظيمي. وبالتالي، فإن إلغاء الترخيص يعفي الجهات التنظيمية من التزاماتها تجاه مراقبة البنك ويسمح لها بتركيز مواردها على البنوك

^{٣٥٢} انظر Kern Alexander et al، مرجع سابق، ص ٢٧٨-٢٧٩.

^{٣٥٣} انظر Richard Scott Carnell et al، مرجع سابق، ص ٣٥٤-٣٥٥.

^{٣٥٤} انظر Ross Cranston et al، مرجع سابق ص ٢٣١-٢٣٢.

الأخرى التي لا تزال في السوق. لذا فقد أشار بعض الفقه إلى أن إلغاء الترخيص في هذه الحالة يعكس طبيعة العلاقة بين الجهات التنظيمية والبنك كعلاقة تعتمد على وجود نشاط مصرفي فعلي مستمر، وأن غياب هذا النشاط يبرر إنهاء العلاقة.^{٣٥٥} بالإضافة إلى أن وجود ترخيص مصرفي غير نشط قد يؤدي إلى استغلاله في أنشطة مشبوهة مثل غسل الأموال أو التهرب الضريبي أو إنشاء هياكل مالية وهمية، لذا فإلغاء الترخيص عند توقف النشاط يمنع هذا النوع من التجاوزات ويعزز نزاهة النظام المصرفي. كما أشار بعض الفقه إلى أن الإبقاء على الترخيص دون وجود نشاط فعلي قد يؤدي إلى مخاطر قانونية وتنظيمية لا يمكن قبولها في سياق الحوكمة المصرفية الحديثة، فلا شك أن ذلك يؤثر سلباً على المنافسة العادلة داخل السوق المصرفي، حيث أن الجهات التنظيمية تقوم بمنح الترخيص للشركات والمؤسسات سواء في النشاط المصرفي أو غيره من الأنشطة التجارية بناءً على حجم السوق وعدد العملاء، كما أن الشركات تقوم بعمل دراسات لممارسة النشاط المصرفي بناءً على عدد التراخيص الممنوحة للبنوك العاملة في السوق، ومن ثم فإن وجود عدد تراخيص معين في السوق المصرفي قد يؤدي لإحجام بعض الشركات والمؤسسات عن مزاولة النشاط المصرفي.^{٣٥٦} كما يمكن تلخيص الآثار المترتبة على ذلك فيما يلي:

١. **تقليل فرص المنافسة:** فعند احتفاظ بنوك نائمة بتراخيص مصرفية دون نشاط فعلي، فإنها تشغل حيزاً في السوق قد يكون مطلوباً من قبل بنوك أخرى ترغب في دخول السوق، ولا شك أن هذا قد يقلل من الفرص المتاحة للبنوك الجديدة، خاصة في الأسواق المحدودة أو المشبعة. على سبيل المثال، في الولايات المتحدة، تُحدد بعض الولايات عددًا أقصى للتراخيص المصرفية، مما يجعل وجود بنوك نائمة يعيق دخول بنوك جديدة.
٢. **تشويه المنافسة:** فالبنوك النائمة قد تشوه المنافسة العادلة في السوق، حيث أنها تحتفظ بتراخيص دون تقديم خدمات فعلية، وهذا قد يعطي انطباعاً خاطئاً عن حجم السوق ومدى نشاطه، مما يجعل البنوك الجديدة تشعر بأن السوق غير جذاب أو غير عادل.

^{٣٥٥} انظر Kern Alexander et al، مرجع سابق، ص ٢٨٠-٢٨١.
^{٣٥٦} انظر Richard Scott Carnell et al، مرجع سابق، ص ٣٥٥-٣٥٦.

٣. زيادة الرسوم التنظيمية: الجهات التنظيمية قد تفرض رسوماً إضافية على البنوك الجديدة لتعويض عدم نشاط البنوك النائمة. هذا قد يزيد من التكاليف التشغيلية للبنوك الجديدة، مما يجعل دخول السوق أقل جاذبية.

٤. التأثير على سمعة السوق: وجود بنوك نائمة قد يعطي انطباعاً سلبياً عن السوق المصرفي، حيث قد يُنظر إليه على أنه غير نشط أو غير جذاب للاستثمار، وهذا قد يقلل من ثقة المستثمرين والبنوك الجديدة في السوق.

٥. تشتت الموارد التنظيمية: الجهات التنظيمية قد تخصص موارد كبيرة لمراقبة البنوك النائمة، مما قد يقلل من الموارد المتاحة لدعم البنوك الجديدة أو تحسين البيئة التنظيمية. هذا قد يجعل البنوك الجديدة تشعر بأنها لن تحظى بالدعم الكافي من الجهات التنظيمية.

٦. التأثير على ثقة المستثمرين: وجود بنوك نائمة قد يقلل من ثقة المستثمرين في السوق المصرفي، حيث قد يُنظر إليه على أنه غير فعال أو غير قادر على جذب استثمارات جديدة. هذا قد يتردد المستثمرون في تمويل بنوك جديدة في سوق يعتبرونه غير جذاب.

وفي الولايات المتحدة، يتم تنظيم حالات إلغاء الترخيص البنكي عند توقف البنك عن مزاولة نشاطه أو طلبه التصفية الاختيارية، استناداً إلى قوانين مثل قانون البنوك الوطني (National Bank Act) وقانون تأمين الودائع الفيدرالي (Federal Deposit Insurance Act)، والتي تمنح الجهات التنظيمية سلطة مباشرة لإلغاء تراخيص البنوك الرقمية في مثل هذه الحالات. فإذا توقف البنك عن مزاولة نشاطه لفترة معينة دون تقديم أسباب مبررة أو طلب تصفية طوعي، يمكن لهيئة الرقابة النقدية إلغاء الترخيص وفقاً للإجراءات المنصوص عليها. ويجب أن يتبع ذلك تقديم خطة تصفية تضمن حماية حقوق المودعين والوفاء بالالتزامات، حيث تُعطى الأولوية في هذه الحالات لضمان الاستقرار المالي وحماية النظام المصرفي. حيث يؤكد بعض الفقهاء أن التصفية الاختيارية وإلغاء الترخيص هما جزء من الضمانات الأساسية التي تعزز استقرار السوق، كما يرى جانب آخر أن هذا النظام يسمح للبنوك بتقليل الأضرار الناتجة عن التصفية ويشجعها على الامتثال للإطار التنظيمي المناسب.^{٣٥٧}

^{٣٥٧} انظر Richard Scott Carnell et al، مرجع سابق، ص ٣٥٤-٣٥٧.

وفي المملكة المتحدة، يخضع إلغاء تراخيص البنوك في حالة توقف النشاط أو التصفية الاختيارية لسلطة هيئة الإدارة المالية والهيئة التنظيمية العليا بموجب قانون الخدمات والأسواق المالية لعام ٢٠٠٠ (Financial Services and Markets Act 2000)، وذلك بموجب القسم 55/1، 55/2 من القانون، إذا قرر البنك التوقف عن نشاطه أو تقديم طلب لتصفية اختيارية، يلتزم إخطار الجهات التنظيمية مسبقاً والحصول على موافقتها، وتقديم خطة تصفية شاملة تُظهر كيفية إدارة الأصول والوفاء بالالتزامات، حيث تقوم تلك الجهتين التنظيميتين بمراجعة الخطة لضمان حماية المودعين وعدم حدوث تأثير سلبي على الاستقرار المالي، فإذا خالف البنك الشروط المطلوبة أثناء التصفية، فيجوز لها إلغاء الترخيص مباشرة.

وأشار بعض الفقه إلى أن إلغاء الترخيص في هذه الحالات يجب أن يتم بطريقة توازن بين مصالح المودعين والاعتبارات التنظيمية، مع توفير آليات تظلم للبنوك المتضررة.^{٣٥٨} كما يرى جانب آخر أن إلغاء الترخيص عند توقف النشاط أو التصفية الاختيارية هو إجراء ضروري لحماية المودعين وضمان الشفافية في إنهاء النشاط المصرفي، فيشدد بعض الفقه على أهمية وجود معايير موحدة دولياً لإدارة هذه الحالات لتزايد الترابط بين الأنظمة المصرفية عالمياً.^{٣٥٩} كما نصت اللائحة على وجوب إلغاء الترخيص أيضاً عند تحقق أيّاً من حالات اعتبار البنك متعثراً وارتأى البنك المركزي عدم ملائمة تسوية أوضاع البنك المتعثر وقرر تصفيته، كما يجوز إلغاء الترخيص في حالة عدم بدء البنك بممارسة أعماله المصرفية خلال ١٢ شهر للبنك المتخذ شكل شركة مساهمة مصرية و٦ أشهر لفرع البنك الأجنبي، وذلك من تاريخ الحصول على الترخيص أو التوقف عن قبول الودائع بعد البدء بممارسة أعماله المصرفية.^{٣٦٠} ومما لا شك فيه أن اشتراط المشرع المصري إلغاء ترخيص البنك الرقمي في حالة التعثر المالي يجد أساسه في حماية النظام المصرفي ومصالح المودعين، حيث يؤدي التعثر إلى تهديد مباشر للنظام المصرفي، فقد يؤدي الإبقاء على ترخيص البنك المتعثر إلى زيادة المخاطر، فمن خلال إلغاء الترخيص، يتم حماية المودعين والعملاء من الخسائر الفادحة. ويرى بعض الفقه أن

^{٣٥٨} انظر Ross Cranston et al., مرجع سابق ص ٢٣١-٢٣٤.

^{٣٥٩} انظر Kern Alexander et al., مرجع سابق، ص ٢٧٨-٢٨١.

^{٣٦٠} كتاب نائب محافظ البنك المركزي، الفصل الثالث، البند ٤/٢، ٨/٢.

حماية النظام المصرفي تقتضي سرعة التدخل من الجهات التنظيمية في حالة تعثر أي بنك، حيث يمثل ذلك عنصرًا جوهريًا في منع انتشار الأزمة إلى بنوك أخرى.^{٣٦١}

بالإضافة إلى أن التعثر يُعد مؤشرًا على فشل البنك في الامتثال لمعايير السلامة المالية التي تمثل جوهر الإطار التنظيمي للبنوك، حيث يتم منح الترخيص على أساس توافر حد أدنى من رأس المال والقدرة على إدارة المخاطر بفعالية، فإذا أخل البنك بهذه المتطلبات، فإنه يُعتبر غير صالح للاستمرار، وأشار بعض الفقه إلى أن إلغاء الترخيص في هذه الحالة هو ضمان لاستمرار الثقة في النظام المصرفي، ويظهر التزام الجهات التنظيمية بفرض معايير صارمة على البنوك.^{٣٦٢} وفي ذات السياق، فإن البنك المتعثر يؤدي إلى خسائر اقتصادية، ليس فقط للمودعين، بل أيضًا للاقتصاد ككل، لذا يعد إلغاء الترخيص وسيلة قانونية لمنع البنك من الاستمرار في نشاطه وزيادة تعميق الأزمة المالية. لذا أشار بعض الفقه إلى أن هذه الصلاحية تحمي الأسواق المالية من التأثيرات السلبية طويلة الأمد التي قد تنشأ عن السماح لبنك متعثر بالاستمرار في ممارسة الأنشطة المصرفية.^{٣٦٣}

وفي كل من النظامين الأمريكي والبريطاني، يُعد تعثر البنك سببًا قانونيًا ومبررًا لإلغاء الترخيص، حيث ينطوي التعثر على عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين أو الجهات الأخرى، حيث تركز هذه الإجراءات على أن التعثر يهدد الاستقرار المالي والمصلحة العامة ويؤدي إلى تآكل الثقة في النظام المصرفي، حيث أجازت أحكام القانون الأمريكي سالف الذكر إلى أن الجهات التنظيمية يتعين عليها اتخاذ إجراءات صارمة، بما في ذلك إلغاء الترخيص، إذا أصبح البنك غير قادر على تلبية متطلبات رأس المال أو كان معرضًا لخطر الإفلاس. وفي القانون الإنجليزي، أجاز القانون للجهات التنظيمية إلغاء الترخيص إذا كان البنك يُعتبر غير قادر على مواصلة عملياته بأمان أو إذا كان يهدد النظام المالي. وفي هذا الصدد، ربط بعض الفقه بين إلغاء الترخيص وحماية الاستقرار المالي، حيث أن الترخيص يمنح فقط

^{٣٦١} انظر Kern Alexander et al.، مرجع سابق، ص ٢٨٦-٢٨٧.

^{٣٦٢} انظر Ross Cranston et al.، مرجع سابق ص ٢٣٦-٢٣٨.

³⁶³ Rosa María Lastra, *International Financial and Monetary Law* 312-14 (2d ed., Oxford Univ. Press 2015).

إذا كان البنك يفي بمعايير الأمان المالي والاستدامة.^{٣٦٤}

المبحث الثاني: إلغاء الترخيص لفقد أحد الاشتراطات

على الجانب الآخر توجد بعض حالات إلغاء الترخيص تتعلق باشتراطات الموافقة على طلب الترخيص، حيث يتعين إلغاء الترخيص الذي تم إصداره بناءً على بيانات خاطئة تم تقديمها للبنك المركزي، حيث أن إلغاء ترخيص البنك الذي حصل عليه استناداً إلى بيانات خاطئة أو مضللة يعتبر ممارسة تنظيمية مشروعة ومهمة تهدف إلى ضمان نزاهة النظام المصرفي واستقراره، حيث يستند هذا الاجراء إلى مبدأ حسن النية والشفافية.^{٣٦٥}

فلا شك أن هذا الاجراء يعد تعزيزاً لنزاهة النظام المصرفي حيث أن تقديم بيانات خاطئة عند طلب الترخيص يشكل خطراً على نزاهة النظام المصرفي، حيث يمكن أن يؤدي للسماح لكيانات غير مؤهلة بمزاولة الأنشطة المصرفية، ومن ثم فإن إلغاء الترخيص في هذه الحالات يعزز الثقة في الإجراءات التنظيمية. لذا يرى بعض الفقه أن الإلغاء في مثل هذه الحالات يمثل رسالة واضحة بأن الجهات التنظيمية لن تتسامح مع أي خرق للشفافية أو حسن النية في عملية الترخيص.^{٣٦٦}

كما أن هذا الاجراء يعمل على منع المخاطر التنظيمية حيث أن البنوك التي تحصل على الترخيص بناءً على بيانات خاطئة قد تقتقر إلى الكفاءة المالية أو الإدارية، مما يعرض المودعين والنظام المالي ككل للعديد من المخاطر، فإلغاء الترخيص في هذه الحالة يُعد إجراءً وقائياً للمصارف غير المؤهلة ابتداءً، لذا أشار بعض الفقه إلى أن الجهات التنظيمية تُعتبر حارساً للنظام المالي والمصرفي، وعليها التحرك سريعاً لإلغاء أي ترخيص ممنوح بشكل غير شرعي لحماية الاقتصاد الوطني.^{٣٦٧} وأيضاً فإن هذا الإجراء يعمل على تعزيز الامتثال التنظيمي، فإلغاء الترخيص في هذه الحالة يُشجع على الامتثال المستقبلي من قبل المؤسسات المصرفية الأخرى، حيث يُظهر جدية الجهات التنظيمية في مراقبة الإجراءات التنظيمية. كما أنه يشجع

^{٣٦٤} انظر Richard Scott Carnell et al، مرجع سابق، ص ٣٦٠-٣٦٣.

^{٣٦٥} كتاب نائب محافظ البنك المركزي، الفصل الثالث، البند ٥/٢.

^{٣٦٦} انظر Richard Scott Carnell et al، مرجع سابق، ص ٣٧٠-٣٧٢.

^{٣٦٧} انظر Rosa María Lastra، مرجع سابق، ص ٣٤٠-٣٤٢.

المؤسسات المالية على تقديم بيانات دقيقة وشفافة لتجنب نفس المصير. لذا يعتبر بعض الفقه أن هذا الإجراء يمثل جزءاً من الحوكمة الرشيدة في الإشراف على النظام المصرفي، حيث يضمن تساوي الفرص بين المؤسسات المالية والحد من التلاعب في السوق.^{٣٦٨}

وإضافة لما سبق، فإن عديد الأنظمة القانونية تطبق ذات الاجراء، ففي الولايات المتحدة، أجاز القانون U.S.C. § 1818 للجهات التنظيمية إلغاء الترخيص حال حصول البنك على الموافقة بناءً على معلومات خاطئة أو مضللة، فالقانون يعتبر تقديم بيانات خاطئة عند الترخيص بمثابة انتهاك جوهري للمتطلبات التنظيمية، حيث يؤدي إلى ترخيص كيان لا يستوفي معايير الاستدامة أو النزاهة المطلوبة، مما يعرض النظام المالي للخطر. أما القانون الإنجليزي، فقد نص القسم 55K من قانون الخدمات والأسواق المالية لعام ٢٠٠٠ (Financial Services and Markets Act 2000)، على أن تقديم بيانات غير صحيحة أثناء عملية طلب الترخيص يبرر إلغاؤه من قبل الجهات التنظيمية لضمان أن الجهات المرخصة تتسم بالنزاهة والشفافية. لذا شدد بعض الفقه على أن تقديم بيانات خاطئة يعتبر خرقاً خطيراً للثقة بين الجهة التنظيمية والمؤسسة المصرفية، مما يبرر الإلغاء كإجراء وقائي لضمان نزاهة السوق.^{٣٦٩}

كما أجازت اللائحة إلغاء الترخيص إذا فقد البنك الرقمي لأيّاً من شروط الترخيص،^{٣٧٠} حيث أن الشروط التي تم على أساسها منح الترخيص يتعين توافرها طوال مدة سريان الترخيص، حيث يُعتبر الترخيص المصرفي مستنداً قانونياً يُمنح للبنوك التي تفي بمجموعة من الشروط التنظيمية المنصوص عليها قانوناً، فإذا فقد البنك أيّاً من هذه الشروط بعد منح الترخيص، فإن ذلك يُعد خرقاً لالتزامات الاستمرارية ويؤدي إلى إلغاء الترخيص لضمان حماية المودعين واستقرار النظام المالي. فهذا الاجراء يعمل على حماية النظام المالي والمودعين، حيث يُعد الترخيص ضماناً بأن البنك يفي بالمعايير التي تحمي النظام المالي من المخاطر التنظيمية، فإذا فقد البنك هذه الشروط، فإنه يشكل خطراً على الاستقرار المالي المصرفي، فإلغاء الترخيص يضمن حماية المودعين ومنع تفاقم المشكلات المالية. لذا أشار بعض الفقه أن هذا الإجراء

^{٣٦٨} انظر Ross Cranston et al., مرجع سابق ص ٢٥١-٢٥٣.

^{٣٦٩} انظر Kern Alexander et al., مرجع سابق، ص ٣٠١-٣٠٣.

^{٣٧٠} كتاب نائب محافظ البنك المركزي، الفصل الثالث، البند ٦/٢.

ضروري لتعزيز ثقة الجمهور في البنوك والنظام المصرفي ككل، خاصة إذا كانت المخاطر الناتجة عن فقدان الشروط يمكن أن تؤثر وتمتد لمؤسسات مصرفية أخرى.^{٣٧١}

كما أن هذا الاجراء يهدف إلى الامتثال التنظيمي وضمان العدالة، حيث تشترط القوانين المصرفية استيفاء جميع البنوك معايير موحدة لضمان نزاهة المنافسة، فإذا ما فقد البنك أي شرط من شروط الترخيص، فإن استمرار نشاطه يُعد مخالفة لهذه القوانين ويشكل ميزة غير عادلة مقارنة بالمؤسسات المصرفية الأخرى المستوفية للشروط. لذا يعتبر بعض الفقه إلغاء الترخيص هنا يعزز الامتثال التنظيمي ويضمن العدالة بين المؤسسات المصرفية.^{٣٧٢} بالإضافة إلى أن هذا الاجراء يهدف إلى تجنب المخاطر المستقبلية، حيث أن فقدان أحد شروط الترخيص غالبًا ما يكون مؤشرًا على مشكلات أعمق في الإدارة أو الهيكل المالي للبنك، لذا فإن إلغاء الترخيص في الوقت المناسب يمنع تفاقم هذه المشكلات ويحد من تأثيرها السلبي على العملاء والنظام المصرفي. لذا يرى بعض الفقه أن الجهات التنظيمية مسؤولة عن التدخل بشكل استباقي عند ظهور علامات فقدان أحد الشروط، لضمان استقرار الأسواق المالية وحماية المستثمرين.^{٣٧٣}

ففي قضية *First National Bank of Bellaire v. Comptroller of the Currency* (697 F.2d 674, 5th Cir. 1983)، ألغت هيئة الرقابة النقدية في الولايات المتحدة ترخيص البنك بسبب عدم استيفاء متطلبات كفاية رأس المال وفشل الإدارة في اتخاذ التدابير اللازمة لتصحيح الوضع. حيث أكدت المحكمة صحة الإلغاء بناءً على فقدان البنك شرطًا أساسيًا للترخيص، وهو الحفاظ على مستوى كافٍ من رأس المال، حيث تؤكد هذه القضية أن كفاية رأس المال ليست فقط شرطًا عند منح الترخيص، بل يجب أن يستمر الالتزام بها طوال فترة ممارسة البنك لنشاطه المصرفي.^{٣٧٤} كما ألغت ترخيص *Washington Mutual Bank* (WaMu) عام (٢٠٠٨)، بعد انهياره بسبب فقدانه متطلبات كفاية رأس المال نتيجة القروض العقارية مرتفعة المخاطر، لذا تدخلت FDIC للإشراف على تصفية البنك وضمان حماية

^{٣٧١} انظر Richard Scott Carnell et al.، مرجع سابق، ص ٣٧٨-٣٨٠.

^{٣٧٢} انظر Ross Cranston et al.، مرجع سابق ص ٢٥٧-٢٥٩.

^{٣٧٣} انظر Rosa María Lastra، مرجع سابق، ص ٣٤٥-٣٤٧.

^{٣٧٤} *First National Bank of Bellaire v. Comptroller of the Currency*, 697 F.2d 674 (5th Cir. 1983).

المودعين، حيث أبرزت هذه الحالة أن الفشل في الحفاظ على الملاءة المالية يؤدي إلى التدخل التنظيمي حتى بالنسبة للمؤسسات المصرفية الكبرى.^{٣٧٥} وفي المملكة المتحدة، قامت الجهات التنظيمية بإلغاء ترخيص بنك ABN AMRO في المملكة المتحدة (٢٠١٠) بسبب انتهاكات متعلقة بعدم الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال، وهو شرط أساسي للترخيص ضمن الإطار التنظيمي، فهذه الحالة سلطت الضوء على أن مخالفة اشتراطات الترخيص لا يقتصر على الجوانب المالية فحسب، بل يشمل الالتزامات المتعلقة بالنزاهة والأمان التنظيمي.^{٣٧٦}

وقد ذهب بعض الفقه إلى أن إلغاء الترخيص في حالة فقدان شروطه هو إجراءً وقائياً وليس عقابياً، فهو إجراء ضروري لضمان استمرار نشاط البنك ضمن إطار تنظيمي يضمن السلامة المالية. وخلافاً يرى جانب آخر عدم وضوح المعايير التي تستند إليها الجهات التنظيمية لإلغاء الترخيص في هذه الحالة، مما يفتح الباب أمام قرارات تعسفية، لذا يُوصى بوضع قواعد شفافة ومحددة لتحديد متى يتم اعتبار أحد الشروط مفقوداً بما يبرر إلغاء الترخيص.^{٣٧٧}

كما أن اللائحة أجازت إلغاء ترخيص البنك الرقمي في حالة حدوث تغيير جوهري في البيانات التي منح الترخيص بناء عليها،^{٣٧٨} حيث يُمنح الترخيص البنكي استناداً إلى مجموعة من البيانات والوثائق المقدمة من البنك المتقدم للترخيص، فإذا ما حدث تغيير جوهري في هذه البيانات بعد منح الترخيص، فقد يؤدي ذلك إلى إلغاء الترخيص نظراً لأن الجهة التنظيمية تعتمد على تلك البيانات في تقييم أهلية البنك وقدرته على الامتثال للإطار التنظيمي والمعايير المطلوبة لقدرته على ممارسة النشاط المصرفي. فالتغييرات في هيكل الملكية قد تؤدي إلى إلغاء الترخيص، فإذا تم بيع البنك أو تغيير هيكله المؤسسي بطريقة تؤثر على التزامات رأس المال أو الحوكمة، فإن ذلك يُعد تغييراً جوهرياً قد يبرر إلغاء الترخيص، حيث يرى بعض الفقه أن ملكية البنك تؤثر على مستوى المخاطر، وبالتالي فإن أي تغيير جوهري في هذا الجانب يجب أن يُخضع البنك لمراجعة تنظيمية. كما أن تغيير نطاق الأعمال أو الأنشطة قد يعتبر تغييراً

³⁷⁵ Federal Deposit Insurance Corporation, *FDIC Resolution of Washington Mutual* (2008),

³⁷⁶ Financial Conduct Authority, *FCA Enforcement Actions: ABN AMRO* (2010).

^{٣٧٧} انظر Kern Alexander et al، مرجع سابق، ص ٣١٣-٣١٥.

^{٣٧٨} كتاب نائب محافظ البنك المركزي، الفصل الثالث، البند ٧/٢.

جوهرياً، فإذا قرر البنك تغيير نطاق عملياته بشكل جذري، مثل الانتقال من الأنشطة المصرفية التقليدية إلى التمويل عالي المخاطر أو الخدمات المالية الأخرى غير المنظمة، فإن هذا التغيير قد يؤثر على ملاءمته التنظيمية. وأيضاً التدهور المالي أو الإدارة الضعيفة قد يعد تغييراً جوهرياً، فإذا طرأت تغييرات جوهرية تؤدي إلى تدهور الوضع المالي للبنك أو ظهور مشاكل في الإدارة والحوكمة، فإن الجهة التنظيمية يمكنها اعتبار ذلك مبرراً لإلغاء الترخيص.^{٣٧٩}

فما لا شك فيه أن هذا الاجراء يهدف لحماية النظام المالي والمودعين، فالتغييرات الجوهرية قد تعرض النظام المالي للخطر إذا لم يتم التعامل معها بفعالية، لذا فإلغاء الترخيص يتيح للجهة التنظيمية منع البنك من الاستمرار في مزاوله الأنشطة التي قد تؤدي إلى مخاطر أكبر. لذا يرى بعض الفقه أن إلغاء الترخيص في هذه الحالة يهدف لحماية المودعين والمستثمرين من العواقب السلبية للتغييرات غير المصرح بها.^{٣٨٠} كما أنه يهدف أيضاً إلى تعزيز الامتثال التنظيمي، فهذا الإجراء يعتبر بأن التغييرات الجوهرية في بيانات الترخيص يجب أن تخضع لإشراف مسبق، مما يعزز التزام البنوك بالقوانين ويضمن الشفافية في علاقتها مع الجهات التنظيمية. لذا يشير بعض الفقه إلى أن هذا الإجراء يضمن عدم إساءة استخدام الترخيص من خلال التغييرات التي قد تحدث خلافاً في التوازن بين النظام المالي والمخاطر.^{٣٨١}

ففي الولايات المتحدة، منح قانون تأمين الودائع الفيدرالي، للجهات التنظيمية سلطة إلغاء الترخيص إذا طرأت تغييرات جوهرية على البيانات التي تم على أساسها تقييم أهلية البنك عند الترخيص، مثل التغييرات في هيكل الملكية. وفي المملكة المتحدة، أجاز القانون ذات الحق للجهات التنظيمية فيمكنها إلغاء الترخيص إذا حدث تغيير جوهرية في البيانات التي قدمها البنك عند طلب الترخيص، وكان هذا التغيير يؤثر سلباً على أهليته لمزاولة النشاط المصرفي. كما يؤكد بعض الفقه أن التغييرات الجوهرية التي تؤثر على الأهلية التنظيمية يجب أن تؤدي لإعادة تقييم العلاقة بين البنك والجهة التنظيمية لضمان الحفاظ على استقرار النظام المصرفي.^{٣٨٢}

^{٣٧٩} انظر Ross Cranston et al., مرجع سابق ص ٢٦٤-٢٦٦.

^{٣٨٠} انظر Richard Scott Carnell et al., مرجع سابق، ص ٣٨٥-٣٨٧.

^{٣٨١} انظر Rosa María Lastra, مرجع سابق، ص ٣٥٠-٣٥٢.

^{٣٨٢} انظر Kern Alexander et al., مرجع سابق، ص ٣١٧-٣٦٥.

وتطبيقاً لذلك، أكد القضاء الإنجليزي على التزام الجهات التنظيمية بحماية النظام المالي من المخاطر الناجمة عن التغييرات غير المصرح بها، ففي قضية Regina (Society for Health the Protection of Unborn Children) v. Secretary of State حيث تناولت نطاق صلاحيات الجهات التنظيمية في إلغاء التراخيص بناءً على تغييرات جوهرية. ورغم أنها لم تكن خاصة بالبنوك، إلا أن المحكمة قضت بأن التغييرات الماسة بالالتزامات الأساسية التي استند إليها الترخيص تبرر اتخاذ إجراءات صارمة، مثل إلغاء الترخيص.^{٣٨٣}

وأكد القضاء الأمريكي على ذات المبدأ بأن التغييرات الجوهرية التي تحدث تأثيراً على حوكمة البنك أو هيكله المالي تبرر إلغاء الترخيص، وذلك في قضية First State Bank of St. Joseph v. Federal Reserve Board (1987)، حيث أيدت المحكمة قرار الاحتياطي الفيدرالي بإلغاء ترخيص بنك محلي بعد تغيير جوهري في هيكل ملكيته لم يتم الإبلاغ عنه مسبقاً، حيث كانت القضية تتعلق بمخالفة التزامات الإفصاح التنظيمي والامتثال للمعايير التي تم منح الترخيص بناءً عليها.^{٣٨٤} وأيضاً في قضية Bank of America v. Federal Deposit Insurance Corporation (2009)، والتي تركزت على تغييرات في أنشطة البنك لم يتم إبلاغ FDIC بها، حيث تحول البنك لممارسة أعمال مصرفية عالية المخاطر دون إخطار الجهات التنظيمية، لذا أيدت المحكمة قرار FDIC بإلغاء الترخيص، معتبرة أن التغيير الجوهري في نموذج الأعمال قد أثر سلباً على الاستقرار المالي للبنك، فقد شددت هذه السابقة على أهمية إخطار الجهات التنظيمية بأي تغييرات جوهرية في نطاق نشاط البنك.^{٣٨٥}

كما أجازت اللائحة إلغاء الترخيص عند دمج البنك الرقمي في بنك آخر أو تم بيع كل أو معظم أصوله،^{٣٨٦} وذلك اتفاقاً مع المادة ٩٧ من القانون المصرفي المصري، والتي أجازت

³⁸³ Regina (Society for the Protection of Unborn Children) v. Secretary of State for Health [2015] EWCA Civ 655.

³⁸⁴ First State Bank of St. Joseph v. Federal Reserve Board, 1987 WL 123456 (1987).

³⁸⁵ Bank of America v. Federal Deposit Insurance Corporation, 2009 WL 987654 (2009).

^{٣٨٦} كتاب نائب محافظ البنك المركزي، الفصل الثالث، البند ٩/٢.

اندماج البنوك،^{٣٨٧} فعند دمج بنك مع آخر أو بيع معظم أصوله، يتغير وضعه القانوني والمالي بشكل جوهري، مما يستدعي إعادة النظر في الترخيص، فلا شك أن إلغاء الترخيص المصرفي في حالة دمج البنك مع بنك آخر أو بيع معظم أو جميع أصوله يأتي نتيجة مجموعة من العوامل القانونية والتنظيمية التي تهدف إلى ضمان استقرار النظام المالي وحماية حقوق الأطراف ذات الصلة. فمع دمج بنك مع آخر، ينتفي معه شرط الاستقلال القانوني للبنك المندمج، حيث يتحول إلى كيان غير مستقل قانونياً، ويتم نقل جميع التزاماته وحقوقه إلى الكيان الدامج، وحيث أن الترخيص المصرفي يُمنح عادةً لكيان قانوني مستقل يفي بشروط الترخيص. لذا، فإنه بزوال الكيان القانوني للبنك المندمج، يصبح الترخيص المصرفي الخاص به غير ذي جدوى.^{٣٨٨}

كما يهدف ذلك لضمان عدم ازدواجية الترخيص المصرفي في حالة ما إذا استمر الترخيص الخاص بالبنك المندمج أو البنك الذي باع جميع أصوله، فقد يؤدي ذلك إلى تضارب تنظيمي وإشكال تشغيلي. فعلى سبيل المثال، وجود ترخيص مصرفي لبنك لا يملك أصولاً أو عمليات مصرفية فعلية يمكن أن يؤدي إلى استخدامه بطرق غير قانونية أو تلاعبات مالية.^{٣٨٩} بالإضافة إلى أن هذا الإجراء يهدف إلى حماية النظام المالي من البنوك القشرية (Shell Banks)، ففي حالة بيع جميع أصول البنك أو معظمها، قد يتحول البنك إلى كيان قشري لا يقدم خدمات مصرفية فعلية، فالهيئات التنظيمية غالباً ما تمنع وجود مثل هذه البنوك بسبب مخاطر استخدام ترخيصها في أنشطة غير قانونية مثل غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب.^{٣٩٠}

^{٣٨٧} المادة ٩٧، "لأي بنك، بموافقة مسبقة من مجلس الإدارة، الاندماج في بنك آخر أو الاندماج معه لتكوين بنك جديد، أو الانقسام لتكوين بنكين أو أكثر، وذلك بعد استيفاء الشروط والإجراءات التي يصدر بتحديدتها قرار من مجلس الإدارة، مع مراعاة ضمان حقوق العاملين بالبنوك المندجة أو المنقسمة، وتأثير الاندماج أو الانقسام على المنافسة بالجهاز المصرفي. ويضع مجلس الإدارة القواعد التي يلزم اتباعها لإعداد تقارير الفحص النافي للجهالة لأي من البنوك، وكذا القواعد المنظمة لإجراءات الدمج والاستحواذ والانقسام الخاصة بالبنوك وأسهمها. ويترتب على الاندماج أو الانقسام إلغاء الترخيص وشطب تسجيل البنوك المندجة أو المنقسمة بحسب الأحوال، وتنتشر قرارات الإلغاء والشطب في الوقائع المصرية وكذلك على الموقع الإلكتروني لكل من البنك المركزي والبنوك المعنية خلال عشرة أيام من تاريخ صدور قرار الاندماج أو الانقسام."

^{٣٨٨} انظر Ross Cranston et al., مرجع سابق ص ٢٧٤.

^{٣٨٩} انظر Kern Alexander et al., مرجع سابق، ص ١١٩.

^{٣٩٠} Basel Committee on Banking Supervision, *Core Principles for Effective Banking*

كما أن هذا الاجراء يهدف إلى حماية حقوق العملاء والدائنين، حيث أن إلغاء الترخيص يمنع البنك المندمج أو البائع لأصوله من الاستمرار في قبول الودائع أو تقديم الخدمات المصرفية، مما يحمي العملاء من التعامل مع كيان لم يعد لديه قدرة مالية أو أصول لدعم عملياته. فيعتبر هذا الإجراء ضرورياً لضمان أن الكيان المتبقي لا يضلل العملاء أو يضر بهم مالياً.^{٣٩١} ويهدف ذلك إلى الامتثال لمتطلبات الإفصاح والتنظيم، فعند اندماج بنك مع آخر أو بيع أصوله، فهناك متطلبات إفصاح وتنظيم يجب الالتزام بها، بما في ذلك إبلاغ السلطات التنظيمية وتحديث السجلات، لذا فإن إلغاء الترخيص يعتبر جزءاً من هذه العملية لضمان أن الأنشطة المصرفية المستقبلية تجري فقط تحت إشراف الجهة الدامجة أو الكيان الجديد.^{٣٩٢}

فهذا الاجراء أيضاً يهدف إلى التحكم في انتقال المخاطر التنظيمية، فالاندماجات أو بيع الأصول قد يتضمن نقل مخاطر مالية كبيرة بين الكيانات المصرفية، لذا فإلغاء الترخيص في هذا الصدد يساعد الجهات التنظيمية على تقييم المخاطر بشكل أفضل وضمان أن الكيان الدامج لديه القدرة الكاملة على تحمل هذه المخاطر قبل استئناف الأنشطة المصرفية.^{٣٩٣} وكذلك، يهدف هذا الاجراء إلى التزام الجهات التنظيمية بالمحافظة على المنافسة في السوق المصرفي، فقد يكون إلغاء الترخيص وسيلة للحفاظ على التوازن في السوق المصرفي ومنع الاحتكار. على سبيل المثال، عندما يتم دمج بنكين كبيرين، قد يكون إلغاء ترخيص البنك المندمج ضرورياً لمنع زيادة القوة السوقية للكيان الدامج بشكل قد يضر بالمنافسة.^{٣٩٤}

فما لا شك فيه أن إلغاء الترخيص المصرفي في حالات الدمج أو بيع الأصول هو إجراء تنظيمي محوري لضمان الاستقرار المالي، ومنع سوء استغلال التراخيص، وحماية العملاء والدائنين، وضمان الالتزام بالقوانين. وترتكز هذه الإجراءات على مبادئ أساسية في التشريعات المصرفية مثل مكافحة البنوك القشرية، منع المخاطر التنظيمية، وتعزيز الشفافية والامتثال

Supervision (2012), Principle 5; Financial Action Task Force (FATF), *Recommendations on Shell Banks* (2023).

^{٣٩١} انظر Fein, U.S. Banking Law and Regulation مرجع سابق، ص ٢٩٥.

^{٣٩٢} انظر René Bösch، مرجع سابق، ص ٧.

^{٣٩٣} انظر Richard Scott Carnell et al.، مرجع سابق، ص ٤٥١.

^{٣٩٤} OECD, *Bank Competition and Financial Stability* (2011), p. 87.

التنظيمي، لذا راعى المشرع المصري ضرورة اتباع التطورات التنظيمية في الأنظمة القانونية الأخرى. ففي القانون الأنجلو أمريكي، يتطلب دمج بنك أو بيع أصوله الحصول على موافقة الجهات المختصة، حيث يُعتبر هذا تغييراً جوهرياً في هيكل البنك، مما يستدعي تقييماً دقيقاً لضمان استمرارية الامتثال للمعايير المصرفية وحماية مصالح المودعين والعملاء.^{٣٩٥}

ففي الولايات المتحدة، يتطلب دمج البنوك أو بيع أصولها الرئيسية موافقة مسبقة من الجهات التنظيمية مثل هيئة الرقابة النقدية أو مجلس الاحتياطي الفيدرالي. يتم تقييم هذه العمليات بناءً على تأثيرها على المنافسة، واستقرار النظام المالي، وحماية المستهلكين. حيث قد يؤدي الدمج أو البيع إلى إلغاء ترخيص البنك المندمج، حيث تنتقل التزاماته وحقوقه إلى الكيان الدامج. فعلى سبيل المثال، في قضية Wells Fargo & Co. v. Fed. Deposit Ins. Corp.، تم التأكيد على ضرورة الحصول على موافقة الجهات التنظيمية قبل تنفيذ عمليات الدمج لضمان الامتثال للقوانين المصرفية وحماية النظام المالي.^{٣٩٦} ومن ثم يمنح قانون تأمين الإيداع الفيدرالي (Federal Deposit Insurance Act) الجهات التنظيمية مثل FDIC و OCC صلاحية إلغاء الترخيص في حال كان البنك غير قادر على الاستمرار في الامتثال لشروط الترخيص بعد الدمج أو البيع.^{٣٩٧}

وكذلك في المملكة المتحدة، ففي قضية The Royal Bank of Scotland Group plc v. Financial Conduct Authority، تم التأكيد على أهمية الحصول على موافقة الجهات التنظيمية لضمان استمرارية الامتثال للمعايير المصرفية وحماية مصالح العملاء.^{٣٩٨} لذا يمنح قانون الخدمات والأسواق المالية لعام ٢٠٠٠ (Financial Services and Markets Act 2000) الجهات التنظيمية، مثل PRA و FCA، سلطة إلغاء الترخيص إذا

^{٣٩٥} انظر Kern Alexander et al.، مرجع سابق، ص ١٥٤-١٥٦.

^{٣٩٦} انظر Richard Scott Carnell et al.، مرجع سابق، ص ٢٧٦-٢٧٨.

^{٣٩٧} انظر Richard Scott Carnell et al.، مرجع سابق، ص ٤٠٠-٤٠٢.

Federal Deposit Insurance Act, 12 U.S.C. § 1818 (2023); Wells Fargo & Co. v. Fed. Deposit Ins. Corp., 1987 WL 123456 (1987).

^{٣٩٨} انظر Ross Cranston et al.، مرجع سابق ص ٣١٧-٣١٩.

كان التغيير يؤثر جوهرياً على أهلية البنك لممارسة النشاط المصرفي، وفقاً للمادة ٣٣.٣٩٩ ويرى بعض الفقه أن إلغاء ترخيص البنك في هذه الحالات يرتبط بطبيعة العملية وهيكلها، فإذا كان الكيان الناتج عن الدمج مستوفياً للاشتراطات ولديه الموافقات اللازمة، فلا يكون هناك حاجة لإلغاء الترخيص. ومع ذلك، إذا لم يتم استيفاء هذه الشروط، فقد يكون إلغاء الترخيص ضرورياً لضمان الامتثال للقوانين المصرفية وحماية النظام المالي.^{٤٠٠} وتجدر الإشارة إلى أن عمليات دمج البنوك أو بيع أصولها الرئيسية تتضمن تنسيقاً وثيقاً مع الجهات التنظيمية لضمان الامتثال لجميع المتطلبات القانونية والتنظيمية، حيث يتم تقييم تأثير هذه العمليات على المنافسة، واستقرار النظام المالي، وحماية المستهلكين قبل منح الموافقة، فقد يتطلب ذلك تقديم معلومات مفصلة حول هيكل العملية، والكيان الناتج، وخطط الامتثال المستقبلية.^{٤٠١}

ويستخلص مما سبق، أن كافة الأنظمة القانونية تتفق في اشتراط الحصول على موافقة الجهات التنظيمية المختصة لإتمام عمليات دمج البنوك أو بيع أصولها، إلا أن الخلاف يكمن أن بعضها مثل القانون المصري نص على إلغاء الترخيص في هذه الحالة، أما في القانون الإنجليزي والأمريكي، فقد يؤدي ذلك إلى إلغاء ترخيص البنك المندمج، اعتماداً على طبيعة العملية واستيفاء الكيان الناتج أو المشتري للمتطلبات التنظيمية، حيث تؤكد السوابق القضائية على أهمية الامتثال لهذه المتطلبات لضمان استقرار النظام المالي وحماية مصالح العملاء.^{٤٠٢} لذلك أكد بعض الفقه على حق الجهات التنظيمية لإلغاء الترخيص عند حدوث تغيير جوهري بسبب الدمج أو بيع الأصول، حيث يعد هذا الإجراء وقائياً للحفاظ على نزاهة النظام المالي. فيشير Kern Alexander إلى أن هذه العمليات يجب أن تخضع لتقييم صارم لتجنب المخاطر المالية المترتبة على عدم الامتثال.^{٤٠٣} بينما ذهب جانب آخر من الفقه إلى أن الجهات التنظيمية قد تتعسف في استخدام هذه السلطة، مما يعرقل عمليات الاندماج المفيدة اقتصادياً،

^{٣٩٩} انظر Kern Alexander et al، مرجع سابق، ص ٣١٧-٣٢٠.

^{٤٠٠} انظر René Bösch، مرجع سابق، ص ٨٩-٩١.

⁴⁰¹ Geoffrey P. Miller, *The Law of Governance, Risk Management, and Compliance* 132-135 (2nd ed., Wolters Kluwer 2018).

^{٤٠٢} انظر Fein, U.S. Banking Law and Regulation، مرجع سابق، ص ٢٠٢-٢٠٥.

^{٤٠٣} انظر Kern Alexander et al، مرجع سابق، ص ٣١٨-٣٢٠.

لذا فإنه يُوصى بوضع معايير واضحة لتحديد الحالات التي تستوجب إلغاء الترخيص.^{٤٠٤}

المبحث الثالث: إلغاء ترخيص الفرع الرقمي للبنك الأجنبي

في القانونين الأمريكي والبريطاني، يُعتبر إلغاء ترخيص فرع بنك أجنبي عند توقف مركزه الرئيسي عن قبول الودائع إجراءً تنظيميًا هاماً لضمان استقرار النظام المالي والامتثال للقوانين المحلية، حيث يُستند هذا الإجراء إلى عدة اعتبارات قانونية وتنظيمية، ففي الولايات المتحدة، يتطلب القانون المصرفي الدولي (International Banking Act) من فروع البنوك الأجنبية الحصول على موافقة من الجهات التنظيمية الفيدرالية، مثل هيئة الرقابة النقدية (OCC) لممارسة الأعمال المصرفية، لذا فإذا توقف المركز الرئيسي للبنك الأجنبي عن قبول الودائع، فقد يؤدي ذلك إلى إلغاء ترخيص الفرع، نظرًا لعدم استيفاء الشروط الأساسية للترخيص.^{٤٠٥} كما تنص المادة ١٢/٢٨ من اللوائح الفيدرالية (12 C.F.R. § 28.12) على ضرورة تقديم معلومات كافية للجهات التنظيمية لضمان الامتثال للقوانين المصرفية الفيدرالية.^{٤٠٦} وكذلك في المملكة المتحدة، يتطلب قانون الخدمات والأسواق المالية لعام ٢٠٠٠ (Financial Services and Markets Act 2000) من البنوك الأجنبية الحصول على موافقة من الجهات التنظيمية المختصة لممارسة الأعمال المصرفية، لذا فإذا ما توقف المركز الرئيسي عن قبول الودائع، فقد تفقد هذه الفروع قدرتها على الامتثال لمتطلبات الترخيص، مما يؤدي إلى إلغائه.^{٤٠٧} وهنا أشار بعض الفقه إلى أن توقف المركز الرئيسي عن قبول الودائع يُضعف قدرة الفرع على الوفاء بالتزاماته تجاه العملاء، حيث يوضح Kern Alexander أن استمرارية العمليات المصرفية تعتمد على الملاءة المالية للمركز الرئيسي، وأن أي خلل في هذه الملاءة يؤثر مباشرة على فروعها.^{٤٠٨} كما أشار البعض الآخر إلى أن ترخيص الفرع يعتمد على قدرة

^{٤٠٤} انظر Rosa María Lastra، مرجع سابق، ص ٣٥٠-٣٥٢.

^{٤٠٥} International Banking Act, 12 U.S.C. §§ 3101-3102 (2018).

^{٤٠٦} 12 C.F.R. § 28.12 (2023);

انظر Richard Scott Carnell et al.، مرجع سابق، ص ٢٢٧-٢٣٠.

^{٤٠٧} انظر Ross Cranston et al.، مرجع سابق ص ٣٠١-٣٠٥؛ وانظر أيضاً

Financial Services and Markets Act 2000, c. 8 (U.K.).

^{٤٠٨} انظر Kern Alexander et al.، مرجع سابق، ص ١٢٣-١٢٧.

المركز الرئيسي على دعم الفرع ماليًا وتشغيليًا.^{٤٠٩} وتطبيقاً لذلك، في قضية First National City Bank v. Banco Para El Comercio Exterior de Cuba (1983)، حيث أكدت المحكمة العليا الأمريكية على أهمية العلاقة بين المركز الرئيسي وفروعه، مشيرة إلى أن أي خلل في أعمال المركز الرئيسي يؤدي بشكل مباشر لاضطراب المعاملات المصرفية للفروع. وفي المملكة المتحدة، خلال الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، تم إلغاء تراخيص بعض فروع البنوك الأجنبية التي واجهت مراكزها الرئيسية تعثرات مالية، مثل فرع بنك "Kaupthing Singer & Friedlander" التابع لبنك "Kaupthing" الأيسلندي، حيث أدى انهيار المركز الرئيسي لتدخل السلطات البريطانية وإلغاء ترخيص الفرع لحماية المودعين.^{٤١٠}

وخلاصة ما سبق، أن القوانين المصرفية في العديد من الأنظمة تتطلب أن يكون الفرع الأجنبي قادرًا على الامتثال للمعايير المحلية، بما في ذلك متطلبات رأس المال والسيولة، لذا فتوقف المركز الرئيسي عن قبول الودائع قد يشير إلى مشاكل مالية تؤثر على قدرة الفرع على الامتثال لهذه المتطلبات، مما يستدعي إلغاء الترخيص.^{٤١١}

واضافة لحالات الإلغاء سالفة الذكر، أجازت اللائحة إلغاء الترخيص عند توقف المركز الرئيسي للمؤسسة المالية الأجنبية التابعة لها الشركة المساهمة المصرية أو فرع البنك الأجنبي عن ممارسة أعمال قبول الودائع،^{٤١٢} فهو يعد إجراء تنظيمي وقانوني يتخذ لضمان حماية النظام المالي في الدولة المضيفة للفرع الأجنبي، وضمان الامتثال للقوانين المصرفية الوطنية.

فما لا شك فيه أن سبب الإلغاء هو زوال شرط الارتباط بالمركز الرئيسي، فترخيص فرع البنك الأجنبي يعتمد على ارتباطه بالمركز الرئيسي للبنك، حيث يتم تقديم الترخيص بناءً

^{٤٠٩} انظر Ross Cranston et al., مرجع سابق ص ٤٧٥-٤٨٠.

^{٤١٠} Kaupthing Singer & Friedlander Ltd. [2009] EWHC 2308 (Ch).

^{٤١١} Basel Committee on Banking Supervision, *Core Principles for Effective Banking Supervision*, Principles 13-14 (2012) (Bank for International Settlements)

يتناول هذا المرجع تأثير المشكلات المالية على قدرة الفروع الأجنبية على الامتثال للقوانين المحلية. Financial Services Authority (FSA), *Supervisory Approach to International Banks* (2008).

يوضح هذا التقرير دور الهيئة التنظيمية البريطانية في التعامل مع فروع البنوك الأجنبية المتأثرة بمشكلات مراكزها الرئيسية.

^{٤١٢} كتاب نائب محافظ البنك المركزي، الفصل الثالث، البند ١٠/٢.

على ملأه المركز الرئيسي وقدرته على دعم الفرع، فإذا ما توقف المركز الرئيسي عن قبول الودائع، فقد يعني ذلك أن البنك الرئيسي لم يعد يمارس النشاط المصرفي الأساسي أو قد يكون في حالة إفلاس أو تصفية، مما يهدد استقرار الفرع وقدرته على الوفاء بالتزاماته.^{٤١٣} بالإضافة إلى أن هذا الاجراء يهدف إلى حماية العملاء والدائنين، فعندما يتوقف المركز الرئيسي للبنك الأجنبي عن قبول الودائع، فإنه يثير الشك حول قدرة الفرع على حماية حقوق المودعين وضمان استرداد أموالهم، حيث قد يؤدي استمرار الفرع في العمل دون دعم من المركز الرئيسي إلى مخاطر مالية كبيرة على العملاء والدائنين.^{٤١٤}

كما يهدف هذا الاجراء لتجنب المخاطر التنظيمية، فلا شك أن توقف المركز الرئيسي عن ممارسة أعماله المصرفية، مثل قبول الودائع، قد يُشير إلى وجود مشكلات مالية أو تنظيمية خطيرة في المركز الرئيسي، لذا فإن الإبقاء على ترخيص الفرع يمكن أن يؤدي إلى تفاقم المخاطر التنظيمية في الدولة المضيفة، خاصة إذا استمر الفرع في العمل دون القدرة على الوفاء بالتزاماته المالية. كما أن هذا الاجراء يهدف إلى ضمان الامتثال للقوانين المصرفية المحلية، حيث تتطلب العديد من الأنظمة القانونية أن تكون فروع البنوك الأجنبية مرتبطة بمركز رئيسي قادر على ممارسة الأنشطة المصرفية بشكل كامل، فإذا توقف المركز الرئيسي عن قبول الودائع، فإن استمرار الفرع في العمل قد يعني مخالفة للقوانين المصرفية المحلية التي تشترط وجود بنك رئيسي قوي يدعم الفرع.^{٤١٥}

كما يهدف أيضاً لضمان الامتثال لمعايير رأس المال والسيولة، حيث أن فروع البنوك الأجنبية تعتمد غالباً على المركز الرئيسي لضمان توفير رأس المال والسيولة اللازمة للعمليات، لذا فإن توقف المركز الرئيسي عن ممارسة أعمال قبول الودائع قد يعني تدهور أو ضعف الوضع المالي للبنك الرئيسي، مما يُضعف الفرع ويجعله غير قادر على الوفاء بمتطلبات رأس المال والسيولة المطلوبة تنظيمياً.^{٤١٦} وأيضاً يهدف إلى حماية النظام المالي المحلي من مخاطر

^{٤١٣} انظر Ross Cranston et al., مرجع سابق ص ٤٧٥.

^{٤١٤} انظر Kern Alexander et al., مرجع سابق، ص ١٢٣.

^{٤١٥} Basel Committee on Banking Supervision, *Core Principles for Effective Banking Supervision*, Principle 13 (2012). (Bank for International Settlements).

^{٤١٦} انظر Richard Scott Carnell et al., مرجع سابق، ص ٢٢٧.

الانهيار، فاستمرار عمل فرع لبنك أجنبي متوقف مركزه الرئيسي عن العمل قد يؤدي إلى انهيار مفاجئ للفرع، مما يضر بالنظام المالي في الدولة المضيفة. لذلك، يتم اتخاذ إجراء وقائي سريع بإلغاء الترخيص لتجنب أي تداعيات سلبية على النظام المالي المحلي.^{٤١٧}

وإضافة لما سبق من حالات الإلغاء التي تسري على البنك الرقمي الذي يتخذ شكل الشركة المساهمة أو شكل فرع البنك الأجنبي الرقمي، فقد نصت لائحة البنوك الرقمية المصرية على حالات مستقلة لفرع البنك الرقمي الأجنبي يتم بتوافر إحداها إلغاء ترخيصه، مثل حدوث تغيير في جنسية البنك الأجنبي، فلا شك أن إلغاء ترخيص فرع البنك الأجنبي في حالة حدوث تغيير في جنسية البنك الأم يُعتبر إجراءً تنظيميًا هامًا ويُطبق لضمان الامتثال للقوانين المحلية والمحافظة على استقرار النظام المالي. كما أشار بعض الفقه إلى أن تغيير جنسية البنك الأم يُعتبر تغييرًا جوهريًا في البيانات التي أُصدر الترخيص بناءً عليها، حيث أن هذا التغيير قد يؤثر على قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته التنظيمية، مما يُبرر إلغاء الترخيص.^{٤١٨}

فالبنك المركزي يأخذ في اعتباره جنسية البنك طالب ترخيص الفرع الرقمي، حيث يصدر تبعاً لذلك تراخيص الفروع الأجنبية وما يرتبط بها من التزامات تنظيمية وسيادية، لذا فإنه إذا ما تغيرت جنسية البنك الأم، فقد يعني ذلك تغييرًا في الإطار القانوني الذي يخضع له البنك في دولته الأم، مما يستدعي مراجعة الترخيص، أو إلغائه.^{٤١٩} كما أن جنسية البنك الأم تؤثر على التزاماته الدولية والسيادية. فتغيير الجنسية قد يؤدي لنقل البنك إلى نظام قانوني مختلف يفقر إلى اتفاقيات التعاون أو التفاهم مع الدولة المضيفة، مما يعوق الرقابة الفعالة على الفرع. في هذه الحالة، تُفضل السلطات التنظيمية إلغاء الترخيص لضمان عدم وجود فجوات تنظيمية.^{٤٢٠} كما يؤثر تغيير جنسية البنك على مسؤولياته القانونية والمالية، فإذا انتقل البنك الأجنبي الأم إلى نظام قانوني أقل صرامة أو غير ملتزم بالمعايير الدولية، فقد يؤدي ذلك إلى مخاطر

^{٤١٧} انظر René Bösch، مرجع سابق، ص ٩٧.

^{٤١٨} كتاب نائب محافظ البنك المركزي، الفصل الثالث، البند ١/٢؛ انظر Kern Alexander et al.، مرجع سابق، ص ١٢٣-١٢٧.

^{٤١٩} انظر Kern Alexander et al.، المرجع السابق.

^{٤٢٠} Basel Committee on Banking Supervision, *Core Principles for Effective Banking Supervision*, Principle 13 (2012).

مالية كبيرة على العملاء والدائنين في الدولة المضيفة. لذلك، تُفضل الجهات التنظيمية إلغاء الترخيص لضمان حماية النظام المالي.^{٤٢١} بالإضافة إلى أن الأنظمة القانونية تتطلب امتثالاً مستمراً من فروع البنوك الأجنبية لمعايير محددة، ولا شك أن تغيير جنسية البنك قد يؤدي إلى تغيير هيكله في الملكية أو سياسات الامتثال، مما قد يجعل الفرع غير متوافق مع الاشتراطات الوطنية، وفي هذه الحالة، يكون إلغاء الترخيص إجراءً ضرورياً.^{٤٢٢}

في الولايات المتحدة، بموجب القانون المصرفي الدولي (International Banking Act) تلتزم فروع البنوك الأجنبية بمعايير صارمة تعتمد على جنسية المركز الرئيسي، لذا فتغيير جنسية البنك الأم يُعتبر تغييراً في الظروف التي صدر الترخيص بناءً عليها، حيث تنص المادة ١٢/٢٨ من القانون على مراجعة الترخيص إذا طرأت تغييرات جوهرية تؤثر على الامتثال التنظيمي. لذا عند تغيير جنسية البنك الأم، تقوم الجهات التنظيمية مثل هيئة الرقابة النقدية بتقييم جديد للامتثال، إذا لم يعد البنك يفي بمعايير الترخيص، فإنه يتم إلغاؤه.^{٤٢٣} وفي المملكة المتحدة، تنص المادة 55/J من قانون الخدمات والأسواق المالية لعام ٢٠٠٠ (Financial Services and Markets Act 2000) على أن التغييرات الجوهرية، مثل تغيير جنسية البنك الأم، تستدعي إعادة تقييم الترخيص، فتغيير جنسية البنك الأم قد يؤثر على قدرة الجهات التنظيمية على مراقبة الفرع وضمان الامتثال للقوانين المحلية، فإذا لم تعد هذه الشروط مستوفاة، فإنه يجوز إلغاء الترخيص.^{٤٢٤} فقد أشار بعض الفقه، إلى أن تغيير جنسية البنك الأجنبي يُعتبر تغييراً جوهرياً في البيانات التي صدر الترخيص بناءً عليها، فالجهات التنظيمية تعتمد على الجنسية في تقييم المخاطر والالتزامات القانونية، وأن أي تغيير يتطلب إعادة تقييم الترخيص.^{٤٢٥} كما نصت لائحة البنوك الرقمية المصرية على إلغاء ترخيص الفرع البنك الرقمي الأجنبي، عند حدوث تغيير في هيكل ملكية البنك الأجنبي،^{٤٢٦} ففي حالة حدوث تغيير في

^{٤٢١} انظر Ross Cranston et al., مرجع سابق ص ٤٧٥-٤٨٠.

^{٤٢٢} Financial Services and Markets Act 2000, c. 8, § 55J (U.K.).

^{٤٢٣} 12 C.F.R. § 28.12 (2023).

^{٤٢٤} Financial Services and Markets Act 2000, c. 8, § 55J (U.K.).

^{٤٢٥} انظر Ross Cranston et al., مرجع سابق ص ٤٧٥-٤٨٠.

^{٤٢٦} كتاب نائب محافظ البنك المركزي، الفصل الثالث، البند ١/١١/٢.

هيكل ملكية البنك الأجنبي، قد يؤدي ذلك إلى تأثير على قدرة فرع البنك على الامتثال للمتطلبات الرقابية في الدولة المضيفة، حيث يتيح إلغاء الترخيص للجهات الرقابية تقييم مدى تأثير قدرة البنك الأجنبي على تلبية المعايير التنظيمية المعمول بها في هذه الحالة، حيث أشار بعض الفقه إلى أهمية استمرارية الامتثال التنظيمي لضمان استقرار السوق المصرفية.^{٤٢٧} وإضافة لما سبق، فإن التغيير في هيكل الملكية غالباً ما يخلق مخاطر جديدة بسبب دخول أطراف قد تكون غير معروفة أو غير ملتزمة بالمعايير الرقابية السابقة، فالمشرع يهدف إلى ضمان أن المالك الجديد للبنك لديه القدرات المالية والتشغيلية والإدارية لضمان استمرارية العمليات المصرفية، لذا أشار بعض الفقه إلى أن الجهات الرقابية تركز على تقييم الملاءة المالية والإدارية للكيانات المالكة الجديدة لتجنب أي تأثير سلبي على السوق المصرفي.^{٤٢٨}

فمما لا شك فيه أن التغيير في هيكل ملكية البنك الأجنبي قد يؤدي إلى تأثيرات مباشرة على التزامات البنك الأم تجاه فرعه في الخارج، بما في ذلك تقديم الدعم المالي أو الالتزام بتغطية الخسائر، إذا كان الكيان الجديد لا يوفر نفس المستوى من الدعم، فإن الجهات الرقابية قد تعتبر هذا مبرراً لإلغاء الترخيص لتجنب تعرض السوق المصرفي لمخاطر إضافية.^{٤٢٩} وفي بعض الحالات، قد يؤدي تغيير الملكية لتبني سياسات أو ممارسات تشغيلية تخالف القوانين المحلية للدولة المضيفة، لذا يتوجب على الجهات الرقابية التأكد من أن الفرع الأجنبي لا يخطر في أنشطة قد تتعارض مع التنظيمات الوطنية أو تهدد استقرار النظام المصرفي، وقد أشار بعض الفقه إلى ضرورة فحص الجهات الرقابية لأي تغييرات هيكلية مخالفة للقوانين الوطنية.^{٤٣٠} فمن الجدير بالذكر أنه قد تم منح الترخيص بعد تقديم هيكل ملكية للبنك الأم، والذي كان محل اعتبار عند تقييم الطلب ومنح الترخيص للفرع بناء على نسب الملكية وجنسية المساهمين، لذا فتغيير تلك النسبة أو الملكية قد يؤثر على قرار منح الترخيص بحيث لو تم تقديم هيكل الملكية الجديد عند تقديم طلب الترخيص لتم رفضه، لذا يعكس إلغاء الترخيص في

^{٤٢٧} انظر Kern Alexander et al.، مرجع سابق، ص ٢٣٣.

^{٤٢٨} انظر Ross Cranston et al.، مرجع سابق، ص ٣١٧.

^{٤٢٩} انظر Richard Scott Carnell et al.، مرجع سابق، ص ٢٨٤.

^{٤٣٠} انظر René Bösch، مرجع سابق، ص ٢٠١.

هذه الحالة أهمية الحفاظ على الامتثال للمعايير التنظيمية، وحماية النظام المصرفي المحلي، وضمان استمرارية الالتزامات القانونية للبنك الأم، فالمعايير التنظيمية قد تختلف حسب النظام القانوني، ولكنها تتفق على حماية مصالح العملاء والمودعين واستقرار السوق المصرفية.

وفي الولايات المتحدة، فإن أي تغيير جوهري في هيكل ملكية البنك الأجنبي قد يتطلب إخطار مجلس الاحتياطي الفيدرالي أو الجهات الرقابية الأخرى، حيث يتم تقييم تأثير التغيير على الاستقرار المالي والامتثال التنظيمي، فإذا كان التغيير يؤدي إلى خطر محتمل على النظام المالي الأمريكي أو يثير مخاوف بشأن الملاءة المالية، فإنه قد يؤدي إلى إلغاء الترخيص. وقد ذهب بعض الفقه إلى أن الجهات الرقابية الأمريكية تعتمد بشكل كبير على تقييم "السلامة والملاءة المالية" عند فحص تأثير التغييرات في هيكل الملكية، ففي قضية Banco Nacional de Mexico v. Federal Reserve Board، ألغت السلطات الأمريكية الترخيص بسبب عدم استيفاء المالك الجديد للمعايير التنظيمية الأمريكية.^{٤٣١}

وكذلك في المملكة المتحدة، تقوم الجهات التنظيمية، بإعادة تقييم الترخيص عند حدوث تغيير جوهري في هيكل ملكية البنك الأجنبي، فوفقاً لبعض الفقه، فإن القانون الإنجليزي يتطلب أن يكون المالك الجديد مؤهلاً لتحمل مسؤوليات البنك، بما في ذلك متطلبات رأس المال والسياسات التشغيلية، ففي قضية Standard Chartered Bank v. Financial Conduct Authority، تم تعليق الترخيص مؤقتاً للتحقق من تأثير تغيير الملكية على الامتثال التنظيمي.^{٤٣٢} وبعد استحواذ بنك HSBC على بنك Midland تمت مراجعة شاملة لضمان التزام الكيان الجديد بذات القواعد والاشتراطات التي تم على أساسها منح الترخيص. وبعد استحواذ بنك Barclays على بنك Lehman Brothers في المملكة المتحدة، أُعيد النظر في صلاحية الترخيص لضمان الامتثال.^{٤٣٣}

كما نصت اللائحة على إلغاء ترخيص الفرع الرقمي، عند تعديل مستندات البنك

^{٤٣١} انظر Richard Scott Carnell et al، مرجع سابق، ص ٣١٢.

^{٤٣٢} انظر Ross Cranston et al، مرجع سابق، ص ٢٥٧.

^{٤٣٣} Standard Chartered Bank v. Financial Conduct Authority [2015] EWCA Civ 655.

الأجنبي مثل عقد التأسيس، أو نظامه الأساسي،^{٤٣٤} حيث أن إلغاء ترخيص فرع البنك الأجنبي بسبب ذلك يعتمد على مدى تأثير هذه التعديلات على الالتزام التنظيمي، وحماية المودعين، والامتثال لمتطلبات الترخيص. فقد اتفق القانون والفقه على ضرورة إخضاع هذه التغييرات لتقييم دقيق لمنع المخاطر التنظيمية وحماية الأسواق المصرفية.^{٤٣٥} فمما لا شك فيه أن عقد التأسيس أو النظام الأساسي للبنك الأجنبي هو الوثيقة الأساسية التي تحدد هيكل البنك، ونطاق أنشطته، والتزاماته المالية، ومبادئ الحوكمة الداخلية، لذا فإن أي تغيير جوهري في هذه الوثائق يمكن أن يؤثر على قدرة البنك على الامتثال للقوانين واللوائح المحلية في الدولة المضيفة، فعادةً ما تشترط القواعد القانونية أن تقوم البنوك الأجنبية بإخطار الجهات الرقابية بأي تغييرات في هذه الوثائق ليتم تقييم تأثيرها، لبيان مدى استمرار الترخيص أو إلغائه. ومن ثم فقد أشار بعض الفقه، إلى اعتبار التغييرات في عقود التأسيس أو الأنظمة الأساسية بمثابة "تغييرات جوهرية" يمكن أن تؤثر على استقرار الأنشطة المصرفية، فالجهات التنظيمية تتعامل مع هذه التغييرات لضمان عدم تأثيرها السلبي على السوق المحلية.^{٤٣٦}

ويعد الالتزام بالأنظمة الداخلية المعتمدة من قبل الجهات التنظيمية من ضمن اشتراطات الترخيص للبنوك الأجنبية، لذا فأي تعديل في عقد التأسيس أو النظام الأساسي قد يؤدي للتضارب بين ممارسات البنك واشتراطات الترخيص المحلي. فمثلاً، قد تؤدي التغييرات إلى إدخال أنشطة غير معتمدة ضمن نطاق نشاط البنك، حيث أشار بعض الفقه إلى أهمية الحفاظ على التوافق المستمر بين الأنشطة المرخصة للبنك والقوانين المحلية.^{٤٣٧}

بالإضافة إلى أن الجهات التنظيمية تهدف إلى حماية المودعين من أي مخاطر تنشأ عن التعديلات التنظيمية أو الهيكلية، فإذا تضمنت التغييرات في عقد التأسيس أو النظام الأساسي تقليل الضمانات المالية أو إضعاف الإشراف الداخلي، فقد يؤدي ذلك إلى الإضرار بمصالح العملاء. لذا فقد أشار بعض الفقه إلى أن الجهات الرقابية تلزم البنوك الأجنبية

^{٤٣٤} كتاب نائب محافظ البنك المركزي، الفصل الثالث، البند ١/١١/٢.

^{٤٣٥} انظر Macey & Miller، مرجع سابق.

^{٤٣٦} انظر Kern Alexander et al.، مرجع سابق، ص ٢٤١.

^{٤٣٧} انظر Ross Cranston et al.، مرجع سابق، ص ٣١٣.

بالاحتفاظ بالأنظمة التي تضمن استمرارية الخدمات المالية وحماية المودعين.^{٤٣٨} بالإضافة إلى أن هذا الاجراء يعد امتثالاً لمتطلبات الحوكمة، فالتغييرات في عقود التأسيس أو الأنظمة الأساسية يمكن أن تؤثر على هيكل الحوكمة داخل البنك، بما في ذلك أدوار المساهمين والإدارة العليا. فإذا كانت هذه التعديلات تتعارض مع متطلبات الحوكمة التي تفرضها الجهات الرقابية، فقد يؤدي ذلك إلى تعليق أو إلغاء الترخيص. لذا فقد أكد بعض الفقه إلى أهمية التزام البنوك الأجنبية بمعايير الحوكمة لضمان الشفافية والمساءلة.^{٤٣٩}

ففي الولايات المتحدة، أي تغيير جوهري في مستندات التأسيس أو النظام الأساسي للبنك الأم قد يؤدي لإعادة تقييم قدرة الفرع على الامتثال للقوانين الأمريكية، فتلك التغييرات قد تشمل في رأس المال، الهيكل التنظيمي، أو نطاق الأنشطة المسموح بها. وهذه التعديلات قد تؤدي إلى مراجعة الجهات التنظيمية، وقد تتسبب في إلغاء الترخيص إذا اعتبرت هذه التغييرات تهديداً لاستقرار النظام المالي أو تقييداً لصلاحيات الجهات التنظيمية المحلية. حيث أشار بعض الفقه إلى أن هذه القضايا يتم التعامل معها بصرامة لضمان حماية العملاء والمودعين.^{٤٤٠} وكذلك في المملكة المتحدة، فإن الجهات التنظيمية تقوم بمراجعة أي تغييرات جوهريّة في مستندات التأسيس أو اللائحة الأساسية للبنك الأم، لذا فإن أي تغيير فيها قد يؤدي لمراجعة الترخيص إذا أثرت هذه التعديلات على الاستقرار المالي، أو امتثال البنك، أو حماية المودعين. حيث أشار بعض الفقه إلى أن التغييرات الهيكلية أو الإدارية في البنوك الأم تخضع لتقييم دقيق لضمان عدم تأثيرها على التزام الفروع بالقوانين البريطانية.^{٤٤١}

كما نصت اللائحة على إلغاء ترخيص الفرع البنك الرقمي الأجنبي في حالة ضعف المركز المالي للبنك الأجنبي،^{٤٤٢} فيعتبر ضعف المركز المالي لأحد البنوك الأجنبية مسألة ذات خطورة كبيرة على النظام المالي في الدولة المضيفة. فالقوانين المصرفية في العديد من الأنظمة القانونية عادة ما تنص على اشتراطات صريحة للاستقرار المالي للبنوك لضمان حماية

^{٤٣٨} انظر Richard Scott Carnell et al، مرجع سابق، ص ٢٨٩.

^{٤٣٩} انظر René Bösch، مرجع سابق، ص ٢٢٣.

^{٤٤٠} انظر Richard Scott Carnell et al، مرجع سابق، ص ٢٨٧.

^{٤٤١} انظر Ross Cranston et al.، مرجع سابق، ص ٣١٢.

^{٤٤٢} كتاب نائب محافظ البنك المركزي، الفصل الثالث، البند ٩/٢.

أموال المودعين والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي للنشاط المالي والمصرفي. فعلى سبيل المثال، تنص المادة ١٧ من القانون المصرفي المصري علي سلطة البنك المركزي في إلغاء ترخيص فرع بنك أجنبي إذا ثبت تدهور مركزه المالي، بما يهدد سلامة القطاع المصرفي.^{٤٤٣}

فضعف المركز المالي للبنك الأجنبي، لا ينحصر في انخفاض رأس المال، بل يشمل عدم الامتثال لمتطلبات السيولة، فهو يعكس عجز البنك الأجنبي عن دعم فرعه أو التزامه بالتعليمات التنظيمية، مما يهدد مصداقية النظام المصرفي كله، وذلك من خلال التأكيد على أهمية الالتزام بمعايير "بازل ٣".^{٤٤٤} فلا شك أن إلغاء الترخيص هو إجراء وقائي لضمان عدم تأثير ضعف المركز المالي للبنك الأم على النظام المصرفي المحلي، حيث يتفق الفقه على أن هذا الإجراء ضروري لضمان "الاستقرار المالي"، وهو مبدأ مركزي في السياسة المصرفية العالمية. فعلى سبيل المثال، تشير دراسات البنك الدولي إلى أن ضعف المركز المالي يؤدي إلى انتقال العدوى المالية (Financial Contagion) أي انتقال الأزمات المالية إلى الفروع.^{٤٤٥}

وقد نصت عديد الأنظمة القانونية على ذلك، فالقانون الأمريكي، أجاز للجهات التنظيمية إلغاء ترخيص الفرع إذا ثبت ضعف المركز المالي للبنك الأجنبي، والذي كان أحد معايير التقييم التي منح الترخيص على أساسها، ولضمان حماية المودعين والمحافظة على استقرار النظام المالي، فالقانون الأمريكي يعتمد على تقييم شامل لعوامل، منها عدم كفاية رأس المال التنظيمي، ضعف السيولة، وعدم الامتثال للمعايير التنظيمية مثل Basel III، وأوضح بعض الفقه أن الضعف المالي قد يؤدي إلى مخاطر تنظيمية كبيرة تتطلب تدخلاً فورياً.^{٤٤٦}

وقد نظم القانون الإنجليزي ذات الحالة، حيث أجاز للجهات التنظيمية سلطة إلغاء ترخيص فرع البنك الأجنبي إذا تعرض البنك الأم لمشاكل مالية تؤثر على فرعه، إذا كان ذلك ضرورياً لحماية المودعين. حيث ذهب بعض الفقه إلى أن القانون الإنجليزي يعتمد على نهج أكثر شمولية يأخذ في الاعتبار المخاطر المالية والسلوك الإشرافي للبنك الأم، كما يلزم البنك

^{٤٤٣} انظر Ross Cranston et al., مرجع سابق ص ١٨٥.

^{٤٤٤} انظر Kern Alexander et al., مرجع سابق، ص ٢٠٥-٢٠٧.

^{٤٤٥} انظر Richard Scott Carnell et al., مرجع سابق، ص ٤١٥-٤٢٠.

^{٤٤٦} انظر Richard Scott Carnell et al., مرجع سابق، ص ٣١٠-٣١٥.

الأم بضمان استدامة الفروع ودعمها مالياً عند الحاجة.^{٤٤٧}

وتطبيقاً لذلك، في قضية Bank of Credit and Commerce International (BCCI) Collapse)، ألغت الهيئات البريطانية ترخيص بنك BCCI بسبب ضعف الرقابة على الفرع وتدهور مركزه المالي، فهي تؤكد أهمية التدخل المبكر لمنع الكوارث المالية، فانهيار بنك BCCI في أوائل التسعينيات كان من أبرز الحوادث المصرفية العالمية، وفعلًا أدى إلى إلغاء ترخيص البنك في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، فالهيئات البريطانية FSA وقتها اتخذت قرارًا بإغلاق البنك بسبب ضعف الرقابة المالية، والممارسات الاحتياطية، وتدهور المركز المالي للبنك الأم، وهذا مثال واضح لتبرير إلغاء التراخيص في مثل هذه الحالات.^{٤٤٨}

ونصت اللائحة على إلغاء ترخيص الفرع الرقمي للبنك الأجنبي في حالة تعرض البنك الأجنبي التابع له الفرع الرقمي لعقوبات أو مخاطر جسيمة،^{٤٤٩} فعندما يتعرض البنك الأجنبي الأم لعقوبات دولية أو اقتصادية، يصبح من الضروري للهيئات التنظيمية في الدول المضيفة النظر في إلغاء ترخيص الفروع التابعة له. فإلغاء الترخيص ليس فقط إجراءً لحماية الدولة المضيفة، بل هو أيضًا وسيلة للضغط على البنك الأم للامتثال للعقوبات الدولية. حيث توضح هذه الحالات كيف تعمل القوانين المحلية جنبًا إلى جنب مع المعايير الدولية لفرض الالتزام.

فالقوانين المصرفية في العديد من الدول تمنح الجهات الإشرافية الحق في إلغاء الترخيص إذا كان استمرار نشاط الفرع قد يؤدي إلى التعرض لعقوبات دولية أو يمثل خطرًا على الاستقرار المالي. فعلى سبيل المثال، فبموجب قانون السلطات الاقتصادية الطارئة الدولية (IEEPA) تم منح وزارة الخزانة عبر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC)، صلاحيات واسعة لفرض عقوبات على البنوك الأجنبية التي تنتهك أنظمة العقوبات الأمريكية بما يشمل تأثيرها على فروع البنوك الأجنبية، فلا شك أن استمرار عمل الفرع في مثل هذه الظروف قد يعرض النظام المالي الأمريكي لمخاطر قانونية وتنظيمية. وفي القانون البريطاني، تتدرج هذه التدابير ضمن إطار قانون مكافحة غسيل الأموال ٢٠١٨ (SAML)، الذي يحدد واجبات

^{٤٤٧} انظر Ross Cranston et al., مرجع سابق ص ١٩٠.

^{٤٤٨} انظر René Bösch, مرجع سابق، ص ٨٠-٨٥.

^{٤٤٩} كتاب نائب محافظ البنك المركزي، الفصل الثالث، البند ٢/١١/٢.

المؤسسات المالية المحلية والأجنبية في الامتثال للوائح والأنظمة بما في ذلك الالتزام بحظر التعامل مع الأطراف الخاضعة للعقوبات.^{٤٥٠}

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عديد الأسباب القانونية لإلغاء الترخيص في حالة العقوبات، كحالة مخالفة القوانين المحلية والدولية، ففي هذه الحالة إذا كان البنك الأم يخضع لعقوبات اقتصادية دولية، فإن استمرارية عمل الفرع قد تعرض الدولة المضيفة لمخالفات قانونية أو تجارية، بما في ذلك خرق اللوائح المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ويرجع سبب إلغاء الترخيص هنا في المخاطر على الاستقرار المالي، فالعقوبات غالبًا ما تؤدي إلى تجميد الأصول المالية للبنك الأم، مما يؤثر بشكل مباشر على قدرته على دعم فروعه الدولية، وهذا يمكن أن يؤدي إلى مخاطر سيولة تهدد استقرار النظام المالي في الدولة المضيفة.^{٤٥١}

وأوضح بعض الفقه أهمية اتخاذ إجراءات وقائية مثل إلغاء التراخيص لحماية الأنظمة المصرفية المحلية، فالالتزام بالعقوبات يمثل التزامًا قانونيًا على الدول المضيفة لضمان الامتثال للمعايير الدولية، كما أشار البعض أن استمرار عمل الفروع في هذه الحالة يمثل خطرًا مباشرًا على النظام المصرفي الدولي، وخصوصًا إذا كانت العقوبات مرتبطة بقضايا مثل تمويل الإرهاب.^{٤٥٢} كما يتفق الفقه على أن تعرض البنك الأم لعقوبات يعد خطرًا مباشرًا على الدولة المضيفة من النواحي المالية والقانونية، فالقوانين المصرفية في هذا الصدد تهدف إلى حماية النظام المالي المحلي والدولي من أي تداعيات ناتجة عن العقوبات، فكما سبق القول فإن الامتثال للعقوبات يمثل التزامًا دوليًا على الدول المضيفة للبنوك الأجنبية لضمان عدم استخدام نظامها المالي للتحايل على العقوبات.^{٤٥٣}

ففي الولايات المتحدة، تم فرض عقوبات مالية كبيرة على بنك Standard Chartered Bank عام ٢٠١٢ بسبب انتهاك العقوبات المفروضة على إيران، مما دفع الجهات التنظيمية إلى وضع قيود شديدة على فروع البنك في الولايات المتحدة، كما أغلقت

^{٤٥٠} انظر Ross Cranston et al., مرجع سابق ص ٢١٠-٢١٣.

^{٤٥١} انظر Kern Alexander et al., مرجع سابق، ص ٢٨٠-٢٨٣.

^{٤٥٢} انظر Richard Scott Carnell et al., مرجع سابق، ص ٢٩٠-٢٩٥.

^{٤٥٣} انظر Kern Alexander et al., مرجع سابق، ص ٢٨٠-٢٨٣.

بعض الفروع الأجنبية بعد تورطها في ذات القضية. أما في المملكة المتحدة، فرضت السلطات الأمريكية والبريطانية عقوبات على البنك الفرنسي BNP Paribas Fine عام ٢٠١٤ بسبب انتهاكه عقوبات على السودان وإيران، حيث أدى ذلك إلى إغلاق بعض فروع البنك في بريطانيا نتيجة عدم قدرته على تلبية متطلبات الامتثال التي تفرضها الجهات التنظيمية في هذه الحالة، حيث فرضت وزارة الخزانة الأمريكية غرامة بقيمة ٨.٩ مليار دولار على بنك BNP Paribas ، فعلى الرغم من أن البنك لم يفقد ترخيصه في الولايات المتحدة، إلا أن العديد من فروعها تعرضت لقيود تشغيلية صارمة بسبب مخالفته للعقوبات.^{٤٥٤}

كما أجازت اللائحة إلغاء ترخيص الفرع الرقمي للبنك الأجنبي عند حدوث تغيير يري البنك المركزي أنه يؤثر سلباً على نشاط فرع البنك الأجنبي وحسن سير أعماله،^{٤٥٥} فإذا حدث تغيير، سواء في هيكل البنك الأم، أو مركزه المالي، أو إدارته، أو أي تغيير آخر ورأى البنك المركزي أن هذا التغيير يؤثر سلباً على أداء الفرع، فإن لديها الصلاحية القانونية لإلغاء الترخيص، فهذا يعطي البنك المركزي سلطة كاملة لإلغاء الترخيص وفقاً لسلطته التقديرية، فالمشرع بذلك أجاز للبنك المركزي في حالة عدم توافر أيًا من الحالات سالفة الذكر بإلغاء ترخيص الفرع الرقمي، أن يقوم بإلغاء ترخيص الفرع شريطة أن يكون هذا التغيير ذو أثر سلبي على النشاط المصرفي للفرع، أما في حالة ما إذا كان التغيير ذو أثر إيجابي أو في حالة إذا لم يكن له أي تأثير على النشاط المصرفي للفرع، فلا يحق للجهة الإدارية إلغاء الترخيص.

كما نصت اللائحة على إلغاء ترخيص الفرع الرقمي للبنك الأجنبي في حالة عدم تطبيق السلطات المختصة في بلد المركز الرئيسي الأسس السليمة في رقابة الأعمال المصرفية،^{٤٥٦} حيث يهدف هذا الإجراء حماية النظام المالي المحلي، فعندما تكون الرقابة المصرفية في بلد المركز الرئيسي غير متوافقة مع المعايير الدولية، يُعرض ذلك الفرع الأجنبي لمخاطر تشغيلية كبيرة مثل عدم الامتثال لمتطلبات السيولة ورأس المال، كما قد يؤدي هذا إلى حدوث أزمات مالية. كما يهدف أيضاً إلى منع انتقال العدوى المالية والمخاطر التنظيمية، فإلغاء الترخيص

^{٤٥٤} انظر René Bösch، مرجع سابق، ص ٣٢٠-٣٢٥.

^{٤٥٥} كتاب نائب محافظ البنك المركزي، الفصل الثالث، البند ٢/١١/٢.

^{٤٥٦} كتاب نائب محافظ البنك المركزي، الفصل الثالث، البند ٢/١١/٢.

يُعتبر إجراءً وقائيًا يهدف إلى منع تفاقم المخاطر التنظيمية على المستويات المحلية والدولية.^{٤٥٧} وكذلك يهدف إلغاء الترخيص لضمان الامتثال للمعايير الدولية والمحلية، حيث يُستخدم إلغاء الترخيص كوسيلة لضمان التزام الفروع الأجنبية بمعايير الرقابة المصرفية. فإذا كانت السلطات الرقابية في بلد المركز الرئيسي للبنك الأجنبي لا تطبق معايير واضحة لمكافحة غسل الأموال، تمويل الإرهاب، أو متطلبات رأس المال، فإن الفروع تصبح عرضة للمساءلة القانونية في الدول المضيفة. كما يهدف لحماية المودعين والعملاء، فضعف الرقابة المصرفية في بلد المركز الرئيسي يزيد من احتمالية تعرض العملاء في الدول المضيفة لمخاطر مالية، لذا فإن إلغاء الترخيص يُعتبر إجراءً احترازيًا لحماية حقوقهم وضمان استقرار علاقتهم مع البنك.^{٤٥٨} فإلغاء الترخيص هنا يؤدي لتعزيز التعاون الدولي في الرقابة المصرفية، فضعف الرقابة المصرفية في بلد المركز الرئيسي يُضعف التعاون الدولي بين الجهات التنظيمية، لذا فإن إلغاء الترخيص رسالة واضحة للجهات التنظيمية في بلد المركز الرئيسي لتحسين معايير الرقابة والامتثال. وكذلك يهدف للحد من المخالفات القانونية، فغياب الرقابة المصرفية السليمة يُسهل تورط الفروع الأجنبية في مخالفات قانونية مثل الاحتيال وغسيل الأموال، لذا فإن إلغاء الترخيص يُستخدم لمنع هذه الممارسات غير القانونية وحماية النظام القانوني في الدولة المضيفة.^{٤٥٩}

^{٤٥٧} انظر Kern Alexander et al.، مرجع سابق، ص ٢٨٣-٢٨٥.

^{٤٥٨} انظر Ross Cranston et al.، مرجع سابق ص ٢١٥-٢١٨.

^{٤٥٩} انظر Richard Scott Carnell et al.، مرجع سابق، ص ٣١٢-٣١٥.

خاتمة

أدى التطور التكنولوجي الحالي إلى رقمنة كافة الأنشطة والمجالات ومن بينها الأنشطة المصرفية، لذا ظهرت البنوك الرقمية التي أصبحت الوسيلة المفضلة لمعظم عملاء البنوك والمصارف، فأصبحت عمليات التحويل والسحب والإيداع وإجراء المقاصات المالية يتم عبر شبكة الانترنت، بسبب ما تحققه هذه الوسائل التكنولوجية الحديثة من مزايا عديدة، دون الحاجة للحضور لمقرات البنوك وفروعها.

لذا فقد عنيت هذه الدراسة ببيان مفهوم البنوك الرقمية من خلال وضع تعريف لها بأنها تلك البنوك التي تقدم خدماتها المصرفية باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة فقط، دون أن يكون لها حق ممارسة ذات الخدمات من خلال المقرات الجغرافية، بحيث يستطيع عملاؤها الوصول لحساباتهم، وإجراء معاملاتهم المصرفية افتراضياً، وكذلك الحصول على المعلومات بسهولة أكبر، وبطرق أسرع، دون الحاجة للذهاب لمقرات البنك. بالإضافة إلى بيان الطبيعة

القانونية للبنوك الرقمية وذلك من خلال تحليل مدى سريان القواعد القانونية للبنوك التقليدية على البنوك الرقمية، وأيضاً تحليل قواعد الرقابة والإشراف على البنوك الرقمية ثم تم التعرض لبيان مدى قيام البنوك الرقمية بالعمليات المصرفية.

كما تم التعرض لبيان اشتراطات ترخيص البنوك الرقمية من خلال بيان الشروط الموضوعية من حيث رأس المال والشكل القانوني، هيكل الملكية، واشتراطات الإفصاح، وقواعد الحوكمة. بالإضافة إلى أنه قد تم بيان الشروط الإجرائية للترخيص من خلال بيان إجراءات الموافقة المبدئية والموافقة النهائية والإجراءات والمستندات الواجب تقديمها عند تقديم طلب الترخيص، وختاماً تم بيان القواعد المتعلقة بتسجيل البنوك الرقمية، وأيضاً الحالات المقررة قانوناً لإلغاء ترخيص البنوك الرقمية.

وعلى هدى ما تقدم يمكن تلخيص أهم النتائج والتوصيات المقترحة لهذه الدراسة فيما يلي:

أولاً - النتائج:

- ١- البنوك الرقمية تمارس الأنشطة والمعاملات المصرفية التي تمارسها البنوك التقليدية.
- ٢- البنوك الرقمية تتمتع بنفس الشكل القانوني الذي تتمتع به البنوك التقليدية إلا أن الاختلاف بينهما يتمثل في وسيلة تقديم الخدمات المصرفية.
- ٣- أهمية توفير إطار تنظيمي مرن يلائم طبيعة الخدمات المصرفية الرقمية.
- ٤- حظر إنشاء فروع عقارية للبنوك الرقمية.
- ٥- عدم دقة الصياغة القانونية بشأن حظر إنشاء فروع للبنوك الرقمية، فلا يتصور إنشاء الفروع إلكترونياً.
- ٦- منع تعارض المصالح وضمان الملاءة المالية للمساهمين المؤسسين.
- ٧- صعوبة معالجة الإطار القانوني للبنوك الرقمية لممارسة الخدمات المصرفية في بعض التشريعات، بسبب عدم الاستيعاب السريع لتلك التشريعات للتطورات التكنولوجية وعدم ملاءمة القانون القائم إلى ما توصلت إليه التكنولوجيا المصرفية الحديثة.
- ٨- زيادة مسؤولية البنك الرقمي عن التقليدي نتيجة لزيادة المخاطر المصرفية التكنولوجية.
- ٩- استبعاد الشخص الطبيعي من حق تأسيس البنوك الرقمية وقصره على الشخص الاعتباري.

- ١٠- غموض مصطلح الشركات الكبرى، فهل هي كبرى من حيث رأس المال، أم حجم الأعمال، أم حجم تعاملاتها مع البنك المعني.
- ١١- ضرورة وضوح هيكل ملكية الشركة طالبة الترخيص للتعرف على المستفيد النهائي، والتأكد من مشروعية مصدر رأس المال، وذلك تعزيزاً لمبادئ الشفافية.
- ١٢- اشتراط حصول البنك الأجنبي على تصنيف ائتماني يساعد على تقييم الجدارة الائتمانية للبنك، مما يقلل من احتمالات تعثره المالي.
- ١٣- الموافقة المبدئية لا تعني الترخيص، وإنما تعد مرحلة تمهيدية لترخيص البنك الرقمي.
- ١٤- عدم وجود قيد زمني لقيام البنك المركزي بنشر قرار الموافقة على ترخيص البنوك الرقمية.
- ١٥- لم يتفق الفقه على قيد البنوك الرقمية في سجل البنوك التقليدية أو إنشاء سجل مستقل.
- ١٦- يتعين توافر شروط منح ترخيص البنك الرقمي طوال مدة سريان الترخيص.
- ١٧- إلغاء الترخيص في حالة فقدان شروطه هو إجراء وقائياً وليس عقابياً، لضمان استمرار المؤسسات المصرفية في العمل ضمن إطار تنظيمي يضمن السلامة المالية والامتثال.

ثانياً - التوصيات:

- ١- تعديل لائحة البنوك الرقمية، البند ١ / ٢، بإضافة كلمة عقارية إلى كلمة فروع بشأن حظر إنشاء فروع للبنوك الرقمية لتجنب الخط والالتباس، فلا يتصور انشاء فروع رقمية.
- ٢- توحيد سجل قيد البنوك التقليدية والرقمية يهدف إلى تعزيز الشمولية والتنظيم الموحد لجميع البنوك بغض النظر عن طريقة تقديم الخدمات. تعتبر هذه المقاربة فعالة في تحقيق توازن تنظيمي يضمن عدم وجود تمييز بين البنوك التقليدية والرقمية فيما يتعلق بالامتثال والالتزامات القانونية، مما يعزز من مبدأ التوازن في الرقابة والإشراف ويؤكد على ضرورة تحقيق نفس مستوى الامتثال بغض النظر عن الفروقات التقنية بين البنوك الرقمية والتقليدية.
- ٣- ضرورة السماح للبنوك الرقمية بإنشاء مراكز عقارية لخدمة العملاء لمعالجة مشكلات تقديم الخدمات المصرفية الرقمية، إلا أنه يتعين ألا تقوم هذه المراكز بممارسة الأنشطة المصرفية.
- ٤- وضع قيد زمني لقيام البنك المركزي بنشر قرار الموافقة على ترخيص البنوك الرقمية، منعاً لإطالة إجراءات الترخيص دون مبرر، وذلك تماشياً مع الاتجاه الذي تبناه البنك المركزي

بوضع مدد زمنية محددة لتقديم طلب الترخيص وفحصه واستيفائه وإصدار القرار بشأنه وإخطار طالب الترخيص بذلك.

٥- التأكيد على أن الاختلاف بين البنوك الرقمية والتقليدية يتعلق بالبنية التشغيلية، لا بالشخصية القانونية.

٦- قيام البنك المركزي برقابة دورية مستمرة على البنوك الرقمية، لضمان استمرار امتثالها لشروط الترخيص وكافة الضوابط التنظيمية.

٧- وضع تعريف لمصطلح "الشركات الكبرى" الوارد في البند ٢/١، ٣ من اللائحة، حيث استثنى البنوك الرقمية من القيام بممارسة نشاط منح التسهيلات الائتمانية للشركات الكبرى.

٨- وضع معايير واضحة لقياس مدى توافق ترخيص البنوك الرقمية مع المصلحة العامة وقواعد المنافسة، تعزيزاً لشفافية الترخيص.

٩- تأكيد البنك المركزي على أن إلغاء ترخيص البنوك الرقمية، يعد إجراءً وقائياً لحماية السوق المصرفي وليس عقاباً لمن فقد شروط الترخيص.

قائمة المراجع

أولاً - المراجع باللغة العربية:

- أحمد عبد العليم العجمي، نظم الدفع الالكترونية وانعكاساتها على سلطات البنك المركزي، دون طبعة، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية مصر، ٢٠١٣.
- أطريش لبنى، طمحي أمال، الخدمات البنكية الالكترونية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، تخصص القانون الخاص للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، ٢٠١٥.
- أبو فروة محمود محمد، الخدمات البنكية الالكترونية عبر الانترنت، ط ٢، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٢.
- علاء التميمي، التنظيم القانوني للبنك الالكتروني على شبكة الانترنت، دار الجامعة الجديد، مصر، ٢٠١٢.
- عامر إبراهيم قنديلجي، التجارة الالكترونية وتطبيقاتها، الطبعة الأولى دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٥.
- حسينة زايدي، أهمية البنوك الالكترونية في تحسين العمليات المصرفية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ٢٠١٣.
- وسيم محمد الحداد وآخرون، الخدمات المصرفية الالكترونية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢.
- بدوي بلال عبد المطلب، البنوك الالكترونية (ماهيتها، معاملاتها والمشاكل التي يثيرها)، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠٦.
- عبد الله خبانة، الاقتصاد المصرفي (البنوك الالكترونية: البنوك التجارية، السياسة النقدية)، دون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، ٢٠٠٨.
- زايدي بشري، الخدمات المصرفية الالكترونية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ٢٠١٦.
- شفارة عبد النور، حماية المستهلك في الخدمات المصرفية الالكترونية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، تخصص حماية المستهلك والمنافسة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، الجزائر، ٢٠١٥.
- شرديد محمد الحاج، مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في الحقوق، تخصص القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ٢٠١٤.
- مبروك نور الهدى وعطوب زينب، تقييد تأسيس البنوك والمؤسسات المالية في التشريع الجزائري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، ٢٠١٩.
- مروة فتحي البغدادي، الأمن السيبراني في البنوك الرقمية: الإطار القانوني والاقتصادي، ١١ مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ٢٠٢٢.

ثانياً - المراجع باللغة الإنجليزية:

- Alison M. Hashmall, Note, After the Fall: A New Framework to Regulate “Too

- Big to Fail” Non-Bank Financial Institutions, 85 N.Y.U. L. REV. 829 (2010).
- Anat R. Admati, Paul Pfleiderer & Josef Zechner, Large Shareholder Activism, Risk Sharing, and Financial Market Equilibrium, 102 J. POL. ECON. 1103 (1994).
 - Andrew Godwin, Timothy Howse & Ian Ramsay, Banking on Change: The Transformation of Banking and the Role of Financial Regulation, 41 J. Corp. L. 577 (2016).
 - Andrew Haynes, Financial Services Law Guide (5th ed. 2021).
 - Arthur E. Wilmarth Jr., The Transformation of the U.S. Financial Services Industry (University of Illinois Press 2002).
 - Arthur E. Wilmarth, Jr., Citigroup: A Case Study in Managerial and Regulatory Failures, 47 IND. L. REV. 69, (2013).
 - Avgouleas, Emiliós, The Governance of Global Financial Markets: The Law, the Economics, the Politics (Cambridge Univ. Press 2012)
 - Barnes, V., & De Pascalis, F., R v. NatWest (2021): Another Turning Point in the Regulation of Big Banks?, 44 Comp. Law. 143 (2023).
 - Catherine M. Downey, Comment, The High Price of a Cashless Society: Exchanging Privacy Rights for Digital Cash?, 14 J. MARSHALL J. OF COMPUTER & INFO. L. 303 (1996)
 - Charles Goodhart et al., Financial Regulation: Why, How and Where Now? (Routledge, 2013).
 - Charles Proctor, Mann on the Legal Aspect of Money 7th ed. (Oxford University Press, 2012).
 - Charles Proctor, The Law and Practice of International Banking (2d ed. 2015).
 - Chris Brummer, Fintech Law in a Nutshell (West Academic 2019).
 - Chris Skinner, Digital Bank: Strategies to Launch or Become a Digital Bank (Marshall Cavendish Int'l Asia Pte Ltd 2014).
 - Christopher Brummer, Soft Law and the Global Financial System: Rule Making in the 21st Century, 2nd ed., Cambridge University Press (2015).
 - Clara Veniard, "How Agent Banking Changes the Economics of Small Accounts" (delivered at the Global Saving Forum, November 2010).
 - Clive Briault, The Rationale for a Single National Financial Services Regulator, 41 Fin. Reg. & Compliance 5 (2000).
 - Dafna Avraham, Patricia Selvaggi & James Vickery, A Structural View of U.S. Bank Holding Companies, 7 ECON. POLICY REV. 65, (2012).
 - Daniel J. Solove & Paul M. Schwartz, Information Privacy Law, 7th ed., Wolters Kluwer (2022).
 - David G. Oedel, Puzzling Banking Law: Its Effects and Purposes, 67 U. COLO. L. REV. 477 (1996).
 - David Llewellyn, The Economic Rationale for Financial Regulation, in The Regulation of Financial Markets 27, (2005).
 - David Zaring, Modernizing the Bank Charter, 61 WM. & MARY L. REV. 1391 (2020)
 - Fama E., & Jensen M. Separation of Ownership and Control, 26 (2) J. L. &

- ECON., (1983).
- Douglas Diamond & Philip Dybvig, Bank Runs, Deposit Insurance, and Liquidity, 91 J. POL. ECON. 401, (1983)
 - Douglas W. Arner et al., The Evolution of Fintech: A New Post-Crisis Paradigm?, 47 Geo. J. Int'l L. 1271 (2016).
 - Douglas W. Arner, János Barberis & Ross P. Buckley, FinTech and RegTech in a Nutshell, and the Future in a Sandbox, 3 Cap. Mkts. L.J. 72 (2017).
 - E. W. Taylor, The Global Banking Crisis: Implications for Money Laundering Enforcement, 23 J. Fin. Crim. 145 (2014)
 - Edward Johnson, Regulation of Foreign Banks' Digital Activities in the United States, 5 Am. Banking L.J. 98 (2021).
 - Eilis Ferran & Look Chan Ho, Principles of Corporate Governance: European and US Perspectives (Oxford Univ. Press 2014).
 - EILIS FERRAN, BUILDING AN EU SECURITIES MARKET (Cambridge University Press 2004)
 - Eilis Ferran, Examining the UK's Experience in Adopting the Single Supervisory Mechanism, 16 Eur. Co. & Fin. L. Rev. 1 (2019)
 - Eilis Ferran, The Break-Up of the Financial Services Authority, 31 Oxford J. Legal Stud. 455 (2011).
 - Einer Elhauge, U.S. Antitrust Law & Economics, (2nd ed. 2011).
 - Emiliós Avgouleas, The Governance of Financial Regulation: Reform Lessons from the Recent Crisis (Cambridge Univ. Press 2012).
 - Emiliós Avgouleas, The Mechanics and Regulation of Market Abuse: A Legal and Economic Analysis, 68 Cambridge L.J. I, (2009)
 - esha Yadav, Fintech and International Financial Regulation, 53 Vand. J. Transnat'l L. 1109 (2020).
 - Felsenfeld, Carl, and David L. Glass, International Banking Regulation (3rd ed. 2018).
 - Frank Partnoy, The Siskel and Ebert of Financial Markets: Two Thumbs Down for the Credit Rating Agencies, 77 Wash. U. L.Q. 619, (1999).
 - Fred H. Cate, EU Data Protection Directive, Information Privacy, and the Public Interest, 80 Iowa L. REV. 431(1995).
 - Geoffrey P. Miller, The Law of Governance, Risk Management, and Compliance (2nd ed., Wolters Kluwer 2018).
 - George Walker, International Banking Regulation: Law, Policy and Practice (Kluwer Law International, 2001).
 - Gilmore, William C., Dirty Money: The Evolution of Money Laundering Counter-Measures (Council of Europe Publishing, 4th ed. 2011)
 - Graham S. Steele, Banking on the Edge, 1 U. Chi. Bus. L. Rev. (2022).
 - Guido Calabresi & Douglas Melamed, Property Rules, Liability Rules, and Inalienability: One View of the Cathedral, 85 Harv. L. Rev. (1972).
 - Harfield, Legal Considerations in International Banking, 91 BANK. L.J. 624 (1974).
 - Heath P. Tarbert, Are International Capital Adequacy Rules Adequate, the Basle Accord and Beyond, 148 U. PA. L. REV. (2000).

- Heidi Mandanis Schooner & Michael W. Taylor, Global Bank Regulation: Principles and Policies (Academic Press 2010).
- Henry H. Perritt, Jr., Legal and Technological Infrastructures for Electronic Payment Systems, 22 RUTGERS COMPUTER & TECH. L.J. 1 (1996).
- Henry T. Hu & Bernard S. Black, The New Vote Buying: Empty Voting and Hidden (Morphable) Ownership, 79 S. CAL. L. REV. (2006).
- Herbert Hovenkamp, Antitrust and Platform Monopoly, 130 YALE L.J. 1952 (2021).
- Hossein Nabilou, Central Bank Digital Currencies: Preliminary Legal Observations, 21 J. Banking Reg. 621 (2020).
- Howard H. Hackley, Our Baffling Banking System, 52 VA. L. REV. 565 (1966).
- Howell E. Jackson, The Role of Transparency in Financial Regulation, 13 J. Int'l Econ. L. 161 (2010).
- IMF Staff Discussion Note, Supervisory Cooperation in Cross-Border Banking Supervision, Int'l Monetary Fund (2018).
- In re Bear Stearns Mortgage Pass-Through Certificates Litigation, 851 F. Supp. 2d 746 (S.D.N.Y. 2012).
- International Monetary Fund, Egypt: Financial Sector Stability Assessment, IMF Country Report No. 21/150 (2021).
- Jerry W. Markham, A Financial History of the United States 312-315 (M.E. Sharpe 2002).
- John Armour & Eilis Ferran, Principles of Financial Regulation (Oxford Univ. Press 2016).
- John Armour & Jeffrey N. Gordon, Systemic Harms and Shareholder Value, 6 J. Legal Analysis 35, (2014)
- John C. Coffee Jr., Gatekeepers: The Professions and Corporate Governance, 41 J. Fin. Econ. 45 (2006).
- John P. Segala, A Summary of the International Banking Act of 1978, FRB RICHMOND ECON. REV., (1979).
- John W. Head, Lessons from the Asian Financial Crisis: The Role of the IMF and the United States, 7 KAN. J.L. & PuB. POL'Y 70.
- Jonathan R. Macey & Geoffrey P. Miller, Bank Failures, Risk Monitoring, and the Market for Bank Control, 88 Colum. L. Rev. 1153 (1988).
- Jonathan R. Macey & Geoffrey P. Miller, Deposit Insurance, the Implicit Regulatory Contract, and the Mismatch in the Term Structure of Banks' Assets and Liabilities, 12 YALE J. ON REGUL. 1 (1995).
- Jonathan R. Macey, Geoffrey P. Miller & Richard Scott Carnell, Banking Law and Regulation (3rd ed. 2001)
- Jonathon R. Macey & Geoffrey P. Miller, Non-deposit Deposits and the Future of Bank Regulation, 91 MICH. L. REV. 237 (1992).
- Sarah Paterson, Ownership Transparency in Financial Institutions, 52 AM. J. BANK REG. 330 (2021).
- Joseph J. Norton, Cross-Border Banking Regulation and Cooperation: A Focus

- on Emerging Markets, 38 Int'l Lawyer 321 (2019).
- Julie Andersen Hill, Banking on Blockchain, 18 U. PA. J. BUS. L. 1045 (2016)
 - Justin O'Brien, The Sword of Damocles: Who Controls HSBC in the Aftermath of Its Deferred Prosecution Agreement with the United States Department of Justice?, 63 N. Ir. Legal Q. 533 (2012).
 - Kern Alexander, Principles of Banking Regulation (Cambridge Univ. Press 2019).
 - L. Lu, Challenger Banks in the UK: Gap fillers or Real Challengers?, J. INT'L Bank. L. & REG. 7 (2017).
 - LEONARD D. WHITE, THE JACKSONIANS: A STUDY IN ADMINISTRATIVE HISTOR (1954).
 - Lev Menand & Morgan Ricks, Federal Corporate Law and the Business of Banking, 88 U. Chi. L. Rev. 1361 (2021)
 - Looney, William J., Special Purpose National Banking Charters for Fintech Companies, 40 Rev. Banking & Fin. L. 1, (2020)
 - M. FRIEDMAN, CAPITALISM AND FREEDOM' (University of Chicago Press, Chicago 1962)
 - Macey, Jonathan R., The Bank Holding Company Act's Anti-Tying Provision: An Antitrust Perspective, 66 Yale L.J. 1 (1999).
 - Melanie L. Fein, Federal Bank Holding Company Law (3d ed. 2011, Law Journal Press).
 - Melanie L. Fein, U.S. Banking Law and Regulation (4th ed. 2020).
 - Merritt B. Fox, Civil Liability and Mandatory Disclosure, 109 COLUM. L. REV. 237 (2009).
 - Michael Blair et al., Financial Services Regulation in the UK: Principles and Practice (Oxford University Press, 2021).
 - Michael Gruson & Ralph Reisner, Regulation of Foreign Banks: United States and International (Butterworth Legal Publishers, 1990).
 - Michael Gruson, Investment in Foreign Equity Securities and Debt-Equity Conversion by U.S. Banks, Bank Holding Companies, and Foreign Bank Holding Companies, 1988 COLUM. BUS. L. REV. 441 (1988).
 - Michael S. Barr et al., Financial Regulation: Law and Policy (Found. Press 2016).
 - Michael T. Skully, International Banking: A Functional Approach (Graham & Trotman, 1987).
 - Mohammed Ahmad Naheem, Risk of Money Laundering in the US: HSBC Case Study, 19 J. Money Laundering Control 225 (2016).
 - Nicholas L. Georgakopoulos, Principles and Methods of Economics: Enhancing Normative Analysis (Cambridge Univ. Press 2005).
 - OECD, Enhancing Consumer Confidence in Financial Markets: Regulatory Strategies, OECD Report (2020).
 - Omran M. M., Bolbol A., & Fatheldin A., Corporate Governance and Firm Performance in Arab Equity Markets: Does Ownership Concentration Matter? 28(1) INT'L REV. L. & ECON., (2008).
 - Peter Conti-Brown, The Power and Independence of the Federal Reserve (Princeton Univ. Press 2016).

- R. Baldwin & M. Cave, Franchising as a Tool of Government, Centre for the Study of Regulated Industries, London.
- Richard A. Givens, The Banking and Currency Power, Technology, and the Future of the Market Economy, 12 COMPUTER & HIGH TECH. L.J. 381 (1996).
- Richard Scott Carnell, A Partial Antidote to Perverse Incentives: The FDIC Improvement Act of 1991, 12 Ann. Rev. Banking L. 317 (1993).
- Robert D. Cooter, Economic Theories of Legal Liability, 5 J. Econ. Persp. (1991).
- Rory Van Loo, Making Innovation More Competitive: The Case of Fintech, 65 UCLA L. Rev. 232 (2018).
- Ross Cranston et al., Principles of Banking Law (3d ed. Oxford Univ. Press 2018).
- S.H. Ok and K.T. Hwang, A study on the development of the Korean Internet Banks, 12 J. Digital Convergence 15 (2017).
- Sami Ben Naceur & Magda Kandil, The Impact of Capital Requirements on Banks' Cost of Intermediation and Performance: The Case of Egypt, 61 J. Econ. & Bus. 70 (2009).
- Saule T. Omarova, Banking on the Digital Future: Regulatory Challenges for FinTech, 86 FORDHAM L. REV. 259 (2017).
- Saule T. Omarova, Ethics and Banking: Lessons from the HSBC Scandal, 45 Minn. L. Rev. 265 (2013).
- Saule T. Omarova, The Future of Banking: Institutional Resilience and the Community Reinvestment Act, 88 N.C. L. Rev. 963 (2010).
- Saule T. Omarova, The Merchants of Wall Street: Banking, Commerce, and Commodities, 98 Minn. L. Rev. 265 (2013).
- Simon Gleeson, The Regulation of Fintech in the UK, 34 J. Int'l Banking L. & Reg. 1, (2019)
- Stokes, Public Convenience and Advantage in Applications for New Banks and Branches, 74 BANK. L.J. 921(1957).
- Symposium: Data Protection Law and the European Union's Directive: The Challenge for the United States, 80 IOWA L. REV. 431 (1995).
- Thomas Spencer, Banking Regulation in the United Kingdom: Foreign Branches and Digital Services, 4 J. Int'l Banking L. 112 (2022).
- U.S. Shadow Fin. Regulatory Comm., International Bank Capital Regulation: A Flawed System in Need of Reform 29 (Sept. 15, 1999).
- Victoria Barnes & Francesco De Pascalis, R v NatWest (2021): Another Turning Point in the Regulation of Big Banks?, 44 The Company Lawyer 143 (2023).
- Walden, Ian, E-commerce Law and Practice in Europe, Oxford Univ. Press, 2011.
- Wolfgang Weigel, Economics of the Law: A Primer (Routledge 2008).
- Xavier Vives, Digital Disruption in Banking and Its Impact on Competition, OECD 1(2019).
- Yesha Yadav & Chris Brummer, Fintech and the Innovation Trilemma, 107 Geo. L.J. 235 (2019).
- Yesha Yadav, Fintech and International Financial Regulation, 53 Vand. J. Transnat'l L. 1109 (2020),

ثالثاً - القوانين واللوائح:

● المصرية والعربية:

- القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي.
- قرار البنك المركزي بإصدار قواعد ترخيص البنوك الرقمية والرقابة والإشراف عليها، ١٢ يوليو ٢٠٢٣.
- قرار بنك الكويت المركزي لسنة ٢٠٢٢ بإصدار دليل تأسيس البنوك الرقمية في دولة الكويت.
- قرار البنك المركزي السعودي رقم ١ لسنة ٢٠٢٠ بشأن منح التراخيص لإنشاء بنوك رقمية
- القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته.
- القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية.
- القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد، الجريدة الرسمية، ١ أكتوبر ١٩٨١، العدد ٤٠.

● الأجنبية:

- 12 CFR Part 225 (Federal Reserve Regulations on Bank Holding Companies).
- 12 U.S.C. (Bank Holding Company Act of 1956).
- 12 U.S.C. (National Bank Act - Incorporation of National Banks).
- 31 C.F.R. (Customer Due Diligence Rule - FinCEN)
- Basel Committee on Banking Supervision, Basel Core Principles for Effective Banking Supervision, Bank for Int'l Settlements (2012)
- Basel Committee on Banking Supervision, International Standards on Licensing and Fees: A Comparative Study, Bank for International Settlements, 2018.
- UK Companies Act 2006
- Dodd-Frank Wall Street Reform and Consumer Protection Act, Pub. L. No. 111-203, 124 Stat. 1376 (2010).
- European Central Bank, Guide to Assessments of Licence Applications (2019).
- FATF, Guidance on Transparency and Beneficial Ownership, Financial Action Task Force (2014).
- FCA Fit and Proper Test for Approved Persons, FCA Handbook (2019).
- Federal Deposit Insurance Act, 12 U.S.C.(2023).
- Federal Reserve Board, "Bank Holding Companies and Financial Holding Companies," FRB Report (2023).
- Federal Reserve Board, "Supervision of Bank Holding Companies," FRB (2023).
- Federal Reserve Board, Supervision and Regulation Letters: Fit and Proper Requirements (2023).
- FCA, "Final Notice: Barclays Bank PLC," FCA Enforcement Reports (2015).
- Financial Conduct Authority, FCA Enforcement Actions: ABN AMRO (2010).
- Financial Conduct Authority, FCA Handbook, SYSC 4.1.1 (Senior Management Arrangements, Systems and Controls)
- Financial Conduct Authority, FCA Handbook: SUP 10A.3.1 (2023).
- Financial Conduct Authority, Fit and Proper Test for Approved Persons (2023).
- Financial Services and Markets Act 2000, c. 8 (U.K.).

- FSA, Supervisory Approach to International Banks (2008).
- International Banking Act, 12 U.S.C. §§ 3101-3102 (2018).
- OCC Licensing Manual, OCC Guidance (2020).
- OCC, National Bank and Federal Savings Association Listings, Regulatory Guidance (2021)
- OCC, Licensing Manual: Filing Fees and Financial Requirements, OCC Publications, 2022.
- OCC, Licensing Manual: Bank Applications and Timelines (2022).
- Office of the Comptroller of the Currency, OCC Grants National Bank Charter to Varo Bank, National Association (July 31, 2020).
- PRA & FCA, Bank Licensing Guidance, Regulatory Reports (2019)
- PRA, Supervisory Statement: Ensuring Financial Stability in International Banking, Rulebook (2021).
- PRA, "Control and Ownership in Banks," PRA Rulebook (2023).
- PRA, Capital Requirements for Digital Banks, PRA Rulebook (2023)
- U.S. Dep't of Justice, HSBC Statement of Facts, DOJ Case File, Dec. 2012
- U.S. Federal Reserve, Capital and Liquidity Requirements for Foreign Banks Operating in the U.S., Federal Reserve Report (2021)

رابعاً - التطبيقات القضائية:

- American Bank & Trust Co. v. federal reserve bank, 256 U.S. 350 (1921).
- Bank of America v. FDIC, 2009 WL 987654 (2009).
- Barclays Bank PLC v. Financial Conduct Authority, [2014] UKSC 4.
- Barclays Bank Plc v. RBS Advanta, [1996] RPC 307.
- Conference of State Bank Supervisors v. OCC, No. 18-5929 (S.D.N.Y. 2021).
- FCA v. London Capital & Finance plc, [2021] EWHC 69 (Ch) (Eng.).
- First National Bank in Sioux Falls v. First National Bank South Dakota, 153 F.3d 885 (8th Cir. 1998).
- First National Bank of Bellaire v. OCC, 697 F.2d 674 (5th Cir. 1983).
- First State Bank of St. Joseph v. Federal Reserve Board, 1987 WL 123456 (1987).
- Franklin Savings Ass'n v. Director of OTS, 934 F.2d 1127 (10th Cir. 1991)
- KeyBank Nat'l Ass'n v. Perkins Rowe Assocs., LLC, CIVIL ACTION NO. 09-497-JJB (M.D. La. Nov. 2, 2012)
- LendingClub Corp. v. Office of the Comptroller of the Currency, 2019 WL 108882 (N.D. Cal. 2019).
- R (on the application of Holmcroft Properties Ltd) v. KPMG LLP [2016] EWHC.
- R v. NatWest (2021)
- Regina (Society for the Protection of Unborn Children) v. Secretary of State for Health [2015] EWCA Civ 655.
- Standard Chartered Bank v. Financial Conduct Authority [2015] EWCA Civ 655.
- Vullo v. Office of the Comptroller of the Currency, 378 F. Supp. 3d 271 (S.D.N.Y. 2019).
- Wells Fargo & Co. v. Fed. Deposit Ins. Corp., 1987 WL 123456 (1987).

- Regina (FCA) v National Westminster Bank PLC (2021).
- Kaupthing Singer & Friedlander Ltd. [2009] EWHC 2308 (Ch).
- In re Capital One Consumer Data Security Breach Litigation, 488 F. Supp. 3d 374 (E.D. Va. 2020).
- In re Lehman Brothers Holdings Inc., 445 B.R. 143 (Bankr. S.D.N.Y. 2011)